قاسيون

العدد 414
السبت 1 آب 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.614.301) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

بين القوة «الذكية» و«الغبية»..

عندما طلعت علينا إدارة أوباما بنظرية القوة««الذكية»»، ظن البعض واهماً أن عصر استخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر قد تراجع.. ولكن المرحلة الأولى من عهد الإدارة الأمريكية الجديدة بددت هذه الأوهام، إذ تبين أن المقصود من القوة «الذكية» ليس استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية دون غيرها، بل المقصود أن القوة «الذكية» هي مجموع استخدام القوة العسكرية والوسائل غير العسكرية، مع ترك هامش المرونة مفتوحاً بينهما لإيجاد الخلطة المناسبة في كل حالة ملموسة على حدة، آخذين بعين الاعتبار احتياجات الإستراتيجية الأمريكية التي لم تتغير في جوهرها وقدراتها المتناقصة في ظل الأزمة العميقة التي تعصف بالاقتصاد الرأسمالي..

إذاً، السياسة «الذكية» التي تدعيها الإدارة الحالية هي مجموع القوة «القاسية» «الغبية» والقوة «الناعمة» «الفهيمة».. فلننظر إلى ما حدث مؤخرا من خلال الأشهر الستة الأولى من ولاية هذه الإدارة:

● تفجرت أحداث الصين الداخلية في إقليم «شينغ يانغ» التي وإن كانت محصلة للسياسات الداخلية المتبعة ونتيجتها، إلاّ أنها استخدمت من القوة «الناعمة» إعلامياً وسياسياً..

● تعقّد الوضع الداخلي الإيراني مع كل ما يمكن أن يحمله من تداعيات لاحقة، وواضح التدخل الغربي والأمريكي خاصة في مجريات الأحداث، ومحاولات تفعيلها وهز وضع إيران الداخلي جدياً، مع ارتفاع منسوب التهديدات الخارجية ضد إيران..

● انتهت الانتخابات النيابية اللبنانية إلى ما انتهت إليه، وفعل المال السياسي والدعم اللوجستي الغربي الأمريكي فعله في تحصيل النتائج المتوخاة..

● تعقّد الوضع الداخلي في باكستان وأضحت على شفا حرب أهلية داخلية، هذا إذا لم يكن ممكناً القول إنها تفجرت فعلاً..

● ازداد التواجد العسكري الأمريكي والأطلسي في أفغانستان، وتعقّد الوضع السياسي والعسكري فيها..

● برغم الاتفاقية الأمنية في العراق وانسحاب القوات الأمريكية إلى قواعدها، ارتفع مستوى العنف الأعمى الذي لا يمكن لكل ذي بصيرة إلا أن يرى علاقته الخطية المباشرة مع الانسحابات الأمريكية من المدن..

● جرى انقلاب عسكري في هندوراس لحماية «الديمقراطية» هناك.. على أمل أن يصبح فاتحةً للتغييرات على هذا المنوال في أمريكا اللاتينية بأمل إيقاف المد اليساري فيها.. وواضح لكل متابع التدخل الأمريكي المنافق في هذه الأحداث..

● ارتفع منسوب العناد والعنجهية الإسرائيلية، وازداد إطلاق التهديدات ذات اليمين وذات الشمال مع تحضيرات جدية في كل الاتجاهات..

● تأكّد استعصاء الوضع في جورجيا، ويسير الوضع في القفقاس- جنوب روسيا- إلى مزيد من التوتير في مختلف مناطقه..

● يزداد الضغط على السودان والتدخل في شؤونه الداخلية وصولاً إلى تعميم صدام متعدد الأطراف فيه..

● وصلت الأمور في الصومال إلى درجة عالية من التوتر، ويزداد القتل والجوع فيه بشكل جنوني..

● يتعقد الوضع في اليمن، مع ازدياد احتمالات صدامات داخلية في الجنوب والشمال وبينهما..

والآن، إذا ربطنا كل النقاط الآنفة الذكر بعضها ببعض على الخريطة نستنتج:

١ - إن قوس التوتر الذي يجري الكلام عنه منذ أواسط السبعينيات، من باكستان إلى المتوسط إلى مضيق باب المندب جنوبا، أصبح على درجة عالية من التوتر والاستعصاء، وبات جاهزا للانفجار.

٢ – القواعد العسكرية والأسطول الأمريكي موجود في كل هذه المنطقة، بهدف لعب دور أساسي وحيوي في توجيه الانفجارات التي ساعدت السياسة الأمريكية على إنضاجها بالاتجاه المطلوب..

٣ – جرى استخدام التناقضات الثانوية والمشكلات الداخلية في كل بلد باتجاه تصعيدها بعيداً عن حل مشكلاتها الحقيقية من فقر وجوع وجهل ناتج عن نهب الدول الإمبريالية تاريخيا..

والآن، إلى أين تسير القوة «الذكية»؟ أتسير باتجاه حلحلة المشكلات الداخلية وإبعاد خطر الانفجارات الداخلية، أم العكس؟ وإذا كان هذا العكس هو الذي يجري، وهذا هو الواقع، فالسؤال: متى ستعود القوة «الذكية» إلى وسائلها «الغبية» التي ستضطر لاستخدامها لمحاولة إنجاز مخططاتها بشكل نهائي؟!

إن مثال ما جرى ويجري في إيران يدفعنا إلى التفكير بالشكل التالي:

في الوقت الذي كانت القوة «الذكية» تتجه بخطابها لتهدئة الوضع إعلامياً، كانت تجهز التفجير الداخلي لإرباك إيران وسياساتها الخارجية بشكل خاص..

لذلك من المشروع أن يطرح سؤال جدي حول ما يجري في منطقتنا وحول بلدنا: هل التهدئة والدبلوماسية الأمريكية هي الخيار الوحيد الذي تعمل على أساسه في منطقتنا، أم وراء الأكمة ما وراءها؟ إن الجواب على ذلك، وتحديد نقطة التفجيرات التالية حسب المخطط الأمريكي المبني على القوة «الذكية»، والذي يعاني من استعصاءات هائلة، يرتدي أهمية كبيرة لإحباط المخططات الأمريكية التي ما زالت غبية بأهدافها الإستراتيجية.. وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن..

■■

بانتظار قروش قليلة لا تسد الرمق..!



عدسة قاسيون

التقنين .. إلى متى؟

هل من المعقول ونحن نملك كل مصادر الطاقة التقليدية المعروفة من نفط وغاز ومياه، والطاقة البديلة من شمس مشرقة أغلب أيام السنة، ورياح تهب من كل الأنحاء في الوطن وخاصةً في المنطقة الشرقية، أن نحرم منها بغالبيتنا، ويتمتع بها زعماء الفساد وأثرياء النهب فقط!؟ هل عجزت الحكومة عن إيجاد الحل، أم أنها لا تريده، لترضي الفاسدين والتجار، ولتبقى هناك فوارق كبيرة بين أبناء الستّ وأبناء الجارية؟

ترى لو حسبنا قيمة المحركات الكهربائية التي استوردها التجار، وقيمة ما تستهلكه من وقود، ألا تساوي قيمة محطات تغطي حاجة المواطنين!؟ ولو حسبنا أيضاً قيمة الخسائر التي تتعرض لها المنشآت الصناعية والورشات والمؤسسات والدوائر والمشافي الحكومية والخاصة التي يتعطل العمل بها نتيجة انقطاع الكهرباء عدة مرّات في اليوم بدواعي التقنين، ناهيك عن معاناة المواطنين وفساد أغذيتهم في الثلاجات وغيرها، وفي ظل الظروف البيئية السيئة من ارتفاع درجات الحرارة وعجاج وجفاف، والفواتير التي بقيت على حالها تلتهم على الأقل ثلث دخل المواطنين.. ألا يكلف كل ذلك الوطن والشعب مبالغ كبيرة تضيع هدرا نحن أولى بالاستفادة منها؟ ألم يحن الوقت لكشف الظلمة وإرواء العطش وسدّ الرمق، حتّى وإن تطلّب ذلك خطة طوارئ سريعة تنهي إلى الأبد عوزنا الدائم للكهرباء؟؟

■

الرفيق د. نبيه رشيدات في ذمة الخلود

غيَّب الموت يوم الخميس ٢٣/٧/٢٠٠٩ الرفيق الدكتور نبيه رشيدات عن سبعة وثمانين عاما، أمضى جلها شيوعيا مناضلاً وقياديا في صفوف الحزب الشيوعي السوري.

كان الرفيق الراحل شخصيةً وطنية اجتماعية مرموقة، وطبيباً إنسانياً متميزاً في معالجة وخدمة الفقراء، حيث تحولت عيادته على مدى عقود إلى ملجأ لمن ليس له نصير أو قدرة على تكاليف العلاج، فاستحق ثقة ومحبة الناس على اختلاف انتماءاتهم.

عرف الغربة والملاحقة بسبب مبادئه الشيوعية، لكنه بقي أميناً لقضايا وطنه وحزبه..

ترأس تحرير صحيفة الحزب المركزية «نضال الشعب» بين عامي ١٩٨٠ – ١٩٩١، وانتخب عضواً في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لسنوات طويلة.

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تتقدم من أسرة الرفيق د. نبيه رشيدات ومن مجموع الشيوعيين وأصدقاء الفقيد على امتداد الوطن بخالص العزاء..

في ظل عودة واشنطن «من النافذة»..

فنزويلا تجمد علاقاتها مع كولومبيا



أكد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز أن حكومته ستستدعي سفيرها من كولومبيا، وتجمد العلاقات مع جارتها.

وأضاف شافيز في اجتماع مع معاونيه أن فنزويلا ستبحث أيضاً عن بدائل لوارداتها من كولومبيا، وستوقف جميع اتفاقياتها التجارية معها.

ويأتي الإعلان غداة إعلان من كولومبيا زعم أن أسلحة اشترتها فنزويلا من السويد وجدت طريقها إلى متمردي حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية(فارك).

وكان شافيز اشتكى في وقت سابق من خطوات اتخذتها كولومبيا من بينها خطط لنشر مزيد من القوات الأمريكية لمساعدتها في «مكافحة تجار المخدرات».

ويأتي هذا التطور بالتوازي مع ظهور أكثر من مؤشر على وجود تدخل أمريكي في مجريات الأزمة في هندوراس، استهدافا للاستقرار الهش في هذا البلد وتوسعا للنيل من التحولات الجارية في القارة الأمريكية الوسطى والجنوبية، علماً بأنه حدثت مصالحة عامة بين فنزويلا وكولومبيا والإكوادور في شهر آذار ٢٠٠٨ على هامش قمة مجموعة ريو في سانتا دومينغو عاصمة جمهورية الدومينيكان، وأعلن شافيز حينها أن العلاقات مع كولومبيا ستعود إلى طبيعتها، مشيرا إلى أنه سيعيد فتح الحدود المشتركة بعد إغلاقها جزئيا أمام التجارة احتجاجا على هجوم شنته كولومبيا على متمردين يساريين بالإكوادور.

ويبدو أن هذا التحسن النسبي في العلاقات لم يرق لواشنطن، كالعادة، بعدما أخرجتها التغيرات التي شهدتها المنطقة من الباب، لتحاول استعادة النفوذ فيها من «الشباك»..!

■■

د. منذر سليمان:
القوة الذكية لـ«أوباما» لن تمنع انهيار المشروع الإمبراطوري الأمريكي

مقتطف من حوار أجراه وعد أبوذياب مع د. منذر سليمان مدير مركز الدراسات الأمريكية والعربية، ونائب رئيس المجلس الوطني للعرب الأمريكيين.

• د. سليمان، مرت أشهر على وصول «أوباما» إلى البيت الأبيض ووعوده بالتغيير. هل العالم يتغير حقاً؟

شعار التغيير الذي رفعه «أوباما» قبل الانتخابات يصطدم بعقبات متعددة، لا تقتصر فقط على العقبات الموضوعية التي يختزنها النظام الرأسمالي المتأزم بطبعته الأمريكية، إنما بالألغام التي تركها الرئيس بوش الابن، والتي يعد أكبرها وأبرزها التدخلات العسكرية الخارجية بصورة أساسية ونزعة الهيمنة والتفرد على المسرح الدولي من الولايات المتحدة الأمريكية.

المشكلة أن خطاب «أوباما» يركز على العلاقات العامة ويتجاوز حدود الألغام والعقبات. على سبيل المثال لم يتحدث «أوباما» عن كيفية إدارة النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة النموذج الاقتصادي العالمي الأنجح في إطار العقبة الاقتصادية المستعصية، بل انطلق في خطابه المتعلق بالعلاقات العامة والممزوج بشخصية كاريزمية تكاد تعادل شعبية نجوم الروك ونجوم السينما، من معطى أن الهيمنة العسكرية الأمريكية مسألة خارج إطار النقاش مستنداً على فائض القوة العسكرية والتقنية الأمريكية.

إذاً، لن نجد تغييراً جوهرياً في وجهة الولايات المتحدة، بل نجد تغييراً في الأساليب والانتقال من اعتماد أحادي الجانب على القوة العسكرية إلى محاولة اعتماد مزيج ربما بين القوتين العسكرية والدبلوماسية، أو استخدام العمليات السرية والقوات الخاصة.

• لكن دون شك تختلف سياسات «أوباما» عن سياسات بوش الابن، أين برأيك يكمن هذا الاختلاف إذا كانت سياسة الرئيسين في جوهرهما واحدة؟

يعتقد «أوباما» أن الولايات المتحدة استخدمت القوة «الغبية» لتحقيق مشروعها، تاركة القوة الذكية التي تشكل مزيجاً من القوة العسكرية والقوة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافة. وهذا هو العنوان العريض لكيفية عمل إدارته وتعاطيها مع الشأن الدولي وبصورة خاصة السياسة الخارجية.

إذاً الولايات المتحدة في ضوء الوضع الدولي الراهن ستعمد إلى استخدام القوة الذكية، والمهم أن نكون في منتهى الحذر كي لا نقع في فخ اللغط بين حملة الدعاية العامة التي يعكسها هذا الخطاب في لهجته، وبين الواقع الموضوعي في تصرف «أوباما» بقطع النظر عن رغباته وطموحاته بأن يكون رئيس التغيير المنشود.

• ربما ما حدث في إيران بعد انتخاب نجاد لولاية ثانية هو أحد وجوه السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة؟!

نعم، إذ كان واضحاً تماماً في الأحداث التي رافقت الانتخابات الإيرانية وجود عمليات تجري تحت سطح الحديث عن الحوار والتلميح بالتهديد العسكري، ويمكن إدراج هذه العمليات في إطار حرب الكترونية وإعلامية وسرية ساهمت في خلق مناخ داخلي في إيران. ويندرج أيضاً تحت الوجه الجديد للسياسة الأمريكية استمرار الولايات المتحدة في حملتها في أفغانستان التي تذكرنا بحرب فيتنام، رغم الحديث عن عدم وجود أفق للعمل العسكري في تلك المنطقة. إضافة إلى ما تم تقديمه من مقايضة خاوية تتعلق بتجميد المستوطنات في مناطق الاحتلال مقابل المزيد من التنازلات من جانب عرب التبعية الرسمية أو معسكر التفريط. علماً أن هذا الموضوع لا يجب أن يكون قابلاً للمقايضة، إذ أن هذه المستوطنات من إفراز الاحتلال وغير شرعية أو قانونية بموجب القرارات الدولية.



اليوم، أمام أمريكا خياران، إما أن تقتنع النخبة الحاكمة بأن المشروع الإمبراطوري الأمريكي عبر القواعد والوكلاء والأنظمة التابعة يتعثر فتتراجع، وإما أن تقتنع عبر «أوباما» بوجوب إدارة عملية التراجع والانعطاف الإستراتيجي للتحول من دولة ذات مشروع إمبراطوري على مستوى الكرة الأرضية إلى دولة قوية وازنة شريكة كشركاء آخرين في صياغة نظام دولي أكثر توازناً وعدلاً. وبتقديري لم تقتنع النخبة الأمريكية الحاكمة بعد بتعثر المشروع وضرورة التراجع، مما يسلط الضوء على حاجة حقيقية لدفعها للاقتناع ولو مضطرة.

• كيف يمكن أن يتحقق هذا؟ أو بمعنى آخر، ما هي الأساليب التي يمكن أن تقنع أمريكا بضرورة التراجع والتسليم بفشل مشروعها؟

الولايات المتحدة ستبدأ في التفكير بالتراجع تحت ضغط الكلفة الباهظة لمشروعها، ومن المؤسف أن القوى الرسمية النافذة على المسرح العربي والإسلامي سلّمت كل أوراقها للولايات المتحدة، ولا تستطيع أن تلعب دوراً ما في هذا الإطار.

• ألا تعتقد أن أمريكا تئن الآن تحت الضغط الذي ذكرته، فكثير من وسائل الإعلام تحدثت عن تكاليف الحرب الباهظة ولاسيما في العراق منتقدة هذه الحرب؟

باعتقادي «أوباما» يشكل مرحلة تحضيرية للوصول إلى هذه القناعة بالرغم من عمله على الحفاظ على قوة الهيمنة الأمريكية.

• كم ستمتد هذه الفترة التحضيرية، سنة، عشرات السنين؟

«أوباما» إلى الآن يركز على الحفاظ على مستوى قوة معين للهيمنة الأمريكية دون أن يصارح شعبه والعالم بفشل مشروعه المكلف والمدمر. لذلك مدة هذه الفترة تعتمد على تصرف الأطراف العالمية الأخرى تجاه الولايات المتحدة. وعلى المجتمع الدولي والولايات المتحدة و«أوباما» اختصار آلام البشرية من الحروب والبؤس ووضع المشكلات المستعصية الأساسية في العالم كالفقر والبطالة والتلوث البيئي والنزاعات الإقليمية والمرض في قائمة ملفاتها الأولية.

إن «أوباما» يستخدم القوة الذكية كغطاء لاستمرار استخدام القوة الغبية، ولا تزال القوى والمصالح التي تقف خلف النخبة الحاكمة بتوجهاتها الإستراتيجية تعتقد أن استخدام القوة العسكرية أمر مشروع ومطلوب لمحاربة الإرهاب.

بقطع النظر عن التجربة التاريخية والخلفية وطبيعة انتماء «أوباما» ولونه، يجب التسليم بمجيئه من ضمن المؤسسة الحاكمة التي تضم جناحين جمهوري وديمقراطي. وهو بشخصه يستطيع تقديم تمويه جيد للقناع الذي يخفي حقيقة استمرار المشروع الإمبراطوري الأمريكي بوسائل مختلفة. خطاب «أوباما» المرن كخطاب القاهرة مثلاً الذي نثر فيه الآيات القرآنية الكريمة للتقرب من العالم الإسلامي أخفى الكثير من الأخطاء التاريخية والمغالطات وحقيقة الفهم الخاطئ للوضع الدولي والصراع العربي الإسرائيلي والموقف الأمريكي من العالم الإسلامي.

أنا أسلم بوجود اختلاف بين «أوباما» وبوش الابن يظهر جلياً في مستوى الخطاب واللهجة، لكن على المستوى الفعلي وخاصة في الحضن والبطن الرخو الإسلامي العربي نجد أنه كما بوش يتصرف عسكرياً في العراق وأفغانستان.

كيف تقيّم تعاطي الدول العربية ولاسيما ما يسمى بـ«دول الاعتدال» مع هذا الاختلاف الشكلي؟

معسكر التفريط (العربي) يعتقد أن باستطاعته الالتفاف على مواقفه السابقة التابعة لإدارة بوش، ويعتقد أن مقاربة «أوباما» الجديدة هي المقاربة التي كان ينشدها ولم يستطع نيلها في عهد بوش. هذا المعسكر سيقول لمعكسر المقاومة، أنا أستطيع عبر علاقاتي التاريخية، وبسبب التصاقي بالمشروع الأمريكي، انتزاع مكتسبات طالما أن أمريكا ترغب في الحلول والتفاوض والحوار.

هذا المعسكر يهدف كحد أدنى، من خلال الانفتاح على معسكر المقاومة عبر الحوار والاستعداد لإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية متدرجة، نقل تلك القوى التي تقف عقبة في وجه المشروع إلى الموقف الحيادي، إذا لم يكن نقلها إلى حضن قوى التفريط...

■ **المصدر: «منبر التوحيد»**

لا تتفاءلوا كثيراً..
حل الأزمة بعيد المنال، والحل باللاحمائية..!

إن حل أزمة الرأسمالية العالمية، باعترافات وجوه بارزة في النظام الرأسمالي العالمي، لا يزال بعيد المنال..

فعلى موقع انتربرس سيرفيس كتب من جنيف باسكال لامي مدير منظمة التجارة العالمية، مقالة حملت عنوان: «الأزمة المالية العالمية: حذار من المبالغة في التفاؤل، فالحل بعيد المنال»، واستهلها بالتأكيد أن الاقتصاد العالمي ما زال هشاً والمستقبل الاقتصادي غير مأمون.

وتابع أنه «لاحت مؤخراً دلائل على تحسن مشجع يفوق التوقعات، ما فسره البعض على أن العالم قد يكون قد بدأ مسيرة العودة إلى النمو الاقتصادي. لكن لا ينبغي الإفراط في التفاؤل. فعلى الرغم من أن الأسواق المالية قد بدأت ترسل مؤشرات على الاستقرار، إلا أن الأزمة ما زالت بعيدة عن الانتهاء، ولاسيما في كثير من الدول النامية التي بدأت الآن تشعر بتداعياتها الكاملة على تجارتها ونموها الاقتصادي. ولا يزال انهيار الطلب المضاف مستمراً ويخترق الاقتصاديات العالمية، فيما تتنامى البطالة. ولا ينبغي تناسي أن هذه الأزمة غير مسبوقة في مدى عمقها وعرضها وتداعياتها الشاملة».

ويوضح من كان يشغل حتى الأمس القريب منصب المفوض التجاري الأوربي: «صحيح أن قطاعات بعينها في مجال تجارة الخدمات تبدو قادرة على التماسك والإنجاز أفضل من غيرها، لكن هذا لا يكفي لإحداث تغييرات على المشهد الاقتصادي العالمي، الذي سوف يواصل مرحلة الركود أو النمو البطيء، ولفترة من الزمن».

ولكن المسؤول التجاري المعولم حاول فيما بعد سحب البساط باتجاه سياسات المنظمة التي يترأسها حالياً، وتحديداً باتجاه ترهيب «دول الأطراف» النامية من مغبة إتباع أية سياسة حماية لاقتصادها ومرتكزاته التجارية والصناعية والزراعية، حينما قال إنه «تلوح مؤشرات على التحسن جراء تزايد عدد الحكومات التي تقدم على الانفتاح التجاري وتسهيل الإجراءات في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وهذا هو المطلوب بالتحديد من صناع السياسات التجارية وسط الظروف الراهنة: تجديد التزامهم بالأسواق المفتوحة وثقتهم فيها. ومن ناحية أخرى، ظهرت عدة مؤشرات على تزايد القيود على تجارة بعض السلع. كما لا توجد دلائل على ارتفاع عدد الحكومات التي تزيل القيود التجارية التي سبق وأن فرضتها في بداية الأزمة. لكن المقصود من هذا القول ليس (الدعوة) إلى إطلاق حمائية مكثفة، وفرض القيود على التجارة كرد فعل انتقامي. إذ أن منظمة التجارة العالمية تواصل تمسكها بأن توفر قواعدها للتجارة متعددة الأطراف، سياسة تأمينية ضد خروج الحمائية عن نطاقها. ومع ذلك، فكلما تأخر التوصل إلى تسوية نهائية في مفاوضات جولة الدوحة بشأن التجارة العالمية، تقلصت فرص التفاؤل بالمستقبل».

ويعود لامي في خلاصته إلى القول بوجود «أمر واحد واضح هنا: إذا كانت المساعدة من أجل التجارة عاجلة قبل الأزمة الاقتصادية، فهي تعد جوهرية في يومنا هذا. الاستثمار هو ما سيكفل للكثير من الدول النامية التأهب للخروج من الأزمة بتعزيز قدراتها التجارية». ويضيف بعد كل معسول الكلام الذي طرحه: «علينا أن نرسل رسالة واضحة وذات مصداقية بأن الحماية ليست هي الجواب في وقت لا يزال فيه الاقتصاد العالمي هشاً في كل مكان، مع انخفاض غير مسبوق في الحركة التجارية»..!

■ **قاسيون**

تهديد خطير

◄ **محمد الجندي**

ثمة تهديد يصدر بين الفينة والفينة من الأطراف العربية تجاه الإدارة الإسرائيلية: «إذا لم يحصل كذا أو كذا، يصبح السلام في خطر(؟)»، فإذا لم توقف إسرائيل الاستيطان، يصبح السلام في خطر(؟)، إذا لم توقف الاستيطان، فلا تفاوض(؟).



من قال أولاً، إن السلام في خطر؟ السلام يخيم في أمان الله على المنطقة الشرق ـ أوسطية، وإذا كان ثمة أخطار حربية، فمصدرها الإدارة الأمريكية، والعسكرية الإسرائيلية، لا الأطراف العربية، التي تقول جماعة للإدارة الأمريكية: «أمرك سيدي». وليس هذا الكلام في إطار التحريض لأي طرف عربي على الحرب، فحرب العاجز تأتي بالكارثة، لا بالتحرير. الحرب تحتاج إلى الاستعداد الشعبي والاقتصادي والاجتماعي قبل العسكري، طبعاً والعسكري، ولكن بصرف النظر عن أي كلام في الموضوع، السلام ليس في خطر، ولا تعصف به لا الأدبيات «المتطرفة»، ولا هذه العملية اليائسة أو تلك. الإدارة الإسرائيلية تبني الجدار ولا مقاومة، تصعد الاستيطان ولا مقاومة، تهدم البيوت المقدسية ولا مقاومة، تحتل الأراضي منذ ١٩٦٧ ولا مقاومة، أين إذن الخطر على السلام؟ الخطر على السلام هو على الطرف العربي، لا على الطرف الإسرائيلي. ثانياً، من قال، إن الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية تريدان السلام. إنهما تريدان فقط سلام القبور (؟) تريدان شرق أوسط جديداً، ممزقاً إلى مشيخات صغيرة، مجردة من السلاح، وتصول فيها إسرائيل وتجول استيطاناً، ونهباً اقتصادياً واستعباداً سياسياً. ذلك هو السلام الذي تريده الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية، وهذا لا تستطيع الأطراف العربية تقديمه لا على طبق من فضة، ولا على طبق من قش، تستطيع فقط أن تمهد له، وهي تفعل ذلك. لكي تضمن الأطراف العربية السلام المنشود أمريكياً وإسرائيلياً، يجب أن تدمر أسلحتها، وأن تمزق بلدانها، وأن تفتح أبوابها لإسرائيل، وهي تفتح أبوابها، والبقية تقوم بها الإدارتان حرباً أو تخريباً، فما يقوم به التخريب قد يغني عن الحرب، التي قد تكون باهظة التكاليف.

دولة إسرائيل أقامها الاحتلال والسلام معها سلام مع الاحتلال، طبعاً ليس المقصود هنا أن السلام يقتضي الشعار القديم الأحمق في أربعينيات القرن الماضي، وهو «رمي اليهود في البحر»، بينما الخطر، الذي كان، والذي لا يزال قائماً هو «رمي العرب في الصحراء» (من دون بترول). إن السلام يقتضي أولاً وضع حد للعدوانية الأمريكية، وهذه مسألة دولية لا إقليمية، أما وضع اليد في يد الإدارة الأمريكية من أجل السلام للطرف العربي، فهو عمل ضد السلام، وهذا ما تفعله عملياً الأطراف العربية.

ويقتضي السلام للطرف العربي أن يضع حداً للعدوانية الإسرائيلية، وهذا يدخل جزئياً في وضع الحد للعدوانية الأمريكية، ولكن يستدعي أيضاً تعبئة شعبية عربية تشمل التعبئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وهذا ما تفعل الأطراف العربية ضده تماماً.

التنفس برئة الإدارة الأمريكية هو نفسه تنفس برئة الإدارة الإسرائيلية، وهذا يساعد الاحتلال على التوسع وعلى الترسخ، وهذا ما نراه أمام أعيننا. تفاقم الاستيطان (أي الاحتلال)، تفاقم الإبادة للشعب الفلسطيني، تفاقم التراجع العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

طبعاً من الممكن التعايش، والسعي من أجل ذلك التعايش مع إسرائيل، ولكن إذا تحولت هذه من دولة احتلال إلى دولة شرق أوسطية، فهل يمكن هذا التحول؟ ممكن إذا انتفت الهيمنة الأمريكية من العالم، وهذا مستبعد ضمن الأوضاع الدولية الحالية. وضمن الأوضاع الدولية الحالية والأوضاع العربية تبقى إسرائيل دولة الاحتلال، وتبقى الإدارة الإسرائيلية، أردنا أم لا، طائفية ـ عرقية، عدوانية تريد كل شيء لها، الأرض، المياه، السيادة على المنطقة، تهديد الأمن لبلدان الشرق الأوسط ولشعوبها، وتهديد الحياة والبنى التحتية والمستقبل والمستويات المعاشية، تماماً. كما فعلت في غزة وفي لبنان، وربما لولا تصدي المقاومة اللبنانية الباسلة كان لبنان حالياً تحت الاحتلال، ورغم كل شيء لقمة الشرق الأوسط ليست سهلة على البلع لا إسرائيلياً ولا أمريكياً، ولكن عملية البلع جارية تخريباً وقواعد عسكرية واحتلالاً ونهباً ووضع شعوب المنطقة تحت كابوس كل ذلك.

السلام على الطرف العربي هو في خطر، سواء أوقفت الإدارة الإسرائيلية الاستيطان أم لا.. أصلاً هي لا توقفه حتى تستمر فيه، وسواء نجح الجمهوريون أم الديمقراطيون في تسنم الإدارة الأمريكية. ليست المسألة متعلقة بشخص السيد أوباما، الذي مهما تكن «مناقبه»، فـ«مناقب» إدارته تتبع الحزب الديمقراطي ولا تتبعه شخصياً.

السلام على الطرف العربي ليس منحة لا من الإدارة الأمريكية، ولا الإسرائيلية، وهو لايمكن أن يكون نتيجة تفاوض، مهما أوتي سياسيونا من المهارة الدبلوماسية.

السلام يتعلق بالواقع الموضوعي العربي، الذي إذا ما قبل الاحتلال يجعل السلام سلام احتلال، أو سلاماً في ظل الاحتلال، والذي ليحصل على السلام يجب أن يرفض الاحتلال، ولكن يجب في هذه الحالة أن يتغير ١٨٠ درجة، وأن ينتقل إلى مرحلة الدفاع عن النفس، ويقوم بمختلف مستلزمات الاستعداد لذلك، ويمد يده إلى بلدان العالم المتناقضة مع الاستعمار وإلى شعوب العالم، التي هي موضوعياً ضد الاستعمار.

المعادلة بسيطة: هل من الصعب أن يفهم المرء، أنه لا سلام لا مع الاحتلال، ولا في ظل الاحتلال؟

■■

الإصلاح الشامل في سورية.. من أين نبدأ؟



مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية في البلاد بشكل متسارع، يغدو الإصلاح الشامل لمؤسسات الدولة وإداراتها مطلباً أكثر إلحاحاً. ويعد الإصلاح القضائي أحد الشروط الأساسية للبدء بعملية الإصلاح الشامل، لأن القضاء هو المؤسسة المعول عليها في محاصرة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

ويتمتع الإصلاح في المؤسسات القضائية بخصوصية تميزه عن الإصلاح في سائر المؤسسات الأخرى. وتنشأ هذه الخصوصية عن عاملين أساسيين مترابطين، الأول يتعلق بكون القضاء واحداً من سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. بمعنى أن انتشار الفساد في القضاء يعني فساد ركن أساسي من أركان الدولة، ويعني شلّ قدرة أجهزة الدولة على تنظيف وتجديد وتطوير نفسها. أما العامل الثاني فإنه يتمثل في حقيقة أن عملية الإصلاح الشامل تتطلب محاسبة جدية وحقيقية ومكافحة فعالة للفساد والفاسدين، وإن المؤسسات القضائية هي المؤسسات التي تناط بها مهمة المحاسبة تلك. فإذا كان الفساد وسوء الإدارة يجتاح المؤسسات القضائية نفسها، فكيف يمكن الاعتماد عليها في القيام بعملية المحاسبة والضرب على أيدي الفاسدين والمسيئين؟.

وهكذا فإن إصلاح القضاء هو إحدى البوابات الضرورية وأحد الشروط الأساسية لأية عملية إصلاح مفترضة، وهنا تبرز إشكالية غاية في الدقة والحساسية في عملية الإصلاح القضائي، إذ لا يكفي رفع رواتب القضاة لتحصينهم مالياً – رغم أهمية هذا الأمر – للبدء بعملية محاسبة جدية، لأن المحاسبة يجب أن تبدأ وبشكل فاعل من داخل القضاء نفسه، وهذا يتطلب إيصال أشخاص على قدر عال من الكفاءة والوطنية إلى المناصب القضائية الحساسة، كما يتطلب رقابة جدية على نزاهة واستقلال القضاء من السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الشعب، ومن قوى المجتمع الحية من خلال الأحزاب والمؤسسات الأهلية، أو بمعنى آخر إخضاع عمل القضاء لرقابة الشعب بشكل فعلي.

إن توفير المناخ العام الملائم لتحقيق هذه الشروط في البلاد هي مسألة في غاية التعقيد دون شك، إلا أن نقطة البدء فيها هي القيام بعملية إصلاح سياسي شاملة، من خلال إطلاق الحريات العامة، وإفساح المجال أمام الحراك الاجتماعي والسياسي ليصبح حراكاً فاعلاً ومؤثراً. وهذا يتطلب إصدار قانون أحزاب جديد يكفل للشعب حقه في تنظيم نفسه في أحزاب ومؤسسات تقودها النخب السياسية والثقافية الحقيقية بما يضمن صنع قرار سياسي حازم بالسير قدماً في قطار الإصلاح. ويتطلب إخضاع السلطات الثلاث وعلى رأسها السلطة القضائية لرقابة السلطة الرابعة من خلال إطلاق الحريات الصحفية والإعلامية بوجه عام في البلاد.

كما أن تفعيل دور السلطة التشريعية لتأمين رقابة حقيقية للشعب على عمل المؤسسات، ولإقرار حزمة قوانين جديدة تكفل إطلاق الحريات العامة، يتطلب إيصال ممثلين حقيقيين لأصحاب المصلحة الفعلية في عملية الإصلاح إلى مجلس الشعب. وهذا يبدو مطلباً غير واقعي في ظل قانون الانتخاب الحالي الذي يحابي أصحاب رؤوس الأموال ومراكز القوة والسطوة في البلاد. أو يمكن القول إنه قانون يوصل أشخاصاً لا مصلحة لهم في عملية إصلاح حقيقي إلى عضوية مجلس الشعب. وبهذا يكون تعديل قانون الانتخاب بما يضمن وصول ممثلين حقيقيين لأبناء الشعب شرطاً جوهرياً آخر للسير قدماً في عملية الإصلاح. وهنا تبدو المسألة أكثر تشابكاً وتعقيداً، لأن أي قانون أحزاب جديد يجب أن يمر أولاً تحت قبة مجلس الشعب المنتخب وفق القانون الحالي، بمعنى أنه لن يمر مطلقاً دون ضغط شعبي حقيقي. وهذا يقودنا إلى القول بضرورة إخراج الحوار حول الإصلاح إلى العلن، والبدء بتحويله إلى مطلب شعبي أساسي، والعمل على تكوين رأي عام يمارس ضغطاً حقيقياً وفاعلاً يؤدي إلى اتخاذ قرار سياسي نهائي في إطلاق الحريات العامة، ومن ثم الانطلاق إلى تحقيق بقية الأهداف بدءاً من تشريع قوانين جديدة، وصولاً إلى البدء بالإصلاح الفعلي.

إن إصلاح القضاء هو شرط لازم لأي عملية إصلاح قادمة، لأن فساد القضاء يحول دون إيقاف عملية الفساد والإفساد المتنامية، إلا أن الإصلاح السياسي بدوره هو شرط لازم للبدء بإصلاح القضاء وسائر مؤسسات البلاد، وهذا يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن عملية الإصلاح ستدخل في حلقة مفرغة إذا لم تبدأ من خلال أصحاب المصلحة الفعلية فيها، وأعني الفئات الشعبية العريضة المتضررة من الفساد وسوء التنظيم وتخلف الإدارات. أما إذا بقيت عملية الإصلاح رهينة في أيدي الفاسدين والمستفيدين من تخلف إدارات الدولة أنفسهم، وإذا بقي الحوار حول الإصلاح حبيس الصالونات المغلقة للنخب الثقافية أو السياسية، فإن رقعة الفساد سوف تستمر في الاتساع، وسيبقى الإصلاح في سورية شعاراً رناناً فارغاً من أي مضمون.

■ **نجوان عيسى**

الجرح السوري.. و«الشيطان الأخرس» !

◄ **وسيم الدهان**

هي مسألة فكرية؛ حين يناقش الناس فيما بينهم أحقية الحكومة في اتخاذ قرارات اقتصادية تمس الجانب الاجتماعي (وطبعاً ليس هناك قرار اقتصادي لا يمس الجانب الاجتماعي)، وهي مسألة مصيرية؛ حين يتوصل الناس عبر النقاش إلى أن إجراءات الحكومة كلها تقريباً تمس سلباً الجانب الاجتماعي، وهي مسألة لابد من حلها؛ حين تحاول الحكومة ألاّ تشرك أحداً في صناعة قراراتها رغم ارتفاع أصوات الناس اعتراضاً على ما مسّهم من سوء نتيجة غياب المحاسبة ونتيجة تجاهل الحكومة لمصالح الأكثرية الفقيرة مقابل سعيها الدؤوب لتحقيق مصالح الأقلية الغنية..

إن تفرد مجموعة من الوزراء المعينين (بمعنى غير المنتخبين) يرأسهم شخص معين يساعده نائب معين، بصناعة قرارات ذات أبعاد استراتيجية هو أمر موجود في الواقع، ولكن هل يجب على المتضررين (وهم الأكثرية) الاستسلام لواقعية تفرد بعض (المعينين) باتخاذ القرار؟! بالطبع لا.. ولذلك كان مجلس الشعب! فهل يؤدي مجلس الشعب وظيفته في التعبير عن إرادة من يمثلهم؟!..

لو افترضنا جدلاً أن مجلس الشعب- باعتباره مجلساً منتخباً من الناس- كان منتخباً بشكل حقيقي لا تدخل فيه الاعتبارات المادية التي تستغل فقر أكثرية «الشعب» لكسب أصواتها، واعتبارات سياسية فرضها التحالف الجبهوي القائم، ألا يجدر بنا حينها المطالبة بأن يقوم المنتخبون بمحاسبة المعينين على أخطائهم؟!.. من المفترض أن هذا ممكن، ولكن المشكلة تكمن في آليات المطالبة وإيصال أصوات الناس إلى مجلس الشعب بالدرجة الأولى، إذ لم تسجل خلال العقود الماضية أية حالة استلم فيها مجلس الشعب عريضةً ممهورة بتواقيع الملايين يشتكون فيها مما آلت إليه أوضاعهم، سواء المعيشية أو غيرها، وبهذا يمكن القول إن آليات الشكوى وإيصال أصوات الناس إلى مجلس الشعب هي إما آليات غير فعالة وإما غير موجودة، أو معدومة ثقة الناس بجدواها!. وبما أن الفرضية السابقة مستبعدة من أساسها كون انتخاب أعضاء مجلس الشعب وانتقائهم أمرين مشوبين بكثير من إشارات الاستفهام، وبما أن لدى الكثيرين شكوكاً مفادها أن أعضاء مجلس الشعب (معينون) بمعظمهم، فماذا تكون الفرضية/المشكلة وكيف يمكن حلها؟!

إن المجتمع السوري اليوم محاصر من كل الجوانب؛ الحكومة بقراراتها الليبرالية من جهة؛ وجهاز تشريعي ورقابي عاطل عن أداء مهامه ومحاسبة المسيئين من جهة أخرى؛ وأوضاع معيشية متسارعة التدهور من جهة ثالثة؛ وأخيراً شكٌّ عظيم بأن القضية باتت محسومة ولا مجال لمعالجتها..

المطلوب اليوم بعد أن تبين بوضوح توجه الحكومة الليبرالي الذي يضر بمصالح الوطن والمواطن على حد سواء، هو إعادة النظر باحتكار هذه الحكومة في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي من جهة، وتفعيل دور الجهات الرقابية الشعبية من جهة أخرى، خاصةً وأن الساكت عن الحق في العرف السوري ما هو إلاّ «شيطان أخرس».. حتى وإن نطق بآلاف الكلمات محاولاً تطبيب الجرح الذي لن يلتئم سوى بانتزاع الأسباب التي أدت إليه!.

■■

المغتربون السوريون في فنزويلا.. بين إهمال السفارة ومصاعب التحويل

منذ أكثر من مائة سنة، هاجر قسم لا يستهان به من السوريين إلى دول أمريكا اللاتينية هرباً من بطش السلطنة العثمانية وسعياً لتحسين ظروفهم الاجتماعية – الاقتصادية السيئة التي كرستها السياسات الإقطاعية المتخلفة، وقد انطلقت الهجرات بغالبيتها من ثلاث مناطق في سورية هي: جبل العرب، القلمون، الجبال الساحلية.. واستقر معظم المهاجرين في ثلاث دول متجاورة هي: فنزويلا، الأرجنتين، البرازيل..



بعض المهاجرين استوطن في المهاجر ولم يعد مطلقاً، ولم يعرف أقاربه عنه شيئاً بسبب عدم وجود اتصالات لعقود طويلة، وغالبية هؤلاء تزوجوا من أجنبيات وكونوا عائلات منقطعة الجذور، ومنهم من استمرت صلته بوطنه الأم مصطحباً معه أولاده في كل زيارة، وظلوا على هذه السيرة حتى الآن.

بالنسبة لوضع المهاجرين في فنزويلا، قسم من المهاجرين بقي هناك وعلم أولاده في مدارسها وجامعاتها، فتخرجوا وعملوا واندمجوا في النسيج الاجتماعي للشعب الفنزويلي. ولكن يمكن التأكيد أن نسبة كبيرة من المغتربين عادوا في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي مع أولادهم لعدم رغبتهم في اندماج أولادهم بالمجتمع الفنزويلي للبون الهائل في الثقافة الاجتماعية، ولأنهم يقولون: إن الأشياء هناك مختلفة، ولا نريد أن نضيّع أولادنا في الرذيلة، فتشتتت العائلة.. الأب في المهجر والأولاد في سورية، مما جعل حياتهم يحكمها الذهاب والإياب ما بين سورية وفنزويلا..

وبفضل القيادة الحالية لفنزويلا دخل ذوو الأصول السورية في معترك الحياة السياسية، واستلموا مناصب متعددة: (وزير الداخلية، وزير الزراعة، محافظين، الكثير من البرلمانيين، سفراء، ومستشارين برتبة وزير)، وأنشأت صحف وأعطت فترات بث في التلفزيون الرسمي الفنزويلي للتعريف بسورية. وأنشأت جمعيات عربية فنزويلية مثل (فيا أرب أمريكان) تعقد مؤتمراتها في سورية. وجمعية (البيت السوري البوليفاري).. وأصبح العربي، وحصراً السوري واللبناني، له ثقل ورأي في الحياة السياسية الفنزويلية، وخاصة بعد أن أصبحت السياسة العامة للبلاد بفضل رئيسها والقوى السياسية التقدمية تجاهر في نصرتها للقضايا العربية.. وفي إحدى خطبه قال الرئيس تشافيز: فلان أصله عربي، وفلان ..(وكان يشير بيده إليهم وهم جالسون).. ونصف الشعب الفنزويلي تجري في عروقهم دماء عربية، وأنا واحد منهم.

رغم كل ما جرى من تحسن عام، بقي قسم كبير من الجالية السورية بعيداً عن التنظيم أو الدخول في معترك الحياة الاجتماعية للبلد والحراك السياسي الجاري، لأن التحسن الذي جرى في حقوقها السياسية لم يأت نتيجة لنضالها، بل بقرار حكومي، لذلك بقت بعيدة عن ذلك الحراك لأسباب تتعلق ببنيتها من جهة وبضعف العلاقة بممثليها العرب من جهة أخرى، والنقطة الأهم ضعف دور السفارة والعاملين فيها، واختصار تفاعلهم على النخب في الجالية السورية، وعلاقة النخب في الجالية ضعيفة إن لم تكن معدومة.

وفي لقاء مع أحد البرلمانيين من أصل سوري، سألته عن برنامجه ودوره في تنظيم الجالية ومشاركتها في التطور الحاصل والاندماج في النسيج الاجتماعي الفنزويلي، فأجاب: إذا أراد الإنسان أن يبقى متخلفاً، ماذا نفعل له؟

مشكلتان يجب أن تحلا

رغم التسهيلات التي منحت للجالية في عملية الحراك الاجتماعي والسياسي بقيت هناك مشكلتان: الأولى برسم السفارة السورية، والثانية برسم الحكومة الفنزويلية، وعامل الارتباط بينهما برسم الجمعيات المذكورة أعلاه وممثلي الجالية والشخصيات السياسية الفاعلة.

المشكلة الأولى تتعلق بالطبيعة الجغرافية لفنزويلا وانتشار الجالية السورية في أماكن متباعدة جداً في البلاد، وعدم وجود أي مكتب أو تمثيل للسفارة السورية إلا في مقرها في (كاركاس) العاصمة، وبالتالي يضطر المغترب السوري لإمضاء أية ورقة أن يسافر عدة أيام أحياناً كي ينهي عمله في السفارة، مع ما يعني ذلك من تعطيل لعمله والتكاليف الباهظة التي يدفعها.. مثلاً هناك عدد كبير من الجالية السورية تنتشر في أرياف محافظة (بوليفار)، وأكثريتهم منتشرون في مدينة (سان فيليكس) وضواحيها، ومسافة السفر من مركز المدينة إلى كاركاس تقدر بـ ١٢ ساعة، ونتيجة عدم وجود مكاتب للسفارة في هذه المناطق خلافاً لسفارات البلدان الأخرى، تجد المغترب السوري من أكثر المغتربين الممتلكين أوراق غير نظامية، والكثيرون منهم ينتهي جواز سفره، ويأتي بورقة من السفارة عن طريق (معقب معاملات) سوري. والكثير منهم يتعرض هنا في سورية للتوقيف والمساءلة بدعوى أن أوراقه غير نظامية، وأحياناً بسبب ضياع جواز سفره.

المشكلة الثانية: منذ سنتين تقريباً اتخذت الحكومة الفنزويلية – ولأسباب اقتصادية تخصها – قراراً بإمكانية تحويل المغتربين المقيمين أصولاً إلى بلادهم مبلغاً لكل شخص من العائلة ٣٠٠ $، على ألا يتجاوز ٦ أشخاص، وطبعاً مرفقة بالأوراق الثبوتية من سند إقامة وهوية وبيان عائلي مترجم ومصدق من الخارجية والداخلية أصولاً ويجدد كل ستة أشهر، وكل مغترب يريد السفر إلى بلاده يستطيع أن يشتري بطاقة ائتمان بقيمة ٥٠٠٠ $ على أن يشتري هذه الدولارات من الدولة بالسعر النظامي: ٢١٥٠ بوليفار للدولار الواحد، مع العلم أن السعر في السوق السوداء من ٦٥٠٠ الى ٧٠٠٠ بوليفار للدولار الواحد، وهذه تسهيلات للمغتربين لعملية التواصل بينهم وبين أهلهم في وطنهم والمسؤولية الاقتصادية الملقاة على عاتقهم.

منذ ١\٦\٢٠٠٩ تم إلغاء الأخ والأخت من قائمة التحويل، وأصبح التحويل إلى الأب والأم والجد والجدة والأولاد فوق سن الرشد (١٨) سنة، والقيمة المسموح بها لا تفوق ٩٠٠ $ شهرياً، والأوراق تسدد كل ٦ أشهر. وبعملية حسابية لكلفة الأوراق وترجمتها وتصديقها وتكلفة إرسالها إلى فنزويلا، تكلف لا يقل عن ٣٠٠ $، عدا نسبة العمولة التي يأخذها البنك في فنزويلا والإكرامية التي يأخذها البنك في سورية، وكل هذا أجور السفر لأفراد العائلة لأن البنك المرسل له موجود فروع له في صافيتا أو اللاذقية حصراً.

أضف إلى ذلك إن عملية انتهاء الأوراق وإرسالها إلى فنزويلا كي تصبح نافذة المفعول تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر، وبالتالي كثير من المغتربين لا يستخدمون هذه الأوراق مرة واحدة أو مرتين، وبالتالي يكون قد خسر المغترب من قيمة تحويلاته ٣٥ ٪ رغم أنها لا تحل له مشكلة في وطنه.

أما بطاقة الائتمان، فلأنها غير متداولة في سورية عند صرفها يتم المساومة على خصم من ٧ – ١٠ ٪ من قيمتها، على عكس الأسواق الأخرى ومنها اللبنانية التي تصرف كاملة دون خصم.

يتساءل المغتربون، ومعظمهم سافروا لضيق الحال بهم في سورية بطموح تحصيل حياة أفضل: أين نتائج العلاقة المميزة التي تربط سورية بفنزويلا؟ وأين دور السفارة والسوريين الذين يعتلون المناصب والجمعيات التي وأنشئت حديثاً؟ ومتى تترجم أعمالها على أرض الواقع؟

يضيف أحدهم: لقد ساءت حالتنا في هذه السنوات الأخيرة، وأصبحنا نخاف على مستقبلنا الاقتصادي.. وضعنا الآن سيّئ وضاقت الأحوال بنا، ومن منا مرتبط بمشروع بوطنه لا يستطيع إكماله، وبالرغم من ذلك نحن ما نزال متفائلين جداً..

■ **محمد سلوم**
.Salom-67@hotmail

رحيل مناضل

عندما كان عدد قاسيون تحت الطبع فوجئنا بنبأ رحيل المناضل رياض العبد الله الناشط في صفوف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، عن عمر يناهز الثالثة والستين عاماً.

عرفناه رفيقاً شيوعياً مقداماً، وعاملاً طليعياً منذ انتمائه لصفوف الحزب وحتى رحيله، وعزاؤنا أنه ترك خلفه أسرة شيوعية متميزة، ومواقف لا تنسى من الشجاعة وصدق الانتماء الوطني والاجتماعي.

برقية إلى رئاسة الجمهورية..
مطالبة ديرية بتعيين خريجي المعاهد المتوسطة

وصلت إلى قاسيون نسخة من برقية مستعجلة إلى السيد رئيس الجمهورية، رفعها بعض أهالي محافظة دير الزور، وهم أولياء أمور طلاب العديد من خريجي معاهد الموسيقى والرسم والرياضة الناجحين في مسابقة وزارة التربية في ٢٠٠٨/٨/٣ والبالغ عددهم ٧٤٧ خريجاً، ولم يعينوا حتى الآن.. الأهالي يطالبون في البرقية بتعيين أبنائهم، علماً أن الشواغر في تربية دير الزور أكثر من ٣٠٠٠، منهم ٢٠٠٠ معلم صف، و١٠٠٠ مدرس ومدرس مساعد، ويُسدّ قسم من هذه الشواغر بالمعلمين الوكلاء، ناهيك عن الشواغر التي تنشأ مجدداً نتيجة النمو السكاني وافتتاح مدارس وشعب جديدة، كما تتضمن البرقية مطالبة بمساعدة أبناء محافظة دير الزور التي تعاني من الإهمال والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة وحتى البيئية منها، واستناداً لتوجيهاته بتنمية المنطقة الشرقية، بعد الخطوة الايجابية التي تمت في محافظة الحسكة بتعيين أبناء المحافظة كاملاً .

وتأتي هذه البرقية المستعجلة نتيجة قرب انتهاء مرور عام على المسابقة (تنتهي في ٢٠٠٩/٨/٣)، ولا أفق لتعيينهم من وزارة التربية، وهذا سيحرم الناجحين من فرصة العمل، وبدء حياة عملية في خدمة الوطن والعيش بكرامة، ما سيضطرهم لانتظار مسابقة جديدة حسب قرارات وزارة التربية، والتلطي في الشوارع، أو يدفعهم الوضع المعيشي للانحراف ويجعلهم عرضةً لاستقطاب قوى الفساد والقوى المعادية للشعب والوطن، ناهيك عن معاناة الأهالي وتحملهم لأعباء مادية كبيرة فوق معاناتهم نتيجة ضعف الأجور وارتفاع الأسعار. ولا نعلم متى ستكون المسابقة الجديدة في ظل السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي يقودها الطاقم الاقتصادي ومن ورائه الحكومة التي تحابي الأغنياء وتنفذ وصفات خارجية وتمضي بالبلاد إلى الهاوية، ولا أحد يحاسبها!؟

إن قاسيون تعلن تضامنها وتأييدها لمطالب الأهالي والخريجين، وتأمل أن يتدخل السيد رئيس الجمهورية ويوجه بقبولهم قبل انتهاء الموعد لأن الأمور لا تحتمل التأخير أو التأجيل، والاستجابة تعيد للفقراء والمستضعفين جزءاً من حقوقهم التي يكفلها الدستور بالعمل وتكافؤ الفرص، وتحقق أيضاً استقراراً نسبياً في العملية التربوية.

وفيما يلي نص البرقية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حظيت محافظة دير الزور باهتمام كبير من سيادتكم في كافة المجالات منها قطاع التربية والتعليم و استنادا لتوجيهاتكم الكريمة بالاهتمام الدائم بالمنطقة الشرقية

يرجى التكرم بمساعدة أبناء محافظة دير الزور من خلال ما يلي:

ينتهي موعد تعيين خريجي المعاهد المتوسطة الناجحين في مسابقة وزارة التربية بالتحديد في ٢٠٠٩/٨/٣ إلا أنه لا تبدو حتى الآن بارقة أمل في تعيين ما تبقى منهم في اختصاصات (موسيقى - رسم - رياضة) والبالغ عددهم /٧٤٧/ من أبناء محافظة دير الزور علما بأن محافظة دير الزور تشكو نقصا كبيرا في كوادرها التعليمية ويتواجد نحو ما يقارب /٣٠٠٠/ شاغر منهم /٢٠٠٠/ معلم صف و /١٠٠٠/ مدرس ومدرس مساعد ويقوم المعلمون الوكلاء حاليا بملء هذه الشواغر مع الإشارة أن خريجي كلية التربية (معلم صف) لا يغطون سوى شعب النمو السنوية علما بأن وزارة التربية أكدت في تعليماتها على عدم اللجوء إلى تعيين وكلاء في مدارس الحلقة الثانية المكلفين من خارج الملاك وأسوة بأبناء محافظة الحسكة الذين تم قبولهم جميعا نظرا لتشابه الظروف في المحافظتين دير الزور و الحسكة .

وإيمانا منا بأنك الساهر على مصلحة هذه المنطقة التي عانت من ظروف قاسية جدا سيادتكم أدرى بها .

لذا جئنا راجين من سيادتكم مد يد العون لهذه الفئة والإيعاز لمن يلزم بضرورة تعيينهم قبل انتهاء مدة المسابقة

ودمتم أملا وذخرا لهذه الأمة أبناء محافظة دير الزور»



■ زهير مشعان

هل توجد عصابة فساد في مديرية صحة الحسكة؟!



تم مؤخراً كشف عصابة فساد في مديرية صحة الحسكة، وتتعدد الروايات وتتضارب بهذا الشأن حول عدد الأشخاص المتورطين وكمية المبالغ المنهوبة، ومن تم إيقافه ومن لاذ بالفرار، أما المعلومات التي حولها شبه إجماع فتقول إن أحد المحاسبين اكتشف أن هناك أوامر صرف مكررة لرواتب الموظفين في المديرية، فبادر إلى تبليغ الجهات الوصائية بالأمر. ولدى قيام تلك الجهات بمتابعة الموضوع تبين صحة ذلك، مع اكتشاف طرائق أخرى لنهب المال العام يبدو أنها مستمرة منذ سنوات عديدة. هذا وقد علمنا مؤخراً أنه تم تكليف الجهات التفتيشية بمتابعة البحث في القضية، لكن الملفت للنظر هو تكتم الجهات الرسمية حول الموضوع، مع العلم أن الأصح والأجدى هو عرض تفاصيله تباعاً على الملأ عبر الإعلام الوطني، بغية تكوين رأي عام ضاغط باتجاه معاقبة الفاسدين، فالتربة الخصبة والمناخ المناسب لممارسة الفساد هو التكتم عليه، فالفساد لا ينمو ويستفحل إلا في الظلام، وبعيداً عن الأضواء، كما أن التستر عليه يفتح الباب لتكهنات عديدة منها : أن هناك رؤوساً كبيرة في المحافظة لها حصتها مما تم نهبه، وهي التي تضغط باتجاه عدم عرض القضية على الرأي العام، وبغض النظر عن صحة ذلك من عدمه، فإن ما يجري في مديرية صحة الحسكة يؤكد أن الفاسدين لا يأبهون بشيء أو بأحد، ويمارسون سلوكهم الشائن في كل ما يتعلق بحياة المواطن دون خوف أو خجل، بدءاً من خبزه ومائه، مروراً بدوائه وصحته، وليس انتهاءً بإلحاق الأضرار بالمصالح العامة للبلاد..

والوقائع تشير إلى أنه في هذه المديرية بالذات تم سابقاً سحب أصناف من الأدوية والمستلزمات الصحية (سيرنكات مثلا) من التداول بعد أن تبين عدم صلاحيتها، كما أن القائمين على هذه المديرية هم من عاقب من تصدى لهم فيما يتعلق بعدم صلاحية الطعام الذي يقدم للمرضى في المستشفيات التابعة لها .

إن الدولة إذ تخصص المليارات للقطاع الصحي، من واجبها أن تضع تلك المليارات بين يدي أناس يتمتعون بنظافة اليد والكفاءة المهنية، وليس تمكين أناس يتمتعون بقوة النفوذ فقط.. إن مصلحة أبناء المحافظة، وهي من مصلحة الوطن، تتطلب الكشف عن كل من ساهم في نشر الفساد، ومن تستر عليه، ومن رعاه، ولتكن هذه الحادثة مناسبة لكنس جميع الفاسدين والجهلة الذين يمسكون بمفاصل مديرية الصحة والمستشفيات والمستوصفات التابعة لها .

■ الحسكة – مراسل قاسيون

ماذا بعد نتائج الامتحانات الثانوية «الكارثية»

عندما يتوقف المرء عند العدد الذي وصل إلى امتحانات الثانوي بطرطوس يفوق/٦٠٠٠/ اعتراض من الطلاب والطالبات، فهذا المؤشر يدعو إلى القلق و عدم الاطمئنان بمستقبل أجيالنا بكل ما في الكلمة من معنى، بل إنها نتائج مجحفة بحق طلابنا نفسيّاً و ذهنيّاً بشكل أوليّ و ثانياً أنّ العلامة الواحدة قد تغيّر مصير الطالب. الوبال الأكبر أن تتم معالجة هذه القضية الكبيرة و التي لا سابق لها بهذا الشكل. و الأنكى بهذه القضية أن طلاّباً لم يتوقعوا النجاح مطلقاً جاء نجاحهم مفاجأة لهم و بأكثر مما يتوقعون في جميع العلامات و قال البعض منهم : ما كنا نتوقع النجاح و بهذه العلامة العالية، و البعض الآخر أخذوا يسخرون من هذه الاعتراضات خوفاً من أن تكون علاماتهم التي لم يتوقّعوها أقل مما في الواقع.

إن مدلول هذا الفرق الكبير فإنما يدل على عدم دقة التصحيح و المراجعة. إننا نسأل أصحاب الشأن و المعنيّين السؤال التالي. ما رأيهم أن أحد الطلاب في محافظة طرطوس /الفرع العلمي/ يأخذ الدرجة /٣٨/ في مادة اللغة الإنكليزية بالرغم من أن الدرجة العظمى للمادة هي /٣٠/ درجة. و هذا يعني أن القائمين على التصحيح و رفع العلامات قد يكون عندهم أخطاءً أكبر من ذلك و هذا غيض من فيض بالنسبة للامتحانات و نتائج تصحيحها. ناهيك عن أن في اليومين الأولين من سير علية تصحيح الأوراق بالنسبة لمادة الكيمياء أن مسألة الكيمياء لها طريقتان في الحل فصححوا على الطريقة الأولى في اليومين الأولين و في اليوم الثالث من التصحيح جاءهم أمرًا باعتماد الطريقة الثانية في الحل و ترك الطريقة الأولى للحل. فالسؤال كيف أعطيت العلامات في اليومين الأولين من التصحيح للطلاب الذين اعتمدوا في حلهم على الطريقة الأولى؟؟؟!!!!. و هذا الأسلوب ينسحب على مادة الفيزياء و مسألة الرياضيات على طريقة ((كرامر)).

إننا نتساءل مع طلابنا ما هو الضرر إذا تم التصحيح على الطريقتين المذكورتين في السلالم و تأويل السلالم يجب أن يكون لمصلحة الطالب و يجب منح العلامة كاملة إذا كانت الأجوبة صحيحة و دقيقة في كلتا الطريقتين. الوفاء كل الوفاء أن نأخذ هذه الاعتراضات بجدية في كل المراحل التي مرت بها عملية سير التصحيح و التدقيق و الشطب و رفع الدرجات و بهذا الإجراء نعزز الثقة لدى طلابنا و مواطنينا بالوطن الذي يستحق الكثير... علينا أن نسمع صوت العقل و العقلاء للأمل و أن لا نسكت عن الأخطاء لأن الفساد إذا ساد فإنه لا يترك مساحة للأمل و الحل عند الجميع. إن قضية التربية و التعليم هي القضية الأولى في جميع دول العالم و يستنفر علماء النفس و التربية و علم الاجتماع لكي يجدوا الحل السريع و المناسب لأي طارئ يسيء للعملية التربوية و التعليمية. و لا ننسى أننا أصحاب قضية تحررية بكل أبعادها . و كما يقال: (العلم ثروة و الثروة هي العلم) فعلينا المحافظة على توازن و فهم هذه العلاقة الجدلية، فإذا أصاب الخلل أحدهما تأثر الآخر بنفس الخلل و ربما يكون أكبر ضرراً .

إننا نضم أصواتنا إلى أصوات طلابنا و نقترح اقتراحاً تربويّاً و تعليميّاً إيجابيّاً لحل هذه القضية و هو:

– تشكيل لجان من التربية بطرطوس من الموجّهين الاختصاصيّين و من اللجان التي ناقشت السلالم قبل التصحيح و مع لجنة وزارية للإشراف على مراجعة الاعتراضات كلها التي تقدم بها هذا العدد الضخم من الطلاب و هي للمادتين المسموح بهما حسب القوانين و رغم أن الاعتراض على مادتين فقط غير منطقي و غير علمي في حال وجود أخطاء كثيرة و ربما وجود أسئلة لم تصحّح فعند ذلك يتوجّب على الوزارة تحمّل عبء المسؤولية و معاقبة المخطئين و إعادة حقوق الطلاب.

– وبهذا الأسلوب و العمل نكون قد قطعنا الطريق على الفساد لأن الفساد هو مطية لأعداء الوطن و بالوفاء نكون قد رصصنا الصفوف من أجل كرامة الوطن و المواطن.



■ يوسف يوسف

الحكومة وحقوق الفلاحين

مصيبة تلو مصيبة تنهال على رؤوس المواطنين وخاصة الفلاحين منهم، فمن الجفاف والتصحر إلى الريح العجاج وغيرها ... وجريمة تلو الجريمة يرتكبها بحقهم الطاقم الاقتصادي ومن ورائه من التجار، ومن يحميه من الفاسدين، بدءاً بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعارها، مروراً بقضية البذار الفاسدة كما حصل بمحصول الشوندر السكري، وصولاً إلى المشاكل التي ترافق تسويق محاصيلهم وقبض قيمتها، كما حصل بمحصول الذرة الصفراء.

وآخر ما ارتكب بحقّ الفلاحين من جرائم هو ما قامت به المؤسسة العامة لإكثار البذار عبر فروعها في المحافظات، وذلك بالتعاقد مع عدد كبير منهم، وبيعهم بذار القمح المحسنة لزراعة حقولهم للعام الزراعي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، لإنتاج أصناف جيدة من الأقماح وتسليمها للمؤسسة بعد أن تقوم لجانها ومختبراتها بفحصها لبيان مدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة لتأمين البذار المحسنة للمواسم القادمة. وقد بذل الفلاحون جهوداً كبيرة هم وأسرهم للوصول بإنتاجهم إلى المستوى المطلوب من الجودة وفق المعايير المطلوبة، و بلغت الكميات الموردة منذ بدء موسم الحصاد/٣٧٠٠٠٠/ ألف طن، وحتى تاريخه لم تدفع المؤسسة قيمتها للفلاحين رغم التصريحات الطنّانة والرنّانة عبر وسائل الإعلام بدءاً من الوزير ووصولاً إلى الفروع في المحافظات!!

والتساؤلات المهمة الذي يرددها الفلاحون: هل علينا أن ننتظر مرةً أخرى رحمة المسؤولين لنيل حقوقنا وهي ليست منّةً من أحد، كما حدث في موسم الذرة الصفراء؟ وكيف سنعيش نحن وأسرنا وليس لنا مورد غير قيمة جهودنا في موسم كامل؟ والأهم أيضاً كيف سنستطيع الاستمرار في الزراعة وتأمين قوت الشعب وتحقيق أمن الوطن الغذائي؟ أم أن ذلك لا يهم الحكومة وطاقمها الاقتصادي؟ والذي يهمها التجار والمستثمرين الوهميين، فتقدم لهم كل التسهيلات والقروض من أموال الشعب ليزدادوا غنىً ونهباً لخيرات الوطن، ونحرم نحن الذين نتعب ونشقى في حرّ الصيف وبرد الشتاء من حقوقنا !!

إننا في قاسيون نقف إلى جانب فلاحي الوطن في الحصول على حقوقهم، ونطالب بصرف قيمة أقماحهم ومحاسبة المسؤولين عن تأخيرها، ونكرر معهم مرةً أخرى أنها ليست منّةً أو كرماً من أحد، وإنما قيمة تعبهم وجهدهَم هم وأسرهم.

■ ز.م

أوقاف دير الزور مجدّداً..

سبق أن تناولت قاسيون معاناة أصحاب الأكشاك التي أزيلت بعد أن باعت وزارة الأوقاف عقارات لأحد المستثمرين بسعر زهيد، وقد جرى استبدال العقارات باعتبارها مقابر، بأخرى في وسط المدينة، وبالتالي حرم أصحاب الأكشاك المستأجرون بموجب عقود رسمية مع بلدية دير الزور آنذاك من أكشاكهم، وكانوا يسددون الرسوم تحت اسم هبة إلى البلدية، وهذا نوع من التحايل على القانون والشرع تمارسه البلدية ومديرية الأوقاف والوزارة عموماً في كثير من الحالات. لكن المسألة لم تقف عند هذا الحد، بل تنكرت المديرية للعقود الموقعة مع البلدية، علماً أن المستثمر لم يسدد إلاّ عشر المبلغ، ومن ثمة تقدم بطلب مصالحة يقضي بتخليه عن بناء دار للأيتام ومسجد في العقارات نفسها الذي كان أحد الشروط الملزمة في عقد البيع، والغريب أن الوزارة وافقت على ذلك كما أفاد أصحاب الأكشاك المتابعون لحقوقهم وحقوق أسرهم التي تعيش من هذه الأكشاك..

وبعد مطالبات وشكاوى متعددة إلى المحافظ والوزارة، جرى الاتفاق الشفهي بين المستفيدين من الأكشاك وبين المحافظ السابق على تخصيصهم بمحلات من المشروع الذي أقامه مجلس المدينة في الطرف الشمالي من مركز انطلاق السيارات القديم، لكن على ما يبدو أن كلام الليل يمحوه النهار، لذا يطالب أصحاب الأكشاك بأن ينفذ الاتفاق، وأن يعطى لكل منهم محل تجارٍ، وهم على استعداد لتسديد كل ما يتعلق بهم..

إننا في قاسيون ننقل معاناة هؤلاء المواطنين، فهم أحقّ من المستثمرين الوهميين الذين استفادوا من كلّ التسهيلات، من قروض وإعفاءات، ومطالبهم بأن ينفذ الاتفاق السابق وخاصة أن مشروع المحلات أوشك على الانتهاء.

■ دير الزور- المكتب الإعلامي

وزير الكهرباء.. والـ«2000 كيلو واط ساعي».. والحظ العاثر!

◄ عصام إسحق

نشرت الزميلة «الاقتصادية» في عددها رقم/٤٠٣/ الصادر يوم الأحد ٢٠٠٩/٧/١٩ لقاءً مع وزير الكهرباء أحمد قصي كيالي، وأهم ما رشح عنه التالي:

١- إن نظام الشرائح الجديد جعل المواطن يشعر بشيء من الارتياح سواءً للذي يتجاوز استهلاكه (٢٠٠٠) كيلو واط ساعي (بقليل)، أوللذي لم يتجاوزه، في الوقت الذي لم يشعر بهذا (الشيء) من الارتياح من يسرف في استخدام الكهرباء إلى ما فوق (٢٠٠٠) واط...

ولا ندري إن كانت كلمة (كيلو) قد سقطت سهواً طباعياً، أم أن (٢٠٠٠ واط) هي زلة لسان!!. لكن من الملاحظ أن السيد الوزير لم يحدد ما هو مقدار القليل بعد الـ٢٠٠٠ كيلو واط، والذي من المفترض أن يبقي الفاتورة ضمن حد الأمان في نظام الشرائح، كما لم نعلم من أية شريحة هم المواطنون الذين قام الوزير برصد ردة فعلهم تجاه هذا النظام، فعلى حد قوله: إن معظم الناس (وما لهذا المصطلح من شمولية) تقبلوا النظام الجديد بجو إيجابي... وهذا الكلام يحتم رصده لردة فعل معظم الـ١٨ مليون سوري، و هذا ما لا نعلمه أيضاً مع أنه ترك جزم المسألة للوقت..

٢- بالنسبة لارتفاع قيمة الرسوم في الفاتورة، فقد صرح كيالي أن الرسوم ليست بجديدة، وهي تعود لوزارات ومؤسسات خدمية، وجزء منها يستخدم لبناء المدارس (!)، أما وزارة الكهرباء، فمهمتها تقتصر على الجباية ثم تحويل الأموال إلى وزارة المالية لتصبح من مسؤوليتها، وكضربة استباقية قال الوزير: البعض يظن سوءاً في آلية التصرف بهذه الأموال... كما أن الرسوم المفروضة تشكل ٢٥٪ على الفاتورة، مما يؤدي إلى زيادتها مع زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع قيمة الفاتورة..

علماً بأن الصحفي الذي أجرى الحوار استهل الحوار بذكر حقيقة أن نسبة الرسوم تبلغ نصف قيمة الفاتورة على خلاف النسبة التي ذكرها وزير الكهرباء، فمن أين جاءت الـ٢٥٪ الباقية؟؟. ثم إن الفاتورة اسمها (فاتورة الكهرباء) وليس (فاتورة الجمعيات الخيرية) بقصد جمع التبرعات لبناء مدارس، وهي ليست (فاتورة مالية) بهدف جمع ضرائب تعود للوزارة المعنية، والتي لا نعرف- فعلاً- كيف تتصرف بهذه الأموال؟ و هذا ما يدفع الجميع لا البعض إلى سوء الظن..

٣-بالنسبة لاعتماد تسعيرة خاصة بالصناعيين- وهو مطلب حق طبعاً- أشار الوزير إلى أن الوزارة ستضمن تخفيض التكلفة، ولكن في حال قام أصحاب المنشآت الصناعية باستجرار الطاقة في فترات بعيدة عن الذروة، كما أنها ستطالبهم بالعمل في الأوقات آنفة الذكر، لأن الشرائح الأخرى سيكون طلبها قليلاً مع وجود وفر في الطاقة...



وعلى الرغم من أن الإخوة الصناعيين قد طلبوا التخفيض في أوقات الذروة، إلا أن معاليه اعتبر مبادرة الوزارة هذه بمثابة الحل الأمثل للجميع بما فيهم الحكومة التي تؤمن الكهرباء بشكل مدعوم!!. وهنا يبرز أكثر من سؤال: ما الفائدة التي سيجنيها الصناعيون الذين يتركز جل عملهم في ساعات الذروة؟ وإن كانت الوزارة ستعمم الطلب السابق فمن سيستجيب له ليطبقه على حساب جودة الإنتاج، مع مراعاة أوقات العمال، وتحت وطأة سوق العمل ولقمة العيش؟!.

٤- فيما يتعلق بالتقنين بشرنا السيد الوزير بأنه قائم طالما لا توجد قدرة على تلبية الطلب الذي يزداد في هذه الفترة مع ارتفاع درجات الحرارة، وقال بأنه (يعتقد) أن التقنين سيستمر حسب الظروف المناخية، وازدياد الطلب وقدرة تأمينه...

هل يمكن لمعاليه أن يعلمنا ماذا كان ليحل بالطاقة الكهربائية في سورية في حال كانت بلداً استوائياً؟؟. وماذا سيحل بها لو كانت بلداً غير سياحي؟ حيث لم تسلم المناطق السياحية من الدرجة الأولى من (نعمة) التقنين التي انقلبت (نقمة) عليها، وخاصةً مصايف (مشتى الحلو والكفرون وعيون الوادي ووادي النضارة وما حولها)، التي لا يعلى عليها في جذب ناشدي السكون والجمال، فلا تسمع الآن سوى أصوات المحولات والمولدات التي تعكر صفاء الهواء وتعلو فوق أصوات الطبيعة البكر، مما يهدد الثروة السياحية بمجملها .علماً بأن الشعب والفرق الحزبية لحزب البعث اقترحت في اجتماعها الاقتصادي إعفاء المناطق السياحية من التقنين خلال فصل الصيف، ولكن لا حياة لمن تنادي.

ثم لم يخبرنا السيد الوزير فيما إذا كان (يعتقد) أو يؤمن بأحقية الشعب السوري بطاقته الكهربائية أكثر من أي شعب آخر، وهي ليست حسنة أو زكاة يمن بها على أفراده، فهل سئل الشعب السوري إن كان يريد التنعم بثروته بمشاركة أحد أم بمفرده؟ طبعاً لا . لأن الإجابة معروفة..

٥- و أخيراً فقد نصحنا معاليه بعدم جدوى أي تطور يسعى إليه المواطن السوري، فلا فائدة من التوجه في فصل الشتاء القادم إلى التدفئة الكهربائية بدلاً من المازوت المرتفع السعر، و ذلك لأن هذه العملية بحاجة إلى كميات كبيرة من الطاقة ولا جدوى اقتصادية منها، لأنه من المؤكد سيتجاوز استهلاكها ٢٠٠٠ كيلو واط ساعي، مما يجعل التدفئة المازوتية أقل كلفة... والنصيحة كانت بجمل.

وفي النهاية، وبعد تصريحات وزير الكهرباء السوري هذه يمكننا استنباط هذه الرؤية:

انطلاقاً من أن جميعنا يعرف مدى ارتباط الرقم (١٣) بالحظ العاثر والفأل المشؤوم وسوء الطالع، فسنجد أنفسنا نرجو بألا ينضم إليه الرقم (٢٠٠٠) ليصبح مصدر حظ عاثر في حياة المواطن السوري المتعثرة أصلاً...

■

مشكلة الرمادي قيد المعالجة

وصل إلى قاسيون رد من المدير العام للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي السيد عبد الله درويش، يتضمن إجابات وتوضيحات على ما ورد في مقال (قرية الرمادي ومبدأ الخيار والفقوس)، المنشور في العدد /٤١٠/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤ نورده كاملاً..

«السيد رئيس تحرير صحفية قاسيون المحترم.. تحية عربية:

إشارةً إلى ما نشر في صحيفتكم الغراء بعددها رقم /٤١٠/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤ بعنوان (قرية الرمادي ومبدأ الخيار والفقوس)، والمتضمن شكوى بعض الفلاحين عن استثمار القطاع السابع في الفرات الأدنى، نبين الآتي:

إن الأرض موضوع الشكوى تقع ضمن مشروع القطاع السابع، وتسقى من الخط /٠٣٠١٠٢/.

كمية المياه الواصلة إلى الأرض موضوع الشكوى جيدة، إلا أن مرور الخط المذكور ضمن قرية الجلاء لري قسم من أراضي الرمادي، ونتيجة للحالة الاجتماعية، وعدم قيام جمعيتي القريتين بتعيين كواديد أدى إلى قلة المياه خلال الموسم الصيفي فقط.

يتم حالياً معالجة المشكلة عن طريق اقتراح تنفيذ تفريعة من القناة الرئيسية خاصة بموقع الرمادي وذلك بالتنسيق مع مديرية الشؤون الفنية ومتابعة ما آلت إليه الدراسة اللازمة لهذا المقترح (مرفق كتاب رقم ١٤٠٢/ت٣ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٩)».

تعقيب: نشكر السيد عبد الله درويش المدير العام للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي على رده وتوضيحه، وننتظر منه الاستمرار في متابعة حل مشكلة إرواء قرية الرمادي.. وللحديث صلة..

■

في ذكراها الرابعة والثمانين.. «المزرعة» مواجهة لا تتوقف..

لئن تصيب ذاكرة الناس بالغفلة والذهول، فإن ذاكرة الأمكنة العصية على النسيان تبقى الأدرى بتفاصيل الأحداث، التي احتضنت مجرياتها.

و((المزرعة)) التي تجنح غربي السويداء، مازالت جنباتها، منذ أربعة وثمانين عاماً، تزهو بالنصر على المستعمرين الفرنسيين، مطرزاً بدماء طاهرة على بيرق لن ينكس أبداً. ولعل ناسها، فلاحيها لم تصب ذاكرتهم بالنسيان. فقد ظلت وقائع معركة المزرعة ودروسها، جوهر الجوهر في مخزون ذاكرتهم الشعبية. تلك الوقائع التي لن نغوص في تفصيلاتها أحداثاً واستنتاجات. لأن حيزاً صغيراً في (قاسيون) لن يفيها حقها، إنما سنكتفي بشهادتين تاريخيتين بهذا الصدد، الأولى: للقائد العام للثورة السورية الكبرى «سلطان باشا الأطرش» والثانية: للمؤرخ السوفياتي «لوتسكي». ففي الكتاب الصادر عن دار طلاس (أحداث الثورة السورية الكبرى، كما سردها قائدها العام سلطان باشا لأطرش)، يذكر سلطان باشا الأطرش: (إن الفرنسيين الذين أذهلهم انتصارنا المؤزر في الكفر، وحصارنا الشديد لقلعة السويداء، قد أخذوا يجمعون قوات عسكرية كبيرة في محطة «إزرع» الحورانية لغزو الجبل وتدميره....)، ويتابع الرد على وساطة لوقف القتال: (إننا لم نعلن هذه الثورة كي نلزم الهدوء والسكينة ونرضخ لشروط الفرنسيين. إننا أعلنا الثورة لنصون الكرامة والعرض ونحقق بحد السيف استقلال البلاد). ويضيف: (في صباح الحادي والثلاثين من تموز، كانت بداية المعركة الأولى بيننا وبين الحملة الفرنسية، التي وصلت تقهقرها إلى مشارف بصر الحرير). ويتابع: (عند وصولنا إلى نبع المزرعة التقينا المجاهد حسين مرشد، ومعه نفر من الثوار. فأفاد بأن طريق السويداء – المزرعة، قد سدَّها بعض أهالي السويداء، وأنهم أقسموا على عدم التزحزح من مواقعهم ولو مرت آليات الجيش الفرنسي على أجسادهم...). ثم يصف الانطلاق إلى المزرعة: (تحركنا من قرية سليم عند بزوغ الفجر، يوم الاثنين الثاني من آب عام ١٩٢٥، وحين وصلنا إلى المزرعة، وجدنا الحملة الفرنسية في حالة تأهّب واستعداد، لتستأنف زحفها نحو مدينة السويداء). ثم يسهب في الحديث عن وقائع المعركة، وكيف أن بيرق السويداء وبيارق القرى، قد أخذت تضع ثقلها في ميدان القتال. ويضيف: (كنت أسمع من مكاني، وأنا أراقب سير المعركة، أصوات النخوة الهادرة تنطلق من حناجر المجاهدين...).

أما الشبان، فينصفهم قائلاً: (كان الشبان يتربصون بالمدرعات، ويكمنون لها، حتى إذا اقتربوا منها، قلبوها بأكتافهم، وقتلوا سدنتها بخناجرهم ومسدساتهم، وأحرقوها). إلى أن يقول بعد حسم المعركة لمصلحة الثوار، واندحار حملة ميشو: (لقد اندحرت الحملة الفرنسية اندحاراً كاملاً، وتبعثرت جثث قتلاها وهياكل مدرعاتها وآلياتها المختلفة وأسلحتها الثقيلة بين السهول الممتددة من المزرعة شرقاً، حتى قرية الدور ومشارف بصر الحرير غرباً).



ومن المعروف أن الروايات قد اختلفت في قوام حملة ميشو، وكذلك في تقدير خسائرها في المعركة. وفي هذا السياق، يذكر أن المجاهد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في مذكراته: (زرت ساحة هذه المعركة مراراً ، وحاولت أن أحصي عدد الجثث الملقاة فيها، فلم أفلح لسعتها).

أما المؤرخ ظافر القاسمي فيعلق على انتصار المجاهدين في هذه المعركة قائلاً: (كتب النصر المبين فيها للمجاهدين، على شكل يكاد يكون أقرب إلى الأساطير منه إلى الحقائق). وعلى الصعيد الفرنسي يوضح سلطان باشا الأطرش تأثير الانتصار وصداه في الأوساط الفرنسية فيقول: (لقد تأكد لنا فيما بعد كارثة الحملة الفرنسية في المزرعة «أن المعركة» لم تقلق الدوائر الفرنسية العليا في الشرق فحسب، وإنما شغلت بال الحكومة الفرنسية نفسها، ونوقش موضوعها في البرلمان الفرنسي، واهتمت بها كبريات الصحف الباريسية، ونشرت أخبارها وعلقت عليها).

أما المؤرخ السوفياتي لوتسكي، فيصف مجريات الثورة في كتابه (الحرب الوطنية التحررية في سورية ١٩٢٥ – ١٩٢٧) ويقول: (بفضل الشجاعة منقطعة النظير التي أبداها الفرسان، وبفضل التكتيك الذي اتبعوه، حيث انقضوا على وسط القافلة، وقطعوا مقدمتها عن مؤخرتها وتمكنوا من الاستيلاء على عتادها وذخيرتها، وأثاروا الرعب في صفوف الغزاة الذين أخذوا يلوذون بالفرار. فر الجنرال ميشو نفسه في سيارة مدرعة، وأطلق قائد المؤخرة الجنرال /جاك/ النار على رأسه، كي لا يقع أسيراً في أيدي الثوار، وانتقل العديد من الجنود (الملونين) إلى صفوف الثوار أو فرّوا من ساحة المعركة). وعن أهمية الانتصار يقول لوتسكي: (كان لانتصار المزرعة نتائج سياسية بالغة الأهمية، فقد عرف العالم كله بالانتفاضة. وحاول الإمبرياليون الفرنسيون إظهار الأمر وكأنه (حادث محلي) عابر لن تنجم عنه أية نتائج خطيرة). ويتابع: (أدت نتائج حملة ميشو إلى تردي مواقع الفرنسيين في دمشق)، إلى أن يقول: (سارع الجنرال ساراي بالدخول في مفاوضات سلام مع الثوار في الجبل من أجل إعاقة تحركهم، والحيلولة دون امتداد الانتفاضة إلى الشمال، وكذلك لكسب الوقت لوصول التعزيزات إلى سورية). وهكذا انتهت جولة من جولات الجهاد ضد المستعمرين الفرنسيين لتتبعها فيما بعد جولات وجولات توّجت بالاستقلال التام عام ١٩٤٦ .

تحية لذكرى موقعة المزرعة المفخرة الوطنية لشعبنا، الذي مازال يتجه في بوصلته نحو المقاومة الشاملة رغم أعداء الداخل والخارج، موقناً بأن النصر حليفه لا محالة..

■ فرج أبو فخر

ساحة الأمويين في «منبج».. أين المسمى من الاسم؟!



مدينة منبج هي إحدى المناطق الحيوية في محافظة حلب، تقع إلى الشمال الشرقي منها، وتتبعها قرى ونواح عديدة..

للوهلة الأولى، وأنت تتجول في شوارع المدينة.. ومن خلال قراءة اللوحة الحديدية التي كتب عليها «ساحة الأمويين»، تأخذك الرهبة والفضول لمشاهدة تلك الساحة لما تحمله تلك التسمية من تاريخ عميق في فنون الجمال العمراني وهندسته، لكن بعد مرورك في المكان لن ترى ساحة ولا حتى باحة! لن ترى أنى تلفتّ إلا التسمية فقط، فليس فيها ما يشير على أنها ساحة كغيرها من سائر الساحات التي نعرفها! وسرعان ما ستكتشف أنها فسحة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٥٠ م٢، محاطة بسور حديدي، ويتوسطها ثلاث (بحرات) صناعية ملبسة بالحجر، وفيها أحواض جافة لزراعة الورود. وتحت تلك الساحة دورات للمياه ما تزال مغلقة.

هذه هي مواصفات ساحة الأمويين المنبجية، على الرغم من وجودها في وسط مدينة منبج، وعلى الرغم من كونها مفترقاً لعدة طرق وجهات استراتيجية، فإن اتجهت شرقاً فإلى سوق الهال والمنطقة الصناعية، وإن اتجهت غرباً فإلى المجمع الحكومي والطريق إلى محافظة حلب، وإن اتجهت شمالاً فإلى طريق مدينة جرابلس الحدودية مع تركيا، وإن اتجهت جنوباً فإلى السوق الرئيسي لمدينة منبج.

واقع الساحة هذا يقودنا إلى عدة تساؤلات:

١- إن وجود ما يسمى بالساحة في وسط المدينة يشكل عائقاً كبيراً للمواصلات، ويخلق ازدحاماً مرورياً خصوصاً أن هذه الساحة تشكل منصفاً لطريقين متعاكسين، وهذان الطريقان ضيقان، إذ لا يتجاوز عرض الشارع ٨م.

٢- من المفترض بساحة كهذه موجودة في مركز المدينة أن تتسم بشكل جمالي لائق من حيث زراعة الورود والأشجار فيها، إلا أن العكس هو السائد، إذ لا يشاهد العابر فيها إلا الأتربة والأعشاب والنباتات اليابسة.

٣-إن (البحرات) الصناعية جميعها غير صالحة، وأحجارها غالبيتها تساقطت لرداءة تصميمها وتنفيذها، ولا تعطي أي شكل جمالي يبهج النظر.

٤- إن الباب الرئيسي لدورات المياه مفتوح من الداخل فقط، وعلى المضطر لقضاء حاجته القفز من على السور الحديدي المحيط بما يسمى بالساحة.

٥- منصف الطريق الذي يبدأ من أول شارع المجمع الحكومي وينتهي مع بداية ما يسمى بساحة الأمويين، توجد فيه، دون مبرر، فتحة بعرض ٤م تقريباً عند نهايته، وهذه الفتحة لا داعي لوجودها أصلاً ما دام المرور منها ممنوعاً.

٦- لقد تم وضع إشارات ضوئية في عدة شوارع في مدينة منبج، ولم يتم وضع أية إشارة ضوئية في مركز المدينة، علماً أنه الأكثر حاجة لها كونه يكتظ بالسيارات.

٧- إن إزالة هذه الساحة، والصحيح: إزالة هذه الأحجار والسور الحديدي والنباتات اليابسة ودورة المياه، هو أفضل من وجهة نظر الكثيرين من أهالي مدينة منبج. والأجدى هو إقامة دوار صغير لأنه سيسمح بتعريض الشارع ذهاباً وإياباً، وفي ذلك خير لأهالي مدينة منبج، وللوجه الجمالي للمدينة.

منبج مدينة أنيقة ونظيفة بفضل تعاون الأهالي مع الجهود الكبيرة التي يبذلها مجلس المدينة لإظهارها بهذه الصورة، ويجب ألا تبقى ساحتها على هذه الشاكلة..

■ أحمد طلعت

مطبات

وما يزال البحث جارياً

(إنّ الملوثات الموجودة في دمشق فاقت الحد الطبيعي، والعمل جار لوضع دراسات ترصد مواصفات وتطوير معايير تلوث الهواء، ووضع الحلول المناسبة للحدّ منه).

الكلام لكوكب الداية وزيرة الدولة لشؤون البيئة، وسواء تأخر هذا الاعتراف الحكومي عن موعده أم لا، فالواقع البيئي في سورية بشكل عام بات أقرب إلى الكارثي، على صعيد الهواء والماء والتربة.

ليس الهواء وحده بات يخنقنا، وليست السيارات التي فتحنا لها أبواب الحدود السبب فيما وصلنا إليه، كما لا يكمن السبب في انتشار وكالات هذه السيارات في قلب دمشق وريفها، حتى أمسى عددها أكثر من المحال التي تبيع الطعام والدواء، لدرجة صار فيها السباق المحموم لشراء سيارة العمر والحلم أهم من امتلاك بيت، والموظف الذي طالما اشتكى من راتبه المحدود تجاوز نحيبه من أجل حلم سوري طال انتظاره.

الغوطة التي طالما فررنا إليها من الحر، بتنا نفر منها من رائحة الصرف الصحي وهوائها المسموم، والنهر الذي في موسم خير كالذي مر لم يدم جريانه الخجول أكثر من شهر، ومصبات الصرف الصحي شوهت لونه بالسواد، أما الدعوات الكثيرة لحماية الينابيع والأنهار فبدا أنها مجرد دعوات على الورق.

التلوث سببه الإهمال وتأخير تنفيذ القانون والقرارات. التلوث صار كابوسنا بالرشوة والجشع.. التلوث حول الأراضي الزراعية الخضراء في عين ترما وسقبا إلى كلس أبيض، آلاف المعامل التي تفرش مخلفاتها من طمي الرخام في نهر بردى، الطمي المعجون الذي يسقي منه الفلاحون أرضهم، صيّر الأراضي الخضراء صحراء بيضاء غير صالحة للزراعة أو التأمل، والسبب بعض الليرات التي كان من الممكن أن يدفعها أصحاب المعامل لحفرة فنية، وأجرة نقل ما بداخلها. بعض الليرات التي كانت تدفع لعدم نقل المعامل إلى المناطق الصناعية، أو لعدم إغلاقها، رغم كل الأصوات التي حذرت من كارثة بقائها على الأرض والبشر.

حتى مياه الشرب التي تصل إلى أفواهنا صارت مصدر رعب، الأمراض التي تنتشر كأوبئة ناتجة عن اختلاط المياه بأنابيب الصرف الصحي نتيجة الضمير(الصاحي) لمتعهدي مشاريع البنى التحتية، ونشاط البلديات في آخر الربع المالي السنوي بمشاريع فقط لصرف ما تبقى في خزائنها، وتشابك مشاريع الماء والهاتف والكهرباء والصرف الصحي فوق بعضها البعض يجعل من المستحيل أن ينجو مشروع من التخريب.

تتابع وزيرة الدولة لشؤون البيئة: (إنّ أكثر الأماكن تلوثاً في مدينة دمشق هي منطقة الزبلطاني، والبرامكة، والبحصة، وباب توما، وساحة العباسيين، وذلك جرّاء الانبعاثات التي تطلقها المركبات، وخاصة سيارات النقل العام، مشيرة إلى أنّ مراكز الرصد تقوم منذ أكثر من شهرين في أيام وساعات مختلفة، ومناطق عدة من مدينة دمشق، بقياس نسبة التلوث كما يجري البحث في وضع الحلول للتخفيف من نسب التلوث).

الأماكن التي حددتها وزيرة البيئة هي المزدحمة بسيارات النقل العامة (الكراجات)، وهنا لا بد أن نتذكر بكثير من العرفان الأيدي البيضاء لصفقات تجارب حل المشكلات المرورية ومشاكل النقل على حسابنا، حساب الأوكسجين الذي كنا نستنشقه، الأوكسجين المتبقي لصدور صغارنا، من باصات النقل الداخلي القديمة، السرافيس التي خنقت شوارعنا، وعلمتنا القرفصاء، والركوب عكس السير، والركض.. ثم الباصات الصينية، التجارب جميعها في شوارعنا، شوارعنا التي لم تعد تتسع لكي نمشي على أرصفتها، شوارعنا المعبدة بالحفر، والأخاديد.

إذاً : كل دمشق ملوثة الهواء، كل الأمكنة التي نرتادها، ونتسوق منها مسمومة، الحدائق على قلتها التي نعتقد أنها صالحة للتنفس، الشرفات التي نتمطى فيها، ونحتسي قهوتنا الصباحية فيها.. ولكن يجب ألا نكون - نحن سكان دمشق- متشائمين، فمراكز الرصد تتابع حركة الهواء الملوث منذ أكثر من شهرين، ليلاً ونهاراً، وما يزال البحث جارياً عن حل لتخفيف نسب التلوث.

■ عبد الرزاق دياب

الفساد والاستثمار يطال المحميات التاريخية

أملاك وقف الخط الحديدي الحجازي في أيدي المستثمرين

◄ يوسف البني



تأسس الخط الحديدي الحجازي بقرار من السلطان عبد الحميد الثاني بعد أن مد صادق باشا المؤيد العظم والي دمشق خط تلغراف بين دمشق والمدينة المنورة بنجاح، ما زاد من حماس المؤيدين لمشروع الخط الحديدي. وقد بوشر العمل في السكة الحديدية عام ١٩٠٠ وافتتحت عام ١٩٠٨، وانطلقت أول رحلة بالحجاج من دمشق في ٢٢ آب ١٩٠٨، حيث وصلت إلى المدينة خلال خمسة أيام، قطعت خلالها ١٣٢٠ كم، مرت فيها بدءاً من محطة الحجاز في دمشق إلى درعا، حيفا، معان، تبوك، مدائن صالح فالمدينة المنورة. وقد ساعد قطار الحج على تنشيط التجارة بين دمشق والحجاز، وأدى اعتماده على مسار طريق الحج البري من دمشق عبر مدينة درعا، إلى تمكين الحجاج من الشام وتركيا إلى قطع المسافة من دمشق إلى المدينة في خمسة أيام فقط بدلاً من أربعين يوما. واستمر تشغيل السكة الحديد من عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩١٦ حيث تعرضت للتخريب أيام الثورة العربية الكبرى، حين عملت القوات البريطانية الموجودة آنذاك في جنوب سورية، على منع العثمانيين من استخدام الخط الحديدي الحجازي لأغراض عسكرية. وقد جرت بعد ذلك التاريخ محاولات عديدة لإعادة فتح الخط المهجور، ولكنها لم تفلح في تسييره من جديد، رغم الأهمية الكبيرة التي تملكها الخطوط الحديدية في المجالات الاقتصادية والسياحية.

الفساد يستفيد من التقادم والإهمال

يتعرض حرم السكة الحديدية للخط الحجازي في بعض المناطق للاعتداءات والتجاوزات، فقد تم اقتطاع جزء منه وتحويله بقرارات تحمل صفةً رسمية من أملاك وقف الخط الحديدي إلى أملاك خاصة تابعة لمجلس مدينة درعا، وتم طرحها فيما بعد للاستثمار الخاص من المستثمر (ر.م). وقد انكشفت هذه الاعتداءات والتجاوزات عندما تم توجيه كتاب وزارة النقل، المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، مديرية فرع درعا، الذي يحمل الرقم ٢٩٣/ص، الموجّه بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٣ إلى مديرية المصالح العقارية بدرعا، والذي يشير إلى أنه «لدى قيام عناصرنا بجولة على العقار /٥٨٥/ من المنطقة العقارية تل شهاب تبين أن العقار قد تغيرت أوصافه، وقد تم توزيعه إلى عقارات جديدة، لذا يرجى تزويدنا بأرقام العقارات التي صدرت مكان العقار /٥٨٥/، ومتى تم توزيع العقار المذكور؟ مع العلم أن العقار هو وقف إسلامي للخط الحديدي الحجازي. شاكرين حسن تعاونكم» مدير فرع درعا المهندس قاسم جنادي.

وتكررت الكتب والتساؤلات، وطالت المماطلة حتى جاء كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مديرية المصالح العقارية بدرعا، الذي يحمل الرقم ٨٤٥٩/ع، تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣، الموجّه إلى المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي فرع درعا، الذي جاء فيه: «جواباً لكتابكم رقم ٤٦٣/ص تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢، والمتضمن إجراء المطابقة للعقارات ٢٢٤٠/ و٢٢٤٢ و٢٢٤٥ و٢٢٤٦ و٢٢٤٧ و٢٢٤٩ و٢٢٩٦/ الناتجة عن أعمال التجميل وإزالة الشيوع للمنطقة العقارية تل شهاب، وبيان الرقم الأساسي الناتجة عنه هذه العقارات. وبعد إجراء المطابقة تبين بأن كامل العقارات المطلوبة نتجت عن العقار رقم /٥٨٥/ من المنطقة العقارية تل شهاب. وكذلك العقارين رقم /٢٢٤١ و٢٢٥٠/ وجزء من العقار رقم /٢٢٩٥/، يرجى الإطلاع». مدير المصالح العقارية بدرعا، ياسر النويهي.

إجراءات مخالفة للمرسوم

كان قد تبين أن هذا التغيير في أرقام العقارات إجراء غير قانوني ومخالف للمراسيم، حسب إفادة أمانة المساحة ودائرة المساحة في مديرية المصالح العقارية بدرعا، التي تحمل الرقم ١٤٢٠، الموجهة إلى مدير المصالح العقارية بدرعا، والتي إفادتها تقول: «وردنا كتاب مجلس مدينة درعا رقم ١١٣٦/ذ/خ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ والمتضمن تحويل الموقع المجاور للخط الحديدي الحجازي من الجهة الشمالية من أملاك عامة إلى أملاك خاصة باسم مجلس مدينة درعا، نفيدكم أن موقع محطة سكة الحديد في مدينة درعا هي موضوع خلاف بين المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي ومجلس مدينة درعا. وبناءً عليه تم عقد اجتماع بين الطرفين، وتم التوصل إلى اتفاق رضائي بينهما ينص على تسجيل المحطة باسم المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، وذلك وفق أحكام المرسوم /١١٨/ لعام ١٩٦٣. ويتم تقسيم المحطة إلى عدة عقارات تستثمر من الطرفين وذلك حسب الاتفاق الجاري بينهما. وإن كتاب مجلس مدينة درعا الحالي رقم ١١٣٦/ذ/خ، تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ يخالف نص هذا الاتفاق، فالكتاب يتضمن تسجيل القسم المطلوب تحويله إلى أملاك خاصة باسم مجلس مدينة درعا، وهذا مخالف للمرسوم رقم /١١٨/ لعام ١٩٦٣. ربطاً الوثائق اللازمة». درعا: ٢٠٠٨/٦/٣٠، وكان التوقيع لرئيس قسم أمانة المساحة م. يحيى درويش، ورئيس دائرة المساحة م. يوسف الشعباني.

وبناء على هذه الإفادة تم توجيه كتاب من مدير المصالح العقارية بدرعا، يحمل الرقم ٧٢٩٦/ع، إلى السيد القاضي العقاري بدرعا، يشير إلى أنه بناءً على التكليف رقم /٦٨٩٠/ لعام ٢٠٠٨، المنظم من المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي فرع درعا، لبيان حدود العقار رقم /٥٨٥/ من المنطقة العقارية تل شهاب والعائد للخط الحديدي الحجازي، وأثناء التنفيذ من رئيس الفرقة مروان الحريري، لوحظ وجود تجاوزات على العقار /٥٨٥/ من بعض العقارات وإحداث عقارات جديدة ضمن العقار /٥٨٥/ أثناء أعمال التجميل وإزالة الشيوع بالمنطقة العقارية تل شهاب. علماً أن العقار المذكور غير مشمول بقرار النفع العام بأعمال التجميل، وهذا يخالف التعميم /٣٦/ تاريخ ١٩٩٩/١/١٢ والمتضمن نص المرسوم التشريعي رقم /١١٨/ تاريخ ١٩٦٣/٣/٨ القاضي بالمحافظة على كل أملاك مؤسسة الخط الحديدي الحجازي. يرجى الإطلاع وإجراء الكشف الحسي، واتخاذ القرار اللازم بإزالة كافة التجاوزات وإلغاء صحائف العقارات المحدثة ضمن أراضي الخط الحديدي الحجازي». مدير المصالح العقارية بدرعا ياسر النويهي.

كيف بدأت الإجراءات المخالفة؟

تم بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ إرسال كتاب من مجلس مدينة درعا إلى مديرية المصالح العقارية بدرعا، جاء فيه: «استناداً إلى قانون الإدارة المحلية رقم /١٥/ لعام ١٩٧١ ولائحته التنفيذية، وعلى قرار مجلس المدينة درعا رقم /٥/ تاريخ ٢٠٠٥/١/٩، يرجى العمل على تحويل الموقع المجاور للخط الحديدي الحجازي من الجهة الشمالية (شمال السور) من أملاك عامة إلى أملاك خاصة باسم مجلس مدينة درعا. شاكرين تعاونكم» رئيس مجلس مدينة درعا المهندس محمد عوض بجبوج.

وأكد كتاب محافظ درعا رقم ٦/١٠/٨٧١٤، تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٤ المعطوف على حاشية رئيس مجلس الوزراء المؤرخة في ٢٠٠٨/٧/٨، أن الموقع المومأ إليه يقع خارج حرم السكة ومستلزماتها. بينما جاء كتاب ديوان المساحة رقم ١٧٤٨ المؤرخ في ٢٠٠٨/٧/٢٩، الموجه إلى مدير المصالح العقارية ليؤكد ما يلي: «وردنا كتاب السيد محافظ درعا رقم ٦/١٠/٧٨١٤ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٤ والمتضمن تحويل الموقع المجاور للخط الحديدي الحجازي، موقع محطة سكة الحديد في مدينة درعا، من أملاك عامة إلى أملاك خاصة، حسب كتاب وزارة الإدارة المحلية رقم ٤٠١٥/ب/٣/د تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٠، والمعطوف على حاشية رئيس مجلس الوزراء، وتسجيلها باسم مجلس مدينة درعا كأملاك خاصة، نفيدكم ما يلي: بالإشارة إلى كتاب السيد محافظ درعا أعلاه، وكتاب وزارة الإدارة المحلية المعطوف على حاشية رئيس مجلس الوزراء، بين مدير المصالح أن محضر الاجتماع المنعقد بين مجلس مدينة درعا والمؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي المؤرخ في ٢٠٠٨/٧/١٢ والمصدق أصولاً من قبل محافظ درعا ووزير النقل ووزير الإدارة المحلية ورئيس مجلس الوزراء، يتضمن تقسيم الموقع المذكور إلى عدة كتل، واستثمارها من كلا الطرفين، حيث يتم تحويلها إلى أملاك خاصة وتسجل باسم الخط الحديدي الحجازي /البند رقم /١/ من محضر الاجتماع المذكور.

إن المرسوم التشريعي رقم /١١٨/ لعام ١٩٦٣ المادة /١/ منه تنص كالتالي: تسجل باسم وقف الخط الحديدي كافة أملاك مؤسسة الخط الحديدي الحجازي على اختلاف أنواعها، الواقعة خارج مرافق الاستثمار أو داخلها، بما فيها أراضي ومحطات وطرق وحرم سير الخط المذكور المسجل في السجل العقاري، باسم الخط الحديدي، أو ما اعتبر منها من الأملاك العامة.

ومن خلال مطابقة المخططات المساحية تبين بأن القسم المطلوب تحويله من أملاك عامة إلى أملاك خاصة يقع ضمن حرم محطة سكة الحديد التابعة للخط الحديدي الحجازي في مدينة درعا. لذا يرجى تسطير مراسلة للمديرية العامة وبيان إمكانية تنفيذ مضمون كتاب السيد محافظ درعا مع شرح الحالة بالكامل، والأخذ بعين الاعتبار المرسوم التشريعي /١١٨/ لعام ١٩٦٣ ومحضر الاجتماع المؤرخ في ٢٠٠٥/٧/١٢». رئيس شعبة الأمانة م. يحيى درويش، ورئيس دائرة المساحة بدرعا م. يوسف الشعباني.

الالتفاف على القانون

قام مجلس مدينة درعا بتقطيع أوصال العقار /٥٨٥/ المجاور لمحطة درعا على الخط الحديدي الحجازي والتابع لها، وتقسيمه إلى مقاسم بأرقام جديدة، تمهيداً لتحويله إلى أملاك خاصة تحت تصرف مجلس المدينة، قي الكتاب رقم ١٣٨٩/ذ/خ، تاريخ ٢٠٠٨/٧/٣٠، وجاء فيه: «إلى مديرية المصالح العقارية بدرعا، نرفق ربطاً مشروع تحويل قسم من الأملاك العامة إلى أملاك خاصة لمجلس مدينة درعا، وإعطائها الأرقام التالية: (١٩٥٧٧ ـ ١٩٥٧٨ ـ ١٩٥٧٩ ـ ١٩٥٨٠ ـ ١٩٥٨١ ـ ١٩٥٨٢ ـ ١٩٥٨٣ ـ ١٩٥٨٤) من منطقة درعا العقارية، والمصدق بقرار المكتب التنفيذي لمجلس مدينة درعا رقم /١٧٢/ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩ ونسمي بسام المسالمة للتوقيع على مشروع التحويل، والتوقيع على معاملة الفراغ». رئيس مجلس مدينة درعا المهندس محمد عوض بجبوج.

تمت الموافقة مباشرة من المديرية العامة للمصالح العقارية، وتم توجيه الكتاب رقم ٧٤٠/ت.ع، إلى مديرية المصالح العقارية في درعا، دائرة السجل العقاري، وجاء فيه: «نوافيكم ربطاً بحاشية السيد الوزير المثبتة على كتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة رقم ٤٤٠١/ب/٣/د تاريخ ٢٠٠٨/٧/٣٠ بشأن تسجيل ملكية الموقع المجاور للخط الحديدي الحجازي في مدينة درعا، من أملاك عامة إلى ملكية مجلس مدينة درعا». دمشق في ٢٠٠٨/٧/٣١، المدير العام للمصالح العقارية محمد درموش.

واكتملت الإجراءات الرسمية لتثبيت الأمر الواقع في القرار الصادر عن أمانة السر في مجلس محافظة درعا الذي يحمل الرقم /٧١٢/ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣، وجاء فيه: «إن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة درعا بناء على أحكام قانون الإدارة المحلية رقم /١٥/ لعام ١٩٧١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

وعلى تعليمات وزارة الإدارة المحلية رقم ١٢/٦٢/د تاريخ ١٩٨٣/٤/١٩

وعلى تعميم المديرية العامة للمصالح العقارية رقم ١٣٠٨/ب لعام ١٩٨٤

وعلى بلاغ وزارة الإدارة المحلية رقم ١١/٦١/د تاريخ ١٩٨٤/٢/٢٥

وعلى كتاب مجلس مدينة درعا رقم /١٤٢١/ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٣

وعلى موافقة أعضائه بالإجماع بجلسته رقم /٤٣/ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣.

يقرر ما يلي:

مادة١ : التصديق على قرار المكتب التنفيذي لمجلس مدينة درعا رقم /١٧٢/ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩ المتضمن تحويل جزء من الأملاك العامة إلى أملاك خاصة لمجلس مدينة درعا، وإعطائها الأرقام التالية: (١٩٥٧٧ ـ ١٩٥٧٨ ـ ١٩٥٧٩ ـ ١٩٥٨٠ ـ ١٩٥٨١ ـ ١٩٥٨٢ ـ ١٩٥٨٣ ـ ١٩٥٨٤) من منطقة درعا العقارية.

مادة٢ : يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

محافظ درعا رئيس المكتب التنفيذي الدكتور فيصل كلثوم.

سياسة فرض الأمر الواقع

لم تنفع كل الاعتراضات من مكاتب المساحة التي أوضحت أن هذه الأراضي هي ملك وقف للخط الحديدي الحجازي، وأكمل المستنفعون من أصحاب القرار مخططهم، وحولوا جزءاً من أملاك الوقف والأملاك العامة، إلى خدمة المستثمرين من القطاع الخاص الذين تربطهم بهم مصالح شخصية ومكاسب مشتركة. فمن الذي يغطي هذه الممارسات؟! وما هي مصلحة البعض في تكديس عائدات النفع العام في جيوب الخواص؟! أسئلة نضعها أمام القائمين على الأمور، لعلهم يفتحون ملفات التفتيش والتدقيق، ويحيلون المخالفين والمتاجرين بأملاك الشعب إلى عدالة القضاء، وفي هذا ضمان لأمن الوطن وكرامة المواطن.

• يتم تغيير أرقام العقارات التابعة للأملاك العامة بهدف تغيير صفة ملكيتها وصولاً إلى طرحها للاستثمار

• الحفاظ على السكك الحديدية وإعادة تفعيلها والاستفادة القصوى من خدماتها، يعتبر من الأولويات الاقتصادية والسياحية

• من يغطي الممارسات المخالفة للقوانين والمراسيم؟! وما هي مصلحة البعض في تكديس عائدات النفع العام في جيوب الخواص؟!

التصفية أو الخصخصة.. هل هما خياران لا ثالث لهما؟

◄ نزار عادلة

المرافئ في طرطوس واللاذقية، مؤسسة الأبقار، شركة أسمنت طرطوس، وشركة أسمنت عدرا. هذه الشركات رابحة، ولكنها الآن في مرمى الاستثمار، وهذا يعني أن التيار الليبرالي الاقتصادي الذي يدعي في طروحاته بأن زمن القطاع العام انتهى، وأن العالم المعاصر وقوى العولمة وما تسير عليه اقتصادات دول العالم من نمط وشكل جديدين لا يتوافق إطلاقاً مع أساليب عمل ومنهجية القطاع العام... هذا التيار استطاع أن يسوق طروحاته وبدأت السلسلة.



أسئلة محيرة

المثير هنا أن الشركات والمؤسسات التي قدمت للمستثمر جميعها رابحة ومحققة لكامل خططها الإنتاجية، إضافة إلى أن عملية التطوير والتحديث فيها جارية دائماً. فلماذا لاتطرح الشركات الخاسرة والمنهارة للاستثمار ومنها: شركة المصابغ في حمص، معمل الوليد للميكرو، شركة الإطارات، الشاشات والبطاريات في حلب.. وغيرها.

لم تطرح هذه الشركات الخاسرة وبعضها متوقف عن الإنتاج، فلماذا؟

لأن هناك خططاً كانت مرسومة لإيصال هذه الشركات الخاسرة إلى الانهيار، وقد وصلت الرسالة، وكمثال على ذلك سنورد الوقائع التالية:

شركة المصابغ في حمص عمرها /٦٠/ عاماً، كانت قبل /١٥/ عاماً تضم /١٥٠٠/ عامل، والآن عمالها /٣٠٠/ فقط.. خسائرها مئات الملايين، كانت تنتج في السنوات الأخيرة أكياس لتعبئة الطحين بكلفة /٦٠ ل.س/ للكيس الواحد، ويباع بـ /١٨ ل.س/.

وصلت الشركة إلى هذه الدرجة لأن المشاريع الاستثمارية التي كانت مقررة من أجل إنقاذها أعطيت للقطاع الخاص، بعد أن دفعت الشركة مئات الملايين لقاء دراسات التطوير!!

أما شركة أسمنت طرطوس، فعندما قدمت للاستثمار رفعت نقابة عمال الأسمنت مذكرة إلى الجهات الوصائية قالت فيها: لا يوجد مبرر ولا حاجة لاستثمار الشركة من القطاع الخاص إلا إذا كانت الجهات المعنية بصدد التخلي عن منشآت القطاع العام، فشركة طرطوس من الشركات الرابحة وقد حققت في عام ٢٠٠٥ ربحاً قدره /٢٤١/ مليون ل.س، وكل مستلزمات الإنتاج متوفرة. وقد أحدث الإعلان عن طرح الشركة على الاستثمار ردة فعل عنيفة لدى العمال، وهم يعبرون عن استنكارهم ورفضهم وقلقهم من هذا الإجراء الذي سيكون له منعكسات سلبية غير معروفة النتائج.

نقابة أسمنت دمشق قالت أيضاً: «فوجئنا بإعلان المؤسسة العامة للأسمنت بخصوص طرح شركة أسمنت عدرا للاستثمار، تحت اسم إعادة تأهيل وتطوير الخطوط الإنتاجية من شركات عالمية تتمتع بالملاءة المالية والكفاءة الفنية، معلنة شروطها لتأهيل وتطوير وتدريب وتأهيل كوادر مع تحديد حصتها من الإنتاج، ولو كانت شركة أسمنت عدرا من الشركات الخاسرة لكان موقفنا تجاه الاستثمار مختلفاً عما نحن عليه الآن.

شركة أسمنت عدرا من الشركات الرابحة ومحققة لخططها الإنتاجية السنوية ولديها من الخبرات الفنية ما لا يستهان به، ونفذ عمالها الفنيون أعمالاً كبيرة عجزت شركات عالمية عن تنفيذها.

ونحن في شركة أسمنت عدرا دخلنا التطوير، وتمت دراسات تطويرية منذ عام ٢٠٠٣ ليتم تطوير الخط الثالث من /٨٠٠/طن إلى /١٢٠٠/ طن يومياً، ومستلزمات التطوير في أرض الشركة بلغت كلفتها/٧٠٠/ مليون ل.س وسوف تكون الزيادة في الإنتاج /٥٠٪/»

الشركات الأخرى

أرباح شركات الأسمنت في العام ٢٠٠٨ هي بحدود /٨٢٦/ مليون ل.س وذلك قبل تسديد الضريبة، وهذه الأرباح تعود لشركات الأسمنت التي حققت جميعها أرباحاً باستثناء شركة طرطوس، حيث أظهرت خسائر بحدود /٢٠٠/ مليون ل.س بعد أن استلمتها مجموعة فرعون.

أسمنت عدرا: رابحة، وقد حققت نسباً جيدة من خطتها الاستثمارية رغم الفساد.

أسمنت الرستن: رابحة، وقد تم تجديد خطوطها الإنتاجية، وتنتج أسمنتاً لأبار النفط كان يتم استيراده.

الشركة السورية لصنع الأسمنت: رابحة، وهي شركة مستقرة وتنفذ كامل خططها.

الشهباء لصناعة الأسمنت: رابحة، وتنفذ هذه الشركة خطتيها الإنتاجية والاستثمارية بالكامل.

العربية للأسمنت: رابحة، وتنفذ كامل خططها الإنتاجيةوالتسويقية.

العربية للبورسلان والأدوات الصحية: متوقفة منذ عام ٢٠٠٦ لعدم إمكانية تسويق منتجاتها، والخسائر التي تعرضت لها بعد إقامة عشرات المعامل للقطاع الخاص، وبعد فتح باب الاستيراد.

الوطنية لصنع الشمينتو ومواد البناء: خسائرها /١٧٦٤٧/ ألف ل.س، الأسباب عزوف الشركات الإنشائية ومشاريع الري عن استخدام أنابيب الأترنيت، مما أدى إلى وقوعها في الخسائر.

حلب لصناعة الأسمنت الإميانتي: خسائرها تبلغ /٧٢٨٧٥/ ألف ل.س.

بشكل عام شركات الأسمنت رابحة ويجري تطويرها وتحديثها بشكل دائم. فلماذا نقدمها إلى الاستثمار أو المشاركة بعد التطوير والتحديث؟ وهل من شروط المستثمر تأهيل الشركات أولاً كشرط أساسي لقبول المشاركة؟

نعم، وهذا ما جرى في مرفأي اللاذقية وطرطوس، تم استيراد آليات بالمليارات وقدمت بعد ذلك للمستثمر. وهذا ما يجري الآن في شركات الأسمنت.

شركات تم إيصالها إلى الانهيار لكي تصفى دون تطويرها وتحديثها ودون عرضها على المشاركة والاستثمار، وشركات أخرى رابحة تقدم على طبق من ذهب إلى الاستثمار أو الشراكة. هذا هو المخطط النيوليبرالي الذي بات واضحاً كالشمس.

آراء متقاربة

عندما رفعت مذكرة التفاهم أو الاستثمار مع مجموعة فرعون وجه اتحاد العمال مذكرة إلى القيادة القطرية قال فيها:

«لا يوجد في القانون رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ أية مادة صريحة تجيز تأهيل وتطوير أي من شركات القطاع العام من الغير. وإنما حددت المواد /٧٦، ٧٣/ طريقة بيع عقارات الجهة العامة أو تأجيرها أو استثمارها. جرى إعداد مذكرة التفاهم في غياب السند القانوني النافي. وقد جرى بطريقة العقد بالتراضي مسنوداً إلى القانون /٥١/ لعام ٢٠٠٤.

أولاً: لم تقم إدارة الشركة أو المؤسسة بالإعلان أو وضع دفتر شروط فنية لاستقدام عروض فنية للاستثمار أو التطوير، بل المستثمر قدم عرضاً حول إلى الجهات المعنية وإلى إدارة الشركة.

ثانياً في الجوانب الاقتصادية والمالية:

١. تبين من مذكرة التفاهم في عدة بنود أنه تمت المحافظة على نسب استهلاك مستلزمات الإنتاج في السنة السابقة للعقد.

٢. نصت المذكرة على أن تقوم شركة أسمنت طرطوس بتسديد قيمة مستلزمات الإنتاج كاملة، ومن ثم يتم استرداد قيمة الأسمنت المسلم لمجموعة فرعون بسعر التكلفة، وهو ما سيحمِّل شركة أسمنت طرطوس عبء تأمين رأس المال العامل الكافي لتسديد قيمة مستلزمات لإنتاج /٢١٥٠/ ألف طن دون أي ربح مقابله، بينما سيبلغ قيمة أرباح المستثمر خلال سنوات العقد الثلاث /٤,٠٧٤/ مليار ل.س، عند سعر محلي /٦٠٠٠/ ل.س/طن وبالوقت نفسه نصت مذكرة التفاهم على حق الفريق الثاني باستلام حصته والتصرف بها بالشكل والطريقة والسعر المناسب له.

٣. تعد شركات الأسمنت، ومنها شركة طرطوس، من الشركات الرابحة وهي بإمكاناتها الذاتية فيما لو احتفظت بفوائضها الاقتصادية، قادرة على تطوير خطوط الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية دون الاضطرار إلى اللجوء إلى المستثمرين.

ثالثاً في الجوانب الفنية:

لم توضح مذكرة التفاهم نقطتين أساسيتين أولهما: ما هي التجهيزات والنقاط التي سوف يتناولها التطوير وماهية الاستثمارات التي تدفع لذلك، وثانيهما: ما هي الضمانات في تحقيق الهدف والتزامات الفريق الثاني.

ما فائدة شركة الأسمنت إذا كانت الكمية التي تنتجها حالياً /١٤٥٠/ ألف طن هي نفسها التي ستستلمها من المستثمر، والزيادة في الإنتاج ستعود لمصلحة المستثمر؟!

كما أن عرض المستثمر لم يتضمن تخفيض التكاليف، ويعد معيار التكاليف هو نفسه للسنة السابقة للاستثمار.

من هذا المنطلق فإن الاتحاد العام لنقابات العمال يوصي بإلغاء مذكرة التفاهم التي نحن بصددها، وتمكين إدارة مؤسسة الأسمنت وشركاتها من أجل تطوير خطوط الإنتاج وزيادتها حسب الإمكانيات المتاحة».

أما بعد...

بعد عام من التجربة، وفي الاجتماع النوعي في شركة أسمنت طرطوس، وبعد أن تحدث وزير الصناعة، قال عزت الكنج نائب رئيس اتحاد العمال: «إن التنظيم النقابي على تواصل دائم مع وزير الصناعة، ونواجه معه العقبات التي يعاني منها القطاع العام الصناعي، في البداية كنا ضد هذا العقد ليس لأنه موقع مع شركة فرعون، بل لأنه تجربة جديدة على الحركة النقابية أن يدخل القطاع الخاص إلى العام. وأثبتت التجربة أنها ناجحة لأنها حافظت على الإدارة ودافعت عن العمال، ونتمنى أن تعمم هذه التجربة على شركات القطاع العام الخاسرة وليس على شركات الأسمنت فقط، وعلينا أن نسعى لإبرام عقود مشابهه لهذا العقد من أجل إصلاح ما أفسد من القطاع العام، فهذا العقد تطويري وليس استثماري».

وهكذا نقبل اليوم ما رفضناه بالأمس، بل ونروج له، وسورية باتت حقل تجارب على الصعيد الاقتصادي، والفريق الاقتصادي الحكومي يمرر ما رسمه لاقتصاد سورية خطوة خطوة.. ومازلنا في البداية فقط!!

■■

«التخسير قبل الخصخصة».. والجري نحو الهاوية!

◄ حسان منجه

«التخسير قبل الخصخصة»، رؤية اقتصادية جديدة وضعها منظرو البنك، وصندوق النقد الدوليين، للدول الراغبة في توجيه مسيرة الاقتصاد على الطريقة النيو ليبرالية الدولية، وقد سارت العديد من الدول العربية وغير العربية على هذا النهج محاولة كسب ود ورضى كلا المؤسستين الدوليتين، لكن سورية كانت الأجرأ والأقل خجلاً في تطبيق هذه الرؤية التدميرية للاقتصاد الوطني.

وتقوم عملية التخسير هذه على إنشاء شركة خاصة لأحد كبار رجال الأعمال منافسة لشركة القطاع العام تعمل في المجال ذاته، ومن ثم يجري الترويج لها ومنحها تسهيلات مختلفة، مقابل إهمال وضرب الشركة العامة عبر تكريس وزيادة الفساد الإداري فيها، وعدم تجديد خطوط الإنتاج أو إيجاد منافذ تسويق جديدة والتضييق على العمال..

أما المفارقة الكبرى في هذه العملية والتي لا تحدث إلا في سورية، فهي أن الشركة الخاصة تلقى كل الدعم من الجهة الحكومية التي يفترض بها دعم شركة القطاع العام، مما يؤدي لإفلاس شركة القطاع العام، وتحقيق الشركة الخاصة أرباحاً كبرى في وقت قياسي.

وبذلك يتحقق الهدف الحقيقي من وراء إدخال هذه الشركات الخاصة، ألا وهو عرض الشركة العامة المخسرة للبيع أو الاستثمار أو الإغلاق.. وهذا بالضبط ما حدث ويحدث في سورية.

إن الحكومة السورية لا تزال تتعامل مع مؤسسات القطاع العام بعكس المنطق الطبيعي، هذا المنطق الذي يفترض من المالك (الحكومة) أسوة بجميع المالكين الآخرين، وأصحاب الشركات في أي مكان، السعي الدائم لخلق واقع أفضل لهذه الشركات، من خلال تطوير الآلات وتحسين الإنتاج ورفع مستوى المنافسة، وليس إهمالها، وإدخالها في منافسة غير شريفة كما يجري عندنا، وربما خير دليل على هذا المنطق هو ما تم مؤخراً بالسماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال النقل الجوي، وكان آخرها الترخيص لشركة طيران لؤلؤة، وهي ثالث شركة طيران خاصة في سورية بعد شركة أجنحة الشام للطيران، وشركة طيران الشرقية. وقد بدأت لؤلؤة بتسيير أولى رحلاتها إلى مصر ومن بعدها إلى كافة دول العالم، بعد يومين فقط من انطلاقتها ضمن المحافظات السورية، وهذا يجعلها شئنا أم أبينا، منافساً حقيقياً للشركة السورية للطيران، بل ربما تكون المسمار الأخير في نعش الشركة السورية للطيران، والخطوة الأخيرة على طريق إخراجها من مجال العمل الجوي.

يضاف إلى هذا أن لؤلؤة وللمفارقة فقط، هي الشركة الوحيدة التي انطبقت عليها شروط الترخيص من أصل ٢٥ جهة متقدمة للحصول على التراخيص. وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه الشركات الخاصة سوف تحتكر قريباً وبغض النظر عن إرادة السورية للطيران، جميع المحطات القصيرة (أوربا، تركيا، الدول العربية)، حيث تعد هذه الرحلات الأكثر ربحية بالنسبة لأية شركة طيران في العالم، وهذا ما بدأت به شركة أجنحة الشام عند إرسال أولى رحلاتها إلى كل من العراق وإنطاكيا ومصر، كما أن شركة طيران الشرقية بدأت رحلاتها هي الأخرى باتجاه شرم الشيخ و الأقصر، ودبي، وإسطنبول، وهذا سيكون حال شركة لؤلؤة للطيران أيضاً في وقت قريب. إي أن هذه الشركات الخاصة استحوذت على أجدى الخطوط وأفضل التسهيلات، بينما السورية للطيران تئن، وهي التي لا تمتلك إلا أسطولاً مهتلكاً من الطائرات المهترئة، غير القادرة على القيام برحلاتها ضمن المحافظات السورية، حيث إن يد التحديث لم تطلها أو تمتد إليها منذ سنوات طويلة، فكيف ستكون حالها مع الرحلات الطويلة إذاً؟

إن ما يجري اليوم هو إقحام السورية للطيران في منافسة غير متكافئة، تهدف إلى استباحتها وإنهاء دورها بشكل تدريجي.

الأسمنت أيضاً..

وما يجري في قطاع النقل الجوي ينطبق على الأسمنت، فدخول شركة أسمنت البادية السورية الخاصة بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى ٣,٢ مليون طن، وهو ما يجعلها أكبر شركة للأسمنت في سورية، حيث تمتلك الحصة الأكبر فيها مجموعة المهيدب القابضة السعودية، سيشكل حاجزاً في وجه شركات الأسمنت العامة المنهكة والمحاربة من القائمين على إدارتها أساساً، وخير دليل على المحاربة هو المذكرة التي رفعتها وزارة الصناعة إلى رئاسة مجلس الوزراء قبل شهر تقريباً تقترح فيها إيقاف معمل الشيخ سعيد لإنتاج الأسمنت التابع لشركة الشهباء للأسمنت في حلب، وهذا يضاف إلى الواقع الرديء الذي تعانيه معظم شركات الأسمنت العامة من خطوط إنتاج مغرقة في القدم، فمعظم الآلات يتجاوز عمرها ٤٠ – ٥٠ عاماً، وتضم عمالة غير مدربة أو مجهزة، فكيف ستنافس شركة الأسمنت العامة، وطبعاً من خلال شركاتها في المحافظات، ضمن هذا الواقع المعيب الذي ساهم في صنعه، إن لم نقل صنعته بالمطلق إدارات المعامل ووزارة الصناعة وكل من تعاقب عليها، لأنهم وبكل بساطة، لم يعملوا على تطوير هذه المعامل، أو تجديد خطوط إنتاجها منذ سنوات طويلة.

ألا يمكن القول إذاً: إننا جئنا بالقطاع الخاص ليس للمنافسة، بل للإقصاء وإخراج شركات القطاع العام لا أكثر.

وماذا عن القطاع الخدمي؟

القطاع الخدمي أيضاً وقع ضحية القرارات الحكومية، وأقرب مثال على ذلك قيام وزارة الكهرباء السورية بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة شام القابضة، تسمح للأخيرة بإقامة محطة خاصة لتوليد الكهرباء، هي الأولى من نوعها في البلاد، أي سمحت للقطاع الخاص بدخول ما كان محرماً عليه، مخالفين بذلك المرسوم ٦٥، الذي يحصر عمل قطاع الكهرباء بالحكومة السورية، بهدف تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. علماً أن شبكاتنا الكهربائية تعاني من فاقد كهربائي فني حسب تصريح وزير الكهرباء يصل إلى ٢٤٪، وتصل تكلفته إلى ٢٦ مليار ليرة سورية، يمكن لسورية إذا ما استطاعت توفيره، وهذا ممكن، أن تتفادى النقص الحاصل في حاجات السوق المحلية، وتوجيه هذه المليارات الضائعة لتحسين وتوسيع وتطوير شبكاتنا.

وهنا لا بد من السؤال: إذا كان هناك نقص فعلي بالطاقة، لماذا نقوم بتصدير الكهرباء السورية إلى ثماني دول عربية عبر اتفاقية الربط المشترك؟؟ علماً أن الكهرباء التي تقدم للبنان، وحدها قادرة على تغطية نقص الكهرباء في محافظة ريف دمشق بأكملها.

ولماذا تحاول وزارة الكهرباء إيهام الناس بأن سورية تعاني من نقص في الكهرباء، وتحتاج لمساعدة الاستثمار والمستثمرين عبر افتعال التقنين الدائم، أم أن الهدف هو إعطاء العذر والمشروعية لإدخال شركات القطاع الخاص إلى القطاع الكهربائي تحت يافطة الحاجة وزيادة الطلب على الطاقة، وبالتالي رفع يد الدولة تدريجياً عن إنتاج الطاقة الكهربائية، وإحلال القطاع الخاص وعمالقته الجدد مكانها.. وبالتدريج السريع!!

■■

إيران تتوعد الكيان الصهيوني «برد مدمر»

توعد مسؤول عسكري إيراني إسرائيل برد مدمر إذا حاولت توجيه أية ضربة لبلاده. وقال اللواء محمد حجازي نائب القائد العام لقوات الحرس الثوري في كلمة له إن «الكيان الصهيوني أتفه من أن يهاجم إيران، وفي حال ارتكب أي خطأ فإن رد إيران سيكون مدمراً».

وتطرق حجازي للبرنامج النووي الإيراني وقال «أعلنا مراراً بأن لا مكان للسلاح النووي في عقيدتنا العسكرية وهذا أمر نابع من رؤيتنا العقائدية والإنسانية».

وأشار إلى أن التجربة أثبتت أن «الدول التي تمتلك الأسلحة النووية لم تستطع الدفاع عن نفسها إزاء التهديدات بواسطة تلك الأسلحة، لذا أعلنا دوماً بأن البرامج النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية سلمية تماماً».

وجدد التأكيد على الموقف الإيراني الرافض لوجود القوات الأجنبية في المنطقة، قائلاً إن ذلك يؤدي لزعزعة الأمن.

جاءت تصريحات المسؤول الإيراني، في وقت تزايدت فيه التهديدات الإسرائيلية بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية.

وكان وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس زار الكيان الإسرائيلي مؤخراً في مسعى لطمأنته بشأن «محاولات» فتح قناة للحوار مع إيران، مشيراً إلى أن «مبادرة أوباما لن تبقى مفتوحة للأبد».

وذكر بيان صدر عن مكتب رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه أكد مجدداً أثناء محادثاته مع غيتس على «الحاجة لاستخدام كل الوسائل لمنع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية». وأكد غيتس أن إدارة رئيسه، باراك أوباما، تأمل في الحصول على رد من إيران على «المفاتحات» الأمريكية بحلول موعد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر أيلول المقبل.

علامات وإشارات على الطريق إلى «مؤتمر بيت لحم»

◄ محمد العبد الله



الوثيقة «المتفجرة» التي رماها «أبو اللطف» على مرأى العالم قبل ثلاثة أسابيع تقريباً، لم تكن «فشة خلق» كما حاول أن يدعي بعض المعلقين، وليست «زوبعة في فنجان» كما وصفها محمود عباس! فالحراك الذي ارتبط بها، يؤكد على أنها حركة تنظيمية/ سياسية اعتراضية، نتيجة مركز الرجل/ القائد داخل «فتح»، كأحد المؤسسين الأوائل، بكل مايعنيه الواقع الراهن من مكانة «اعتبارية وتاريخية» للرجل. ولهذا فإن صدى «قنبلة القدومي الصوتية» كما وصفها بعض المقربين من سلطة رام الله المحتلة، سيتحدد من خلال طبيعة الترتيبات والاصطفافات التي كان متوقعاً لأبي اللطف أن يضعها في حساباته، داخل الجسم التنظيمي للحركة، الذي يتحرك على سطح صفيح ساخن، فرضته حوارات الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل ١١ تموز- موعد إلقاء متفجرة القدومي- ونتجت عنه مجموعة خطوات انقلابية مارستها قيادة دحلان/ عباس، أطاحت بدور اللجنة التحضيرية العليا، وبتوجهات اللجنة المركزية للحركة، التي تعاقبت اجتماعاتها على مدى عدة أشهر في العاصمة الأردنية عمّان، والتي توافقت على تحديد عدد الأعضاء، وشروط العضوية، ومكان المؤتمر السادس خارج الضفة الغربية المحتلة.

بعيداً عن أجواء حملات التشكيك بالوثيقة، وخارج إطار عبارات التجريح السوقية التي نفثها أصحاب العقول المريضة بحق الرجل/ المؤسس، الذي تحول على يد تلك الحفنة من «الكتّاب»، إلى «متآمر» و«مرتبط بالمحور الإقليمي»، و«مريض الزهايمر»(!) يمكن القول بأن العديد من الأصوات «الفتحاوية» الرافضة لانعقاد المؤتمر في ظل هذه الأوضاع الرمادية، سواء من حيث المكان والزمان، قد وجدت في الأجواء التي فرضتها الوثيقة، المجال الحيوي لتحركها داخل البيت الفتحاوي، الذي يشكو منذ عدة سنوات، من تشققات وفجوات هائلة في جدرانه. فرغم التباعد الجغرافي، فقد عبّرت تلك العناصر في «الضفة المحتلة، تجمعات اللاجئين في بعض دول الطوق، الجاليات في أوروبا وأمريكا» عن رفضها لانعقاد المؤتمر. اللافت في هذا المجال، كان الحديث الذي أدلى به «جبريل الرجوب» لفضائية «فلسطين» التي تديرها السلطة في رام الله المحتلة. فقد شن المسؤول الفتحاوي هجوماً قاسياً على دحلان، محملاً إياه مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة، مشدداً في الوقت ذاته على رفض مشاركة الأخير في المؤتمر السادس للحركة، لأن (من تسبَّب فيما جرى في غزة عليه أن يذهب إلى مصحة عقلية لا إلى مؤتمر «فتح» السادس)، مؤكداً على أن (هناك أطرافاً في قيادة حركة فتح تريد أقلمة الحركة على مقاس احتياجاتها ومتطلباتها). ودعا الرجوب إلى عدم عقد المؤتمر السادس للحركة في الرابع من آب المقبل في مدينة بيت لحم من دون إتمام حضور قادة الحركة في قطاع غزة، مرجحاً عدم نجاح المؤتمر حال انعقاده، من جرَّاء بعض العقبات التي تعترض طريقه، أهمُّها (القنبلة التي فجَّرها فاروق القدومي، واتهامه عباس ودحلان بالتورُّط في اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات)، على حد قوله. كما أن ماصرح به حسام خضر نائب فتح في المجلس التشريعي، في مقابلة له مع صحيفة «القدس العربي» مؤخراً يشير إلى حجم التفاعلات داخل الحركة (للأسف الشديد تتم المتاجرة بحركة فتح جهاراً نهاراً وتستخدم هذه الحركة بتاريخها وإرثها النضالي من أجل الإبقاء على امتيازات شخصية لهذا وذاك)، مضيفاً (ما يحزن أن الذين دمروا فتح على مدار العشرين عاماً الأخيرة هم من يملكون الإمكانيات المادية والمالية والوسائل الأخرى من خلال المراكز التي استأثروا بها في الحركة ومن خلال الملايين التي نهبوها من أموال الشعب الفلسطيني)، مشدداً على أن (هناك توظيف رهيب للمال السياسي من أجل أخذ حركة فتح إلى شروط المجتمع الدولي وتفريغها من محتواها النضالي الثوري التحرري وقطع الحركة عن تراثها وإعادة صياغة أهدافها ومبادئها وأساليبها بما يتماشى سياسياً مع هذه المرحلة السياسية الهابطة!!).

في ظل هذه الأوضاع الحركية المتشظية، يمكن التأكيد على أن التحضيرات للمؤتمر لم تكن نتيجة إجماع داخلي. فقد كشفت مداولات وتحركات الأشهر الثلاثة الأخيرة، عن خلل فادح في مستويات النقاش الداخلي في صفوف القيادات والكوادر، حول طريقة مواصفات عضو المؤتمر، والآلية التي تمكن الإطارات التنظيمية من تسمية مندوبيها للمؤتمر، نتيجة البنية الداخلية للحركة التي تماهت مراتبها في مكونات أجهزة السلطة، خاصة بعد عقدين من الزمن غابت خلالها المؤتمرات، في ظل سيادة القيادة الفردية المطلقة في المركز وفي مناطق الانتشار. لذلك تتخوف قطاعات واسعة من المهتمين بالحراك التنظيمي/ السياسي الفلسطيني، من أن يكون اجتماع قسم من «فتح» في مدينة بيت لحم المحتلة، سيؤدي إلى القطع الكامل مع البرنامج الكفاحي التحرري، والعمل على شطب العديد من مواد النظام الأساسي للحركة، خاصة المادتين(١٧ و١٩) بمضمونهما الخاص بكون الكفاح المسلح هو الخيار الاستراتيجي للحركة. مما يعني تحويلها من حركة مسلحة تقاتل الاستعمار الاستيطاني/ الإحتلالي/ الإقصائي، إلى حزب سياسي، يلائم المرحلة، كما عبّر عنه دحلان في حواره مع صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في لندن يوم ٢٥ تموز، بقوله (المؤتمر سيشكل انطلاقة جديدة لحركة فتح ويعيد الاعتبار للعمل السياسي الفلسطيني بطريقة ليس فيها تحريض، فيها محافظة على الثوابت، وفيها في نفس الوقت برنامج سياسي يتلاءم مع الحراك الدولي... المطلوب منا أن نأتي ببرنامج سياسي منطقي وواقعي ومتماسك ويحافظ على الثوابت ويتمسك بها. وأن يكون هذا البرنامج مقبولاً دولياً حتى نكون جزءاً من المعادلة الدولية).

مع وصول التحركات، والنقاشات، ووجهات النظر المتعارضة، والمتناقضة، حول انعقاد المؤتمر إلى عنق الزجاجة، تأتي قرارات حكومة «حماس» المتعلقة بمنع أعضاء الحركة في غزة من التوجه إلى بيت لحم ليضع عقبة جديدة في طريق انعقاد المؤتمر. كلام القيادي في حماس، والناطق باسم كتلتها البرلمانية صلاح البردويل كان حاسماً في هذا الجانب: (لن يخرج أحد من أعضاء المؤتمر السادس لحركة فتح من غزة إلا إذا أُفرج عن معتقلي حماس في الضفة، وقد أبلغنا هذا القرار كتابياً إلى الجهات المصرية)، مؤكداً على أنه (ليس من المنطقي في ظل الإجراءات والاجتثاث والاغتيالات التي تجري في سجون السلطة بالضفة الغربية والتي تقوم بها وتقودها حركة فتح، أن تكون حركة حماس ساذجة لدرجة أن تسهّل عمليات الإجرام التي تقوم بها حركة فتح في الضفة وتسمح بسفر أعضائها إلى المؤتمر).

في ظل هذه الأجواء البالغة التعقيد، يبدو للعديد من المراقبين، أن الإصرار على عقد المؤتمر في هذه الانقسامات الداخلية، لن يوفر لحركة فتح البيئة الداخلية الحيوية لإعادة وحدة التنظيم والموقف على أسس كفاحية، بمقدار ماسيساهم بترسيم شكل التكتلات الفئوية وتحديدها، انطلاقاً من إعادة رسم دور ووظيفة «فتح» مابعد المؤتمر، بما يتلاءم مع توجهات ووظيفة السلطة في إطار مايترتب إقليمياً ودولياً للقضية الفلسطينية.

مع انشغال العديد من الأطراف الوطنية بما ستؤول إليه خطوات السير على طريق بيت لحم المحتلة، فإن العديد من الشواخص والعلامات الهامة تنتصب في وجه الجميع. فالحصار الخانق على غزة، والاحتلال «المموه» للضفة، والمستعمرات الاستيطانية الجديدة أو التوسعية، والحملة الأمريكية المسعورة لشرعنة الهزيمة وترسيمها عربياً، عبر مايسمى بالتطبيع، تتطلب من جميع الوطنيين بمختلف مواقعهم، الاستعداد لمواجهة المرحلة القادمة وهي الأخطر في مراحل الصراع العربي/ الصهيوني.

مصير مصر.. هل بات موضع تساؤل؟

◄ إبراهيم البدراوي- القاهرة

ثمة خطر داهم يهدد مستقبل مصر، رغم أنه ليس الخطر الوحيد، فالأخطار الماثلة كثيرة.

أدركت مصر دوماً أن أمنها القومي يرتبط عضوياً بمحيطها العربي، وأدركت أيضاً أهمية الدائرة الأفريقية وتأثيرها الحاسم على الأمن القومي المصري. فمن قلبها يأتينا شريان الحياة أي النيل. ومن خلال هذا الإدراك ركزت ثورة يوليو ١٩٥٢ على الدائرة العربية والدائرة الأفريقية وأضافت لهما الدائرة الإسلامية.

على أساس هذا الإدراك بذلت مصر جهوداً هائلة قامت على أساس الموقف التحرري المعادي للاستعمار والصهيونية، وقدمت مساندة واسعة لحركات التحرر الوطني عامة والإفريقية بوجه خاص، وهو ما أكسب مصر دورها القيادي والريادي عالميا وأفريقيا . ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى الرد المصري على الهجمة البلجيكية—الامبريالية على نظام المناضل الإفريقي العظيم باتريس لومومبا .اذ قام جمال عبد الناصر بتأميم «البنك البلجيكي والدولي في مصر» وأطلق عليه اسم بنك بور سعيد (أي لم يكتف بمجرد الجهد الدبلوماسي)، وذلك قبل قرارات التأميم الواسعة في يوليو ١٩٦١ .

مع الاستدارة الواسعة التي قام بها السادات والتي عمقها مبارك للدرجة القصوى، بالانقلاب المطلق على سياسات الاستقلال والتحرر الوطني والتقدم، بل والانحياز المطلق للامبريالية والصهيونية وقوى الثورة المضادة، تلاشى الدور والموقع القيادي والريادي المصري في العالم كله وفي أفريقيا بوجه خاص. وحدث انقضاض صهيوني طال انتظاره على أفريقيا لوراثة الدور المصري، وتنامي النفوذ الصهيوني في قارتنا. وركز الكيان بشكل مطلق على بلدان منابع النيل، وبدأ الحصاد المر.

ارتفعت الأصوات في هذه البلدان لإعادة النظر في توزيع حصص مياه النيل التي استقرت لزمن طويل بمقتضى اتفاقيات دولية. وصل الأمر إلى حملة شديدة ضد كل من مصر والسودان (أي دولة المصب ودولة المجرى) للمطالبة بتخفيض حصصهما. وهذه كارثة تهدد وجود مصر، التي لا تكاد حصتها الحالية تفي باحتياجاتها الحالية، كما لا توجد مصادر أخرى للمياه في مصر (لا أمطار ولا مياه جوفية). وللأسف فقد أوقفت السلطة المصرية منذ سنوات طويلة البرنامج النووي المصري الذي كان من الممكن توجيه جانب كبير من إمكانياته لتحلية مياه البحر. وذلك خضوعا للإرادة الأمريكية— الإسرائيلية ، ويريدون إقامته الآن (في الوقت الضائع)، وطبعا وفق الإطار والمدى الذي ترتضيه أمريكا وإسرائيل.

لقد اتخذت دول المنبع إجراءات عملية لإنشاء «مفوضية عليا لمياه النيل» من دون مشاركة مصر والسودان. ولسنوات من المفاوضات حالت هذه الدول دون التوصل إلى اتفاق مشترك للحفاظ على حقوق مصر التاريخية من المياه.

لقد أكد التاريخ والجغرافيا، مثلما تؤكد الوقائع المعاصرة أن مقتل مصر يكون بانكفائها على نفسها، والتقوقع داخل حدودها السياسية. لأن مصر من وجهة النظر الإستراتيجية، لابد أن يكون حضورها مكثفاً وواضحاً وملموساً في الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية. ومن منطلقات تحررية وتقدمية معادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية. ولكن السلطة العميلة غادرت تماماً الدوائر الثلاث، ودفنت تماما منطلقاتها كالركيزة الأساسية لفعالية مصر، فتلاشى دورها، وأخلت الساحة للعربدة الصهيونية والأمريكية والامبريالية عموماً، الذين لا يخفى دورهم في هذه الأزمة الخطيرة الأخيرة. بل ومدت يد العون لهؤلاء الأعداء وارتمت في أحضانهم.



ركز الإعلام العالمي ومراكز الأبحاث طوال السنوات الماضية على أن «حروب المياه» سوف تكون سبب صراعات القرن ٢١ وسوف تكون منطقتنا أحدى بؤر هذه الصراعات والحروب. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن حرب عام ١٩٥٦ التي شنتها كل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضد مصر، كان سببها المباشر هو تأميم قناة السويس، وكان هذا التأميم بهدف تمويل بناء السد العالي بعد أن سحبت أمريكا موافقتها على قيام البنك الدولي بتمويل بنائه. والسد العالي ليس منتجاً للطاقة الكهربائية فحسب، ولكنه وسيلة ضمان احتياطي كاف من المياه للاستفادة القصوى منها وللنجاة من شح الأمطار والجفاف في بلدان المنبع. وهكذا كانت حرب ١٩٥٦ هي حرب مياه في وجه من وجوهها .

الآن هناك تهديد للشعب المصري بأن يموت عطشاً . والأصابع الصهيو- امبريالية تسعر الأزمة. وللأسف فانه بالتزامن مع ذلك تستضيف السلطة «أوباما» ليخاطب العالم الإسلامي من فوق منبر مصري عريق هو جامعة القاهرة. والأشد فظاعة (وياللعار) أن يخاطب نتنياهو وبصحبته بيريز العالم العربي من منزل السفير المصري في «تل أبيب»، في احتفال مزعوم للسفير المصري بذكرى ثورة يوليو ١٩٥٢ ألد أعداء الكيان الصهيوني!

لكن المفارقة المذهلة تكمن في أنه على الرغم من أن الأزمة العاتية التي تزلزل الامبريالية، وتضع مصيرها واستمرارها موضع تساؤل في المدى المنظور، وعلى الرغم من أن القوى الوطنية في عالمنا العربي تشارك (كل من موقعه) الاحتفال بمرور ثلاث سنوات على انتصار حزب الله وكل الوطنيين اللبنانيين، ودحر وهزيمة العدو الصهيوني، بما وضع مصيره وللمرة الأولى موضع تساؤل... بالرغم من ذلك فان الطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية تقدم للأعداء كل ما تستطيع كي يستمروا في الحياة، وتعطيهم المنابر ليشيعوا الزيف والخديعة!!

وحتى لا نموت عطشاً (وجوعاً) فإن إنقاذ مصر رهن باستعادة دورها الريادي في السياسة الداخلية والخارجية على السواء. واستعادة هذا الدور لن يتم سوى بالإطاحة بسلطة الخونة، كي لا يكون وجودنا ومستقبلنا كله موضع تساؤل.

وقاحة أمريكية مبتكرة.. الكونغرس يتحرك لفرض التطبيع.. مع الإشادة بنتنياهو..!

بدأ اثنان من الأعضاء البارزين بمجلس الشيوخ الأمريكي حملة لجمع توقيعات أعضاء المجلس على خطاب يطالب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالضغط على الدول العربية لتقديم مبادرات تقارب مع تل أبيب، تهدف لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

وحسب «الجزيرة» نقلاً عن وكالة أنباء «أمريكا إن أرابيك» فإن هذه «الجهود» يقودها السيناتور الديمقراطي إيفان بايه عضو لجنتي القوات المسلحة والاستخبارات في مجلس الشيوخ، والسيناتور الجمهوري جيمس ريش عضو لجنتي العلاقات الخارجية والمخابرات بالمجلس.

وتمهيدا لتقديمه لأوباما، بدأ المشرعان الأمريكيان بجمع التوقيعات على ذلك الخطاب الذي جاء فيه أن «هذه الخطوات يمكن أن تتضمن إنهاء مقاطعة الجامعة العربية لإسرائيل، والالتقاء العلني بمسؤولين إسرائيليين، وإنشاء علاقات تجارية مفتوحة مع إسرائيل، وإصدار تأشيرات دخول (للمواطنين) الإسرائيليين، ودعوة إسرائيليين للمشاركة في المؤتمرات الأكاديمية والمهنية، والأحداث الرياضية».

ويضيف الخطاب «نعتقد أيضاً أن الدول العربية يجب أن تنهي بشكل فوري ودائم حملات الدعاية الرسمية التي تشيطن إسرائيل واليهود».

ويمتدح الخطاب ما يصفه بـ«المبادرات الإسرائيلية» تجاه الدول العربية، ومن بينها إعلان رئيس وزراء حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «قبوله» بوجود دولة فلسطينية!!

لكن الخطاب يتجنب الإشارة إلى قضية تجميد الاستيطان الإسرائيلي، وهي الخطوة التي تقول إدارة أوباما إنها تحتاجها للضغط على الدول العربية.

وتماشياً مع موضة أوباما في اختزال القضية بمطلب «تجميد الاستيطان»، «رفض» الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، من جانبه، تطبيع العلاقات الدبلوماسية العربية مع إسرائيل قبل قيامها بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. وقال موسى بعد لقائه ميتشل إن العرب لن يقوموا بأية خطوات تطبيعية تقدم «كقربان»، وإنه لا مجال لمناقشة أية خطوات في ظل استمرار إسرائيل في الاستيطان..!

وتنص ما تسمى «المبادرة العربية للسلام» التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين العرب وإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها في حزيران عام ١٩٦٧ .

قراءة أمريكية: محادثات سلام نتنياهو، لاتجد من يصدقها..

■ ترجمة حسين علي - بوسطن

استُقبل تصريح رئيس وزراء «إسرائيل»، بنيامين نتنياهو، حول قبوله أخيراً بمبدأ دولة فلسطينية، مع تقييدات، بارتياب عميق حول مصداقيته. انشغل مسؤولون كبار وأشخاص متنفذون في حزبه اليميني، الليكود، في جلسات علنية وخاصة بالشرح لماذا هم يعتقدون بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية في أي وقت قريب، بينما لزِم صقور الليكود المتشددون الصمت، وتُرجمِ موقفهم هذا على أنه ليس هناك شيء يدعوهم للخوف. هذا يطرح أسئلة إضافية حول تعهد حكومة نتنياهو الحالية بالوصول إلى اتفاق سلام نهائي.

في اليوم المائة على تسلمه منصبه، أثنى نتنياهو على حكومته لصنعها «إجماعاً قومياً» حول «فكرة دولتين لشعبين» لكنه كان واضحاً جداً حول شروطه من أجل عقد أي اتفاق. قال بأنه يجب على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، مضيفاً بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تُحَل خارج حدود دولة إسرائيل وأن إسرائيل تقبل فقط بحدود يمكن الدفاع عنها، وتوفير ضمانات دولية بأن أية دولة فلسطينية في المستقبل ستكون منزوعة السلاح كاملاً. قال مساعدوه أيضا بأنه لايوجد الآن شريك فلسطيني يمكن له أن ينجز شروط الدولة كما حددها نتنياهو، أو شريك قادر على اتخاذ قرارات تاريخية ضرورية للوصول إلى اتفاق سلام نهائي.

إنها لازمة معتادة: لسنوات، رفض قادة الليكود التفاوض مع ياسر عرفات، الرجل القوي في الساحة الفلسطينية، حيث نظروا إليه كديكتاتور إرهابي لا كشريك من أجل السلام. الآن، خليفته محمود عباس المدعوم من الغرب والذي اجتنب العنف ضد إسرائيل، يُنظَر إليه باستخفاف باعتباره ضعيفاً على الساحة الفلسطينية. يقول القادة الإسرائيليون بأن عباس لايسيطر على غزة. أضافوا أيضاً بأن حتى مدى سيطرته على الضفة الغربية أمر مشكوك فيه، ويقولون بأنه إذا غادر الجيش الإسرائيلي المنطقة فإنها قد تتحول إلى منطقة «حمساوية» أخرى.

تلقى شروط نتنياهو المرتبطة بدولة فلسطينية صدى حسناً لدى اليمين الإسرائيلي. قال دوري غولد، رئيس مركز القدس للشؤون العامة، وسفير سابق مقرب من نتنياهو «في الماضي، كان حديث إسرائيل الدبلوماسي يعالج حاجة الفلسطينيين إلى دولة لكنه لم يؤسس لحقوق إسرائيلية بالتوازي. يحاول رئيس الوزراء الآن تصحيح هذا الاعوجاج بواسطة تعريف المصالح الإسرائيلية علناً لأول مرة».



لكن والد نتنياهو، بينزيون نتنياهو، الإيديولوجي اليميني والمؤرخ البالغ من العمر ١٠٠ سنة، أخبر القناة الثانية الإسرائيلية في ٨ تموز بأن ابنه وضع شروطاً يعرف بأن الفلسطينيين لن يستطيعوا أبداً قبولها.

على كل حال، مهما تكن نية نتنياهو الحقيقية، فإن المحيطين به ليس لديهم توقعات كبيرة لفرص السلام. دان ميريدور، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستخبارات والطاقة الذرية، وأحد قادة الليكود البراغماتيين، أخبر مؤخراً بعض الصحفيين بأن «السؤال المفتوح» هو فيما إذا كانت القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية مستعدة لاتخاذ «خطوات الحد الأدنى الضرورية» لتنفيذ المتطلبات الإسرائيلية من أجل اتفاق سلام نهائي. «يبدو أنه ليس لدينا شريك الآن» قال ميريدور.

تحدث بفظاظة أكثر، عزيز عراد، مستشار نتنياهو للأمن القومي وصديقه الحميم القديم، قال في مقابلة له مع صحيفة هآرتس «لم ألتق بعد بأية شخصية عربية قادرة على الاعتراف بشكل تام وواضح بحق إسرائيل بالوجود بمعنى واع وتاريخي»، جاعلاً من الصعب تخيل اتفاق حقيقي في السنوات القادمة. قال عراد أيضاً «لايوجد قادة حقيقيون بين الفلسطينيين لصنع اتفاق سلام» مضيفاً «في هذا الوقت، لايوجد أحد على الخارطة».

تحدث مساعدون آخرون لنتنياهو بجلسات خاصة بلغة العقم نفسها وانعدام الجدوى هذه. هذه الاستنتاجات، وفقاً لبعض منهم، تأتي من المراجعة السياسية لجهود السلام الإسرائيلية الفلسطينية السابقة والتي انتهت دون أية نتائج. أشاروا بشكل خاص إلى الجهود التي بذلها رئيس الوزراء السابق أيهود أولمرت للوصول إلى اتفاق مع عباس. قال ميريدور إنه «من غير المرجح» أن يعرض نتنياهو على الفلسطينيين شروطا أفضل من التي كان قد عرضها عليهم أولمرت. يقول أولمرت لم يسمع أي جواب على العرض الذي قَّدمه.

تقترح حكومة نتنياهو مناقشة القضايا بدءاً من الأدنى إلى الأعلى لصنع اتفاق سلام وهذا قد يأخذ بعض الوقت، مع التركيز على تطوير الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية. يقول الإسرائيليون بأن الفلسطينيين سلبيون لايقومون بما يتوجب عليهم القيام به، ويطالبون إسرائيل بتجميد كامل لعملية بناء المستوطنات كشرط فلسطيني لمتابعة المحادثات. قال صائب عريقات، أحد كبار مساعدي عباس وكبير المفاوضين الفلسطينيين بأن توقف بناء المستوطنات، كما طالب الأمريكيون، كان «التزاماً إسرائيلياً، ولم يكن شرطاً فلسطينياً» وأضاف «لن يكون هناك أي تنازل، إما أن يتوقفوا أو لا». قال عريقات إن الإسرائيليين لايتحركون و«هم الذين يرفضون الاجتماع بنا».

تحت هذه الظروف، يقول الخبراء، إن متابعة إدارة أوباما لإيجاد حل سريع «للنزاع»، يقوم على أساس دولتين، لن تحقق تقدماً بعيداً. قال غولد، السفير السابق، «المفتاح الرئيسي لصنع السلام هو بأيدي الإسرائيليين والفلسطينيين، لاتستطيع الولايات المتحدة أن تصنع سلاماً أو تريده أكثر مما يريده الجانبان».

● «نيويورك تايمز»

«طبخة بحص» أمريكية جديدة!

◄ حمزة منذر



بعد خطابه في جامعة القاهرة، وبعد الحملات الإعلامية الأمريكية، وفي بعض الإعلام العربي الذي اجتهد في تفسير خطاب أوباما، وإعطائه أبعاداً مختلفة ومغايرة لنزعة الهيمنة العسكرية والسياسية المباشرة التي سادت فترة جورج بوش، إزاء العالمين العربي والإسلامي، وإزاء قضية الصراع العربي الصهيوني، سرعان ما تبين أن ذلك الخطاب قد استنفد نفسه وذابت مصداقيته أسرع مما تصور كبار منتقديه، والذين لم ينخدعوا بأهدافه ومراميه القريبة والبعيدة.

لقد توافد على المنطقة مبعوثو أوباما ليس للبحث عن حل للصراع العربي الصهيوني، بل لفرض تنازلات جديدة على النظام الرسمي العربي الذي لم يعد لدى دول الاعتلال فيه شيء يقدمونه سوى التبعية المطلقة للمخطط الإمبريالي الصهيوني في المنطقة. ففي الأسبوع الماضي لاحظنا قطاراً جوياً من المبعوثين الأمريكيين يصل إلى تل أبيب وبعض عواصم المنطقة، لتقديم «طبخة بحص» أمريكية جديدة للعرب مقابل مكاسب وتعهدات للكيان الصهيوني «بالحفاظ على أمنه وتفوقه العسكري على كل ما عداه في المنطقة»..

. فعلى مدى أسبوع كامل قام جورج ميتشل بزيارة بريطانيا والإمارات العربية وسورية ومصر والكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية في رام الله، وقد تبين أن الهدف الأكبر للجولة هو «دفع عجلة التطبيع العربية مع إسرائيل مقابل الإعلان عن وقف (متعثر رغم أنه) مؤقت للاستيطان» في الضفة الغربية المحتلة، وكان لافتاً تصريح الناطق باسم البيت الأبيض يوم ٢٠٠٩/٧/٢٧ : «إن إدارة أوباما بعثت برسائل إلى عدد من الزعماء العرب وطلبت منهم القيام بخطوات بناء ثقة تجاه إسرائيل لخلق أجواء مناسبة لتجديد العملية السياسية في الشرق الأوسط..»!.

وبعد اجتماعه مع الرئيس حسني مبارك جدد ميتشل دعوته إلى القادة العرب لاتخاذ خطوات حقيقية من أجل التطبيع مع «إسرائيل لأنها تشكل جزءاً أساسياً من العملية السياسية في المنطقة». نلاحظ هنا أن مباحثات المبعوث الأمريكي في المنطقة تجاهلت كلياً ما يسمى بالمبادرة العربية ولم يتطرق قط ميتشل عقب محادثاته مع نتيناهو إلى ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، بل «بشرنا» بتضييق الفجوة بين واشنطن وتل أبيب حول موضوع الاستيطان الذي تصوره إدارة أوباما ووصف ذلك التضييق «مكسباً» تهديه للنظام الرسمي العربي، بدل الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ .

وأمام هذا التكامل في المواقف بين واشنطن وتل أبيب ازداد صلف قادة الكيان الصهيوني حول استمرار احتلال الجولان، حيث جدد نائب رئيس وزراء العدو سليفان شالوم مطالبة سورية بالتخلي عن دعم المقاومة في فلسطين ولبنان وفك تحالفها مع إيران!.

- .. وبالتوازي مع جولة ميتشل في المنطقة قام كل من وزير الحرب الأمريكي روبرت غيتس ورئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي جيمس جونز ومستشار أوباما دينيس روس بزيارة تل أبيب والقاهرة وعمان وبغداد وكان العنوان الرئيسي لمباحثات هؤلاء هو «الموقف من الملف النووي الإيراني وتحديد الآجال الزمنية للانتهاء منه». فقبيل تصريح وزير خارجية الكيان الصهيوني افيغدور ليبرمان من البيرو بضرورة إنهاء الحوار مع إيران حتى أواخر أيلول القادم تاريخ موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، صرح روبرت غيتس في تل أبيب عقب لقائه باراك ونتنياهو «أن سياسة الحوار مع إيران ستكون محدودة زمنياً وأنه غير مقتنع بأن الحوار وحده كفيل بوقف المشروع النووي الإيراني لكن الحوار مطلوب لتحشيد الرأي العام الدولي ضد إيران..»!

يتبين من التوافق الأمريكي الإسرائيلي وقبله تخدير مجموعة الثماني الكبار لإيران أن التحالف الإمبريالي الصهيوني بصدد تحضير سيناريو جدي لضرب إيران سواء بشكل مشترك أو عبر الكيان الصهيوني. أما جولات ميتشل المكوكية والحديث عن إحياء عملية السلام في المنطقة فتذكرنا بما قام به المبعوث فيليب حبيب بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، ويبدو أن الحديث عن إحياء وتعزيز الحوار السوري الأمريكي لا يعدو كونه قنابل دخانية لإخفاء التحضيرات الجدية لعمل عسكري عدواني واسع النطاق ليس فقط ضد إيران بل ضد سورية والمقاومة في لبنان وفلسطين كمخرج من المأزق الذي دخل فيه المشروع الأمريكي في المنطقة أولاً وفي منطقة قوس التوتر ثانياً .

أمام ما تقدم، علينا عدم الانخداع بـ«طبخة البحص» الأمريكية الجديدة، بل غذ السير نحو الالتزام بخيار المقاومة الشاملة كخيار استراتيجي لتحرير الأرض واستعادة الحقوق غير منقوصة.

h.monther@kassioun.org

ماضيها حافل بالاضطرابات الدامية والتدخل الأمريكي:

هندوراس تخطو نحو الحرب الأهلية

◄ تيلما ميخيا

أثارت تطورات الأحداث الواقعة في هندوراس إثر الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المنتخب مانويل ثيلايا في ٢٨ يونيو الماضي، سلسلة من المخاوف من اندلاع حرب أهلية مشابهة لحمام الدم الذي عاشته البلاد في عام ١٩٢٤ من جراء تزييف نتائج الانتخابات العامة.

وأشار إلى هذا الخطر رئيس كوستاريكا الحائز على جائزة نوبل للسلام أوسكار أرياس، الذي يقوم بدور الوسيط بين الرئيس المخلوع والنظام المفروض على هندوراس إثر الانقلاب، وذلك بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية خوسيه ميغيل إنسولثا، علماً بأن المفاوضات التي يقودانها لحل الأزمة قد وصلت إلى طريق مسدود. وخلال شرحه لأسباب طلبه مهلة ٧٢ ساعة إضافية لمحاولة الإبقاء على الحوار صرح إرياس في ٢٠ الجاري أن «السلاح هو البديل القائم للحوار، ولا نريد أن يحدث ذلك في هندوراس». فقال مدبرو الانقلاب إنهم يستبعدون هذا الخطر.

لكنه يذكر أيضاً أن الرئيس المخلوع ثيلايا قد طالب في ٢١ الجاري من منفاه الإجباري في نيكاراغوا، أنصاره في هندوراس بـ«تنظيم المقاومة»، وطالبهم بمصاحبته في بضعة مواقع على الحدود، حيث يعتزم اختراق أحدها للعودة إلى بلاده. كما وعد بتقديم الدعم اللوجستي للحشود، كتوفير الطعام على سبيل المثال.

وبينما يعيش ٨٠ في المائة من أهالي هندوراس، البالغ تعدادهم نحو ٧.٥ مليون نسمة، على أقل من دولار في اليوم، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، شهد تاريخ هذا البلد حتى عام ١٩٢٤ ، سلسلة من الانتفاضات الشعبية التي عاد أغلبها إلى نزاعات سياسية والصراع على السلطة والأنظمة الدكتاتورية، إلى حد سيطر فيه الانقسام الوطني على أحداث القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وعادة ما روج قادة محليون لمثل هذه الانتفاضات والنزاعات، نظراً لغياب دولة قوية قادرة على إدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية اللازمة، وأيضاً على تمتين الهوية القومية للبلاد منذ استقلالها عن أسبانيا في عام ١٨٢١ .

يشرح المؤرخ والعالم الاجتماعي رونالدو سييرا، أن الانشقاق والتفتت هيمنا على البلاد حتى حرب عام ١٩٢٤ الأهلية، فقد كانت هندوراس فريسة للجماعات المسلحة المدعومة من زعماء سياسيين محليين وكبار ملاك الأراضي في مختلف الأقاليم.

وأضاف أن النزاعات والقلاقل الشعبية كان تخفي صراعات محلية على السلطة، وأن الأهالي كانوا ينخرطون فيها على أمل الحصول من أحد الزعماء على قطعة أرض أو مصدر للرزق. لكنها لم تكن حروباً أهلية بمعنى الكلمة حتى عام ١٩٢٤ حين خرج العنف السياسي عن إطاره المحلي لينتشر على الصعيد الوطني العام، إثر تزييف الحزب الليبرالي الحاكم لنتائج الانتخابات ضد الحزب الوطني المعارض.

بدوره، شرح الكاتب فينلندر دياث تشافيث، أن القلاقل الشعبية جاءت نتيجة للصراعات الدائرة حول ملكية أراضي البلاد، التي كانت تتركز في مساحات زراعية شاسعة في أيدي حفنة من كبار الملاك، على حساب غالبية الأهالي المحرومين.

أما المؤرخ مارفين باراهونا، مؤلف «هندوراس في القرن العشرين»، فقد ذكّر بأن الحرب الأهلية في عام ١٩٢٤ قد شملت عمليات قصف جوي على العاصمة، إضافة إلى قصف المدفعية والمدافع الرشاشة.

وتدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في هندوراس بحجة حماية مواطنيها. وتم التوقيع على اتفاقية سلام بين الأطراف المتحاربة، على متن قطعة بحرية حربية أمريكية مرابطة في ميناء أمابالا جنوبي البلاد.

لكن الوجود الأمريكي في هندوراس بدأ بصورة ملحوظة في القرن التاسع عشر، من خلال شركات الموز، وخاصة «يونايتد فروت كومباني» التي كانت تملك أو تسيطر على مساحات شاسعة من أراضي البلاد، وسككها الحديدية وموانئها.



كما تحكمت شركات الموز في الحكومة وخلقت نظام الحزبين السياسيين، ومولت كل منهما للتآمر على الحزب الآخر، وساندت قيام الدكتاتوريات في الثلاثينيات والأربعينيات. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٤٥ ، حيث مهد إضراب عام للعاملين قي قطاع الموز، لنشوء حركة اجتماعية.

● نشرة «آي بي إس»

واشنطن وسيؤول تبنيان «قوة ردع»

اعترفت كوريا الجنوبية بوجود اتفاق بينها والولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٢ لبناء «قوة ردع» في مواجهة تهديدات نووية وعسكرية من جانب كوريا الديمقراطية.

ونقلت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) عن مسؤول في وزارة الدفاع الكورية الجنوبية طلب عدم ذكر اسمه أن البلدين اتفقا على بناء قوة الردع المشتركة بحلول عام ٢٠١٢ في المحادثات الخاصة بمبادرة السياسة الأمنية مؤخراً.

وعقدت المحادثات في سيؤول كمتابعة لما اتفق عليه في أثناء القمة بين رئيس كوريا الجنوبية لي ميونغ باك والرئيس الأمريكي باراك أوباما الشهر الماضي.

ولفت المسؤول النظر إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تبقي كل تفاصيل الخطة سرية، مرجحاً أن تشكل وزارتا الدفاع فريقاً على مستوى العمل لإنجاز هذه الخطة.

وكان الناطق باسم وزارة الدفاع تاي وون جاي أعلن في مؤتمر صحفي يوم الجمعة ٢٠٠٩/٧/٢٤، أن الولايات المتحدة ستنشر قاذفات صواريخ وغيرها من الأسلحة الإستراتيجية.

وتعهد أوباما أثناء لقائه باك الشهر الماضي بأن تقدم واشنطن الدعم لكوريا الجنوبية ضد تهديدات بيونغ يانغ. يذكر أنه ينتشر في كوريا الجنوبية نحو ٢٨٥٠٠ جندي أمريكي نتيجة حرب التدخل الأمريكية بين الكوريتين التي انتهت عام ١٩٥٣ باتفاق هدنة، لا تزال التدخلات الأمريكية ذاتها تبقيه هشاً..!

رسالة وجهها أوليغ شينين للرأسماليين الروس قبيل ترشحه لرئاسة روسيا....

أيها الرأسماليون: أنْتُمُ الأكثرُ حاجةً إلينا! 2/2

أوليغ شينين - ترجمة قاسيون

مثلما كان أوليغ شينين في حياته الحزبية خصماً عنيداً لانقلاب الثورة المضادة، الذي قاده خونة الشعب غورباتشوف ويلتيسن وأتباعهما، كذلك هي مواقفه الفكرية والسياسية التي أعلنها منذ الانقلاب عام ١٩٩١ وحتى قبوله فكرة الترشح لمنصب الرئاسة مازالت تعري وتفضح حقيقة الرأسماليين الجدد في روسيا ومختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وعندما وجه شينين رسالته إلى الرأسماليين الروس وخدم الرأسمالية العالمية، أظهر كذلك جذرية عدائه للرأسمالية العالمية كنظام استنفذ دوره التاريخي، ووضع لنفسه هدفاً - بعد رفض الشيوعية - هو الجشع وعدم الشبع الأبله والبهائمي.

مشكلات القيادة

عندما تعمل سنين طويلة على تنظيم التأمين الحياتي للناس وتنظيم القطاعات الاقتصادية في البلد، فإنك سوف تفهم كم يلزم من عقل ومعارف وقوى للقائد كي يشكل الخبرات المادية، ولكي يرتِّب الأمور بالشكل الذي يضمنُ التطور الروحي للبشر ويعزِّزُ ثقتهم بمستقبلهم. إنَّ القائمين على تنظيم الإنتاج هم القوة الرئيسية في أي بلد. فهم من حيث حجم المعارف التي يمتلكونها ومن حيث قدرتهم على استخدامها عملياً يتفوقون بكثير على هؤلاء الذين مَلَلْنا من رؤيتهم على شاشات التلفزة والذين يسمُّون أنفسهم سياسيين وخبراء وأصحاب مذاهب وصحافيين ومحللين.. بسبب تفاهتهم الفكرية.
ليس سراً أنَّ البعض يحاولُ جاهداً أنْ يفرضَ على المجتمع فكرةً مفادها أنَّ أيّ شخص يرغبُ في القيادة يمكنه أنْ يصبح قائداً. في الحقيقة بعد أنْ رأينا غورباتشوف الضعيف الإرادة والثرثار والخائن، ويلتسين المدمن على الخمور، وغايدار الأبله، وتشوباص المكروه من الشعب.. وآخرين ممَّن أرادوا الوصول إلى القيادة، تَشَكَّلَ رأيٌ مفادهُ أنَّ تلك الفكرة صحيحة، وعلى الأخص عندما ينظرون إلى مكان القائد على أنه ليس عملاً شاقاً وإنما على أنه معلَّفٌ مليءٌ بالامتيازات. إنَّ كلَّ هؤلاء الذين ينادوَن بإعادة البناء (البيرسترويكا) والديمقراطية لم يبنوا شيئاً، بل هدموا كلَّ شيء، وسرقوا كلَّ شيء. إنَّ الهَدْمَ شيء والبناء شيء آخر. من الممكن تكليفُ الأبله بهدم أي شيء. والأبله مناسب أكثر لتنفيذ هذا الدور لأنه لا يفهم ماذا يفعل.
أكّدت الإحصائيات أنه حتى عام ١٩٩٠ كانت اليابان هي الدولة الوحيدة في العالم التي سبقت الإتحاد السوفييتي من حيث وتيرة النمو الاقتصادي. حتى أنَّ المجلة السنوية الرسمية الروسية الحديثة التي تَدَّعي أنها ديمقراطية أكَّدت أنه في عام ١٩٩٠ كان يعيش في روسيا السوفييتية ١٤٨ مليون شخص، وكان الناتج الإجمالي الداخلي هو ١١٠٢ مليار دولار أمريكي (الرقم مُخَفَّض ولنأخذ الرقم الرسمي). في هذا العام كان معدَّلُ دخل الفرد في روسيا السوفييتية هو ٧٤٤٦ دولار. أما في كوريا الجنوبية في العام ١٩٩٠ نفسه فكان معدَّلُ دخل الفرد هو ٥٩١٥ دولار. أي أنَّ متوسط دخل الفرد في روسيا السوفييتية كان يزيد عن متوسط دخل الفرد في كوريا الجنوبية بنسبة ٢٦ ٪.
بينما في عام ١٩٩٣ بلغ متوسط دخل الفرد في روسيا في ظلِّ إدارة ما يُسمَّى بالثوار الديمقراطيين ١٢٤٣ دولارَ، أي أقل بمقدار ٦ مرات عمّا كان عليه الوضع في عام ١٩٩٠، وأقل بمقدار ٦ مرات عمّا هو عليه الوضع في كوريا الجنوبية عام ١٩٩٣.
وحسب معلومات وكالة الاستخبارات المركزية، في عام ١٩٩٩ بلغ متوسط دخل الفرد في روسيا ٤٢٠٠ دولار، بينما في كوريا الجنوبية ١٣٣٠٠ دولار.
فلو بقيت روسيا سوفيتية ولم يُشرف على إدارة اقتصادها البلهاءُ والأغبياءُ لما كان هناك أي أساس للاعتقاد بأنَّ تناسب عام ١٩٩٠ كان سوف يتغيرُ بشكل كبير ليس لمصلحة الإتحاد السوفييتي، أي أنَّ متوسط دخل المواطن الروسي اليوم كان أكبر بمقدار الربع من متوسط دخل المواطن في كوريا الجنوبية، أو ضمن حدود ١٦٠٠٠ دولار، وهذا الرقم أكبر بأربع مرات من الرقم الحالي في ظلِّ إدارة الليبراليين المشوهي العقول.
لا أحدُ من الليبراليين المتحمسين فَسَّرَ لنا الفائدة من نتائج حكمه على مدار ١٥ سنة، ولم يشرح للشعب لماذا الحياة بفقر أكبر بمقدار ٤ مرات أفضل من الحياة بغنى أكبر بمقدار ٤ مراتً.
ولقد عبَّرت غرفة الحسابات الروسية عن بالغ أسفها نظراً لأنَّه حتى بداية هذه الألفية مازال متوسط استهلاك اللحم ومشتقاته أقل بمرتين عمَّا كان عليه الوضع في روسيا السوفييتية عام ١٩٩٠ (٤٠ كغ بدلاً من ٧٠ كغ). غير أنَّ هؤلاء المُنحطِّين مازالوا يحاولون إقناع الشعب بأنَّ الوضع إبَّان الإتحاد السوفييتي كان سيئاً لأنَّ الشيوعيين اللعينين على حدِّ قولهم كانوا يتوازعون فيما بينهم المنتجات بموجب البطاقات. لقد سبق لي أنْ قلت بأنَّ هذه النماذج من الناس قادرة فقط على الثرثرة اللامسؤولة والكذب الصريح لا أكثر.

هل سنقومُ بمصادرة ممتلكاتكم فوراً؟

«أيها الرفاق الرأسماليون» وخَدَمُ الرأسمال! أنا شيوعي وسأبقى كما أنا. ولهذا السبب لم، ولن أحبَّكم. أنا وشعبي نريدُ منكم أنْ تبقوا على أقل تقدير حتى بداية الانتقال إلى بناء الشيوعية، لكي لا نسمَح بتكرار انهيار الاقتصاد الوطني.
لقد قمتم بتهريب رؤوس أموال كبيرة إلى الخارج، وإذا صادرنا ممتلكاتكم هنا، فإنكم سوف تلحقون بأموالكم في الخارج. هناك بدون حماية روسيا سوف تصبحون بلا أية حماية، ولكن للأسف أنتم لا تفهمون ذلك. أنتم تعتبرون أنَّ هذه الأموال هي أموالكم الخاصة، أمَّا أنا فأعتبرها أموال الشعب.
وإذا وجَّهتم هذه الأموال لخدمة روسيا فإنني سوف أعتبرها أموال الشعب، ولكنَّها موجودة تحت إشرافكم، وبإمكانكم أنْ تواصلوا اعتبارها ملكاً لكم إذا كان هذا يعجبكم. ففي نهاية المطاف جميع أموال الشعب موجودة تحت إشراف موظفين حكوميين. فما المانع أنْ يبقى قسمٌ من هذه الأموال تحت إشرافكم. بأي شيءٍ الموظفون الحكوميون أحسن منكم؟
ولكن إذا واصلتم اعتبار هذه الأموال هي أموالكم، فما العمل إذاً؟ الجواب عندكم. لنفترض أنَّ رجل أعمال محنَّكاً سرق أموالكم ورفض إعادتها لكم، ثمَّ اتخذتم كلَّ الإجراءات الممكنة ولكن بلا فائدة. ماذا تفعلون في مثل هذه الحالة؟ سوف تبحثون عندئذ عن قاتل مأجور. لا أعتقد أنَّكم تفترضون أنَّ الحكومة الشيَوعية والشعب الروسي الذي يقف خلفها أغبى منكم أو أقل حسماً منكم؟
إنَّ مشكلة الشيوعية ليست في القاعدة المادية – الفنية، وإنما في الناس أنفسهم وفي وعيهم. لقد كان مجتمعنا أكثر شيوعيةً في عام ١٩٤١ علماً أنَّ القاعدة المادية – الفنية آنذاك كانت أضعف من اليوم بعشرات المرات. أما بالنسبة لتربية الناس فهذه عملية طويلة جداً وليست بالسهلة على الإطلاق، وهي غير مرتبطة بشكل مباشر بالاقتصاد. فقبل تكَوُّن ذلك المجتمع الذيِّ يُصبِحُ فيه العملُ هو مصدرُ السعادة للناس، ويُصبِحُ فيَه الدافعُ المادي غيرُ لازم، لا يمكن إطلاقاً الحَديث عن مساواة في المداخيل.

السوابق..

هل يُعقل إقامة اتفاق بين الشيوعي والرأسمالي؟ في الحقيقة نحن نعرف ونشاهد مثل هؤلاء الشيوعيين، ولكن السؤال هو: هل يوجد على وجه الأرض مثل هؤلاء الرأسماليين؟
بعد الحرب الأهلية ١٩١٨ – ١٩٢٠ والمحاولات المتواصلة لأصحاب الملكية في روسيا للإساءة إلى الاتحاد السوفييتي (مَنْ يريد أنْ يطَّلِعْ على قضية عمال المناجم فليَطَّلِعْ) كان من الطَبيعي أنْ تنحرف الدعاية السوفَييتية لجهة تشويه صورة الرأسماليين. ولكن في الحقيقة لم يرفضوا كلُّهم بناء الشيوعية. فعلى سبيل المثال العديدُ من أصحاب معامل النسيج استمروا بالعمل في معاملهم بصفة مدراء سوفيات، وقادوا معاملهم إلى حين خروجهم على المعاش. وبالمناسبة، يُقال إنَّه عندما حلَّ مكانهم مدراء جُدد، اشتكى العمالُ القدامى من أنَّ النظامَ كان أفضل أثناء وجود أصحاب المعمل القُدامى.
في عام ١٩٤١، وتحسباً من سقوط موسكو بيد الألمان، حضَّرَت اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية



في العاصمة شبكة تجسس سوفيتية من أجل تنفيذ أعمال التخريب والاستطلاع ضد الغزاة. وبإمكانكم الإطِّلاع على وثيقة كوبولوف لكي تعرفوا مِنْ هم الذين تطوعوا للقيام بهذه المهمة المحفوفة بالموت. نذكر منهم على سبيل المثال العميل – ليكال – صهرُ المالك السابق لمعمل بروخوروف للنسيج والعمَيل – كاكو – صاحب مطعم سابق الذي تطوَّع للبقاء في مؤخرة العدو من أجل تنفيذ أعمال التخريب والاستطلاع والعميل – البنَّاء – رجل أعمال ضخم سابق كان يمتلك قبل الثورة رأسمالاً قدره ٥٠٠٠٠٠ روبل والعميل – القوقازي – تاجر ضخم سابق في موسكو.
يوجد بينكم العديد من الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي السوفييتي، وبالتالي من المفترض أنَّكم تعرفون ماذا يعني بالنسبة للحركة الشيوعية صاحبُ معمل الورق في مدينة مانشستر فريدريك إنجلز. وهناك الكثير والكثير من الأسماء الأخرى.
لمَنْ، حسب رأيكم، تعود المبادئ الحيوية التالية: «الربح المعتدل عادل، أما الربح العالي غير عادل»، «ضَع العمل من أجل الفائدة العامة فوق المنفعة الشخصية»، «بدون ربح لا يمكن أنْ تَصْمُدْ أيةّ قضية»؟.
في الحقيقة لا يوجد في الربح أي شيء مشين. عندما تجلبُ المنشأةُ المنظَّمةُ بشكل جيِّد فائدةً كبيرةً يجب أنْ تجلبَ دخلاً كبيراً، وَسوفً تجلبُ مثل هذا الدخل حتماً. ولكن يجب الحصول على الأرباح بنتيجة القيام بعمل مفيد لا أنْ يكون الربحُ هو الأساس في هذا العملً.
لكن العملُ شيءٌ والمضاربةُ شيءٌ آخر. لا يوجد أي قاسم مشترك بين المتاجرة بالمنتوجات الجاهزة والعمَل. فالمتاجَرة بالمنتوجات الجاهزة هي عبارة عن نوع من أنواع السرقة المحتشمة لا أكثر ولا أقل، ولا يمكن القضاء عليها من خلال القوانين. الرأسماليون الذين أصبحوا كذلك بفضل المتاجرة بالأموال هم شرٌ محتمٌ مؤقت.
الاهتمام برفاهية البلد – واجبٌ على كلِّ فرد فينا. في هذه الحالة فقط سوف تكون الأمور صًحيحة ومضمونة.
العمل هو مبدأ الشؤون الاقتصادية.. المبدأ الأخلاقي هو حق الإنسان في عمله.
إنَّ النظام الحالي لا يعتمد إجراءات بشأن زيادة إنتاجية العمل. إنَّه يستغل نتاج كدح العمال. ولاتوجد أية خطة لزيادة إنتاجية العمل.
مَنْ هو، حسب رأيكم، الإنسان الذي كَرِهَ المتاجرين بالمنتوجات الجاهزة والذي أَكَّدَ أنَّ مَنْ لا يعمل لا يَحقُّ له أنْ يأكل، ومنْ كلِّ شخص حسب إمكاناته ولكلِّ شخص حسبَ عمله، وأنَّ الاقتصاد يجب أنْ يكون مُخَطَّطاً. هل هو إنجلز؟ أم لينين؟ أم ستالين؟
لا، إنَّ هذه المبادئ كان ينادي بها الرأسمالي في جميع العصور والشعوب، الرأسمالي الذي بدأ بتكوين ثروته من الصفر بدون سنت واحد، ولكنه شكَّلَ أولَ عربة بضائع، وافتتح نظام الإنتاج بواسطة خط التجميع – إنه هنري فورد.
ولكن للأسف، الرأسماليون في بلدنا يقتدون برجال الأعمال المعتوهين الجشعين والسفلة والأغبياء البهائميين، علماً أنه بإمكانهم الاقتداء بأمثلة من داخل بلدنا وفي الخارج.

الاشتراكية المقبلة

ينبغي عليكم أنْ تتساءلوا: ما هذا النظام الذي السلطة السياسية فيه بيد الشيوعيين ويُسْمَح فيه للرأسماليين بالإشراف على الاقتصاد؟
سوف تكون هذه المرحلةَ انتقالية، وسوف تستمرّ إلى أنْ تُصبح الأغلبيةُ المطلقة من سكان وطننا شيوعيين من حيث معتقداتهم وليس من حيث وجود بطاقة حزبية لديهم. وبعد ذلك الناس أنفسهم هم مَنْ سيقررٌ ما ينبغي فعله لاحقاً.
وخلال المرحلة الانتقالية هذه سوف يجري العمل، إنْ شئتم، بموجب مبدأ هنري فورد: «ضَعِ العمل من أجل الفائدة العامة فوق المنفعة الشخصية... يجب الحصول على الأرباح بنتيجة القيام بعمل مفيد لا أنْ يكون الربحُ هو الأساس في هذا العَمل...ً الإهتمامُ برفاهية البلد - واجبٌ على كلِّ فرد فينا ...لا مكان في المجتمع المتحضِّر للطفيليين».
توجد لديكم مشكلةٌ أخرى هي عدم الشرعية المبدئية. أريدُ أنْ أُذكِّركم بأنَّ الشرعية بمعناها الديمقراطي، هي عندما تفعلُ السلطةُ الشيءَ الذي يُصادقُ عليه الشعبُ. لقد عبَّرَ شعبُ الاتحاد السوفييتي عن إرادته خلال الاستفتاء الذي جرى في ١٧ آذار ١٩٩١، وقد طلبَ الشعبُ آنذاك من السلطة المحافظة على بقاء الاتحاد السوفييتي.
غير أنَّ السلطةَ بَصَقَتْ على الدستور وعلى القانون وهدمت البلد. وبعد ذلك كَرَّت المسبحة، وتوالت الأعمالُ غير الشرعية للنظام الَذي خدعَ الشعبَ بكلِّ وقاحة لدرجة تقشعرُ لها أبدانكم وأبدان شعوب العالَم قاطبَةً عندَما تسمعون اعترافات رجالات هذا النظام.
غير أنَّ هذا النظام هو الذي ساعدكم على نهب خيرات الاتحاد السوفييتي. هذه هي الحقيقة التي لا مَفَرَّ لكم منها ولا بأية حال من الأحوال. أنتم لصوص في نظر الشعب وفي نظر العالم أجمع. تَذَكَّروا دائماَ أنَّه إذا سلبتم بيتَ أحد من المواطنين من خلال صفقةٍ مشبوهةٍ مع عُمدةً مدينة مجرم (غير شرعي) مثلاً، فإنَّكم مهما حصلتم لاحقاً على وثائق من هذا العُمدة فإنَّكم سوف تبقون في نظر الجميع لصوصاً، وسوف يبقى أبناؤكم مُلاكاً غير شرعيين وأبناء لصوص. لا مَفَرَّ لكم من هذه الحقيقة.
باعتبار أنَّ انقلاب عام ١٩٩١ سمحَ لكم بنهب الممتلكات العامة تَصَوَّرَ الكثيرون منكم أنَّ هذا كان ثورةً لمصلحتكم. أنتم مخطئون جداً. لقد كانت هذه ثورة مضادَّة للطفيليين وثورة مضادَّة للقوميين والبيروقراطيين الذين انكشفوا في الاتحاد السوفييتي، وقد قاموا بذلك ليس من أجلكم وإنما من أجل منافعهم الذاتية. افهموا جيداً، إنَّ الشيء الرئيسي الذي يهمهم ليس أنتم ولا الرأسمالية، وإنما أطماعهم فقط.
سوف يبقى الوضعُ كذلك إلى أنْ نُقرِّرَ، نحن الشيوعيون، وضعَ حدٍّ لهذه المسالة. أنا لا أقصد أولئك الذين يُسمُّون أنفسهم بالشيوعيين وهم الآن جزءٌ من هذا النظام، وإنَّما نحن الذين لم نعترفْ يوماً بشرعية هذا النظام. القضية هي أنَّ جميع ممتلكات الاتحاد السوفييتي قد تَشَكَّلَتْ بجهد الشعب وتحت قيادتنا نحن – تحت قيادة حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي - حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلشفي) – الحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) – الحزب الشيوعي لعموم روسيا (البلشفي) – الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي. فلو كان النظامُ الحالي شرعياً لما كانت هناك مشكلة، ولكن بما أنَّه ليس شرعياً فنحن، إنْ لم نقل نحن أصحاب الملكية، الوحيدون الذين لهم الكلمة الفصل في هذه المسألة. وإذا كُنَّا نحن الشيوعيين الورثة الشرعيين للحزب الشيوعي السوفييتي وللاتحاد السوفييتي نُقرُّ لكم بحقكم في التصرف بهذه الممتلكات، فإنَّ الذَي سوف يدافعُ عنها هنا في روسيا وفي الخارج ليس حُرَّاسُكُم الشخصيون ولا حتى الدولة، وإنَّما الشعبُ بأكمله.

ماذا أُريدُ منكم؟

لا تضعوا أيديكم على محفظة نقودكم، فشينين ليس بحاجة لأموالكمَ. شعبنا هو من يحتاج لأموالكم، أما أنا فبحاجة لرأيكم.
بالتأكيد يوجد بينكم الكثيرون الذين لا يطيقون سماعي، وإذا حاولوا سماعي فإنهم لا يفهمونني. وبالتأكيد في حال وصول الشيوعيين إلى السلطة سوف تكون لدى هؤلاء رغبة وحيدة هي المقاومة بشتى الوسائل. بالطبع، ليس من الصعب مصادرة أملاك مثل هذا الرأسمالي وإعطائها لمَنْ سيخدمُ الشعبَ!
مهما كنتَ سيئاً وابن حرام أيها الرأسمالي فنحن نُفَضِّلُ ألا ندفَعك للقيام بتصرفات سيئة. ولكن ماذا يجب أنْ يدخل من ناحية المصلَحة المَادية في اتفاقنا كي لايكون لدى الرأسماليين وخدمهم أيّ عذر معقول للاستياء؟ كيف ينبغي علينا تنظيم الخطة الحكومية؟
ها قد مرَّت عشرون سنة، والبلهاءُ يتنافسون فيما بينهم حول تفسير مفهوم اقتصاد السوق، لدرجة أنَّهم اخترعوا شعارهم الخاص بهم: «السوق يُنَظِّمُ كلَّ شيء»! هذا مثالٌ واضحٌ جداً على أكبر بلاهة سوقيةٍ.
جورجً غيلبريت- أشهر رجل اقتصاد وعالم في العالم الرأسمالي – كتبَ الآتي: «الذين تحدثوا عن العودة إلى السوق الحر زمان سميث ليسوا على حق لدرجة يمكنُ معها اعتبار وجهة نظرهم هذه انحرافاً نفسَياً للطبع الإكلينيكي».
إبَّان الإتحاد السوفييتي وقبل مرحلة البيروسترويكا، كان الجزءُ الأساسي من وسائل الإنتاج ملكيةً حكوميةً، ولم يكنْ بالإمكان أنْ تكون هذه المنظومةُ غير مُخطَّطة لكي تستطيعَ حلَّ العديد من المسائل والقضايا بنجاح.
في المجال الاجتماعي التعليم والرعاية الصحية المجانية (أي على حساب الدولة الاشتراكية) وتأمين السكن والأسعار الرمزية للشقق والمعالجة الصحية السنوية لجميع أفراد الأسرة من صندوق الاستهلاك الاجتماعي - كلُّ هذا يعني فيما يعنيه التحوُّل التدريجي عن سياسة السوق.
الاقتصاد اليوم في البلدان الرأسمالية المتطورة إمَّا أنَّه مُخَطَّطٌ على المستوى المحلي كما هي الحال في أفضل النقابات العالمية، وإمَّا أنَّه أحمقٌ كما هي الحال في روسيا اليوم.
إنَّ المالكَ لايعمل عادةً دون خطَّة، والمالكُ هو الدولة وحكومتها، ولهذا السبب فإنَّ عدمَ وجود خطَّة حكومية اليوم في روسيا يعني أنَّه لا يوجد فيها مالك، وإنَّما يوجد طُفيليٌ ينهبُ المؤسسة والإنتاج المتروكين لمشيئة القدر. ■■

لا أحد من الليبراليين الحاكمين يجرؤ على تفسير ما فعلوه طوال ١٥ سنة.. أو يشرح سبب الإصرار على أن الحياة بفقر أكبر بمقدار ٤ مرات زمن الانهيار والليبرالية، أفضل من الحياة بغنى أكبر بمقدارً ٤ مرات زمن الاتحاد الًسوفييتي!!

إنَّ عدم وجود خطَّة حكومية في روسيا اليوم يعني أنَّه لا يوجد فيها مالك وإنَّما يوجد طُفيليٌ ينهبُ المًؤسسة والًإنتاج المتروكين لمشيئة القدر.

فيصل درّاج:
عندما أهزم أكثر سأترك النقد الأدبي وأكتب رواية!!

◄ حوار: رائد وحش

نعرف د. فيصل دراج ناقداً ومثقفاً مواظباً على تقديم ما هو طازج وفكري في الصحافة العربية، ونعرف قسماً كبيراً من كتبه، وعلى وجه الخصوص تلك التي كتبها في نقد الرواية، لكننا لا نعرف من هو هذا الرجل، ولا نعرف شيئاً عن حياته..

السؤال الأول: «من أنت؟؟» كان يحتاج من المساحة ما يعادل ما للحوار ككل، لكن نظراً لضرورة الجواب، فإننا سنقدمه بشكل ملخص: ولد في (فلسطين - صفد - الجاعونة ١٩٤٣)، وفي شهر أيار ١٩٤٨ هاجر طفلاً إلى جنوب لبنان، ثم انتقلت الأسرة إلى حوران، ثم إلى قرية «الجويزة» في القنيطرة، وبعد مرور ثلاث سنوات رحلت العائلة إلى دمشق لتسكن في حي الأكراد، وما يذكره د. فيصل أن بيتهم كان يطل على بيت تبين له فيما بعد أنه بيت خالد بكداش، وكان الصغير وقتها يضع سلماً ليتسلق الجدار ويستمع إلى خطابات الشيوعيين، وأصبح هذا المنظر جزءاً من ذاكرة الطفولة التي امتزجت فيها حالة اللجوء بالمكان الذي تختلط فيها العربية والكردية، وهذا ما جعله يشعر لفترة طويلة أن قربه من الشام رمزي-حكائي، ولازمته هذه الصورة لفترة طويلة..

بعدها انتقلت العائلة للإقامة في مخيم اليرموك، وتنقل هو بين مدارس دمشق، حيث كان جو الطلبة مسيّساً جداً، وفي الجامعة كان التسييس أوسع وأرحب، وبحسب ما يقول: «كان أولاد العائلات الدمشقية التقليدية هم فقط من لا يتعاملون بالسياسة، أما بقية الطلاب من فلسطينيين وسوريين من كل المحافظات فكانت لديهم انتماءات سياسية، وأهمية هذا تكمن ليس في التسييس بل في وجود حاضنة مثقفة، فالشيوعي يقرأ أدبيات الماركسية اللبنانية، والقومي العربي يقرأ ساطع الحصري وقسطنطين زريق..الخ».

في نهاية الستينيات ذهب إلى فرنسا، وهناك سجل رسالة دكتوراه عن اغتراب ماركس الشاب. وقد أتاحت له باريس أن يكون لصيقاً بالكتب، حيث استفاد من تجربة الثقافة الفرنسية التي أتاحت له الرحابة في التفكير. بعدها عاد إلى بيروت التي كانت تشهد جواً ثقافياً غنياً. وعمل في دائرة الإعلام التابعة لـ«منظمة التحرير الفلسطينية» مدة ستة أشهر، ثم عمل مع مركز «الأبحاث الفلسطينية» الذي كان يديره أنيس صايغ، وتعاون مع مجلتي «الحرية» و«الطريق». وفي لبنان تعرف إلى محمد دكروب وكريم مروة ومهدي عامل وحسين مروة. ولعل تجربة بيروت هي «أساس تعاملي شبه الجدي مع الكتابة» كما يقول.

ثم جاء قرار الاستقرار في بيروت إلى أن جاء الاجتياح الإسرائيلي، ليذهب إلى تونس، وبعدها تجوّل بين البلدان الأوروبية، ليختار في النهاية التنقل بين دمشق وعمان.

●كيف استطعت أن تربط بين النقد الأدبي والماركسية؟؟

على الرغم من أنه يقال دائماً بأن النقد الأدبي هو الجانب الأضعف في الماركسية، فانا أعتقد أن الجانب الأكثر تنوعاً وغزارة وإشراقاً في تاريخ الماركسية هو النقد الأدبي، ولا أعني هنا الماركسية «الرسمية»، فمن خارجها ظهرت مجموعة مهمة من المساهمات سواء كانت من الماركسيين الألمان أو الإيطاليين أو الفرنسيين، لا أريد أن أثقل على القارئ بكم من الأسماء، لكن هناك أمران أساسيان، أولهما أن فكرة الثقافة هي مشروع للتحويل الاجتماعي تجعل أي ماركسي يتعامل مع الأدب كجزء من الممارسات الثقافية الداعية إلى التحول الاجتماعي، الأمر الآخر أنه لا يوجد فيلسوف ماركسي كبير لم تكن الممارسة النقدية الأدبية مُدرجةً في بحثه الفلسفي، ولم يعط مكاناً واسعاً للأدب في عمله النظري، سواء كان لوكاتش أو بلوخ أو غلودمان..

أثناء عملي على أطروحتي كانت هذه الأمور تمر معي باستمرار، وبالتالي كنت أدرس الفلسفة وكنت أدرس معها ضمنياً المنظور الماركسي للأدب والفن، وهو منظور متنوع جداً، وغالباً جاءت المساهمة الكبرى من الماركسيين غير الحزبيين مثل فالتر بنيامين ومدرسة فرانكفورت، وطبعاً كان هناك بعض الحزبيين اللامعين مثل الإنكليزي كريستوفر غولدمان الذي مات وعمره ٢٩ سنة. إضافة إلى كل ذلك الماركسية لا تزال حتى اليوم أحد المنابع الأساسية في النقد الأدبي المعاصر، يكفي أن تنظر إلى أشهر ناقد أمريكي فريدريك جيمسن، وكذلك الماركسي الانكليزي تيري إيغلتون، وحتى إدوارد سعيد كانت عنده إحالات مستمرة إلى غرامشي.

●تلح كثيراً على طه حسين ونجيب محفوظ.. ألم يتمّ تجاوزهما برأيك؟؟

طه حسين يعني الاتساق.. هو المثقف العربي الوحيد الذي قدّم منظوراً واضحاً ومتكاملاً ولا مساومة فيه من أجل اقتراح مجتمع عربي حداثي ديمقراطي علماني. الميزة الأخرى لديه هي تقديمه منظوراً جديداً وشجاعاً جداً في التعامل مع الماضي، وتفريقه ما بين الماضي كمجموعة من القصص والحكايات والسرديات والحقائق والأكاذيب، وما بين التاريخ الذي ينبغي أن يكون نوعاً من البحث العلمي المستند على معايير، وأيضاً ضرورة التحرر من الماضي من أجل الانطلاق نحو المستقبل، وأشير هنا إلى كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» الذي لقي نقداً شديداً في زمانه، وخاصة من ساطع الحصري، ولكنني اعتبره أهم مشروع ثقافي سياسي قدمه مثقف عربي في القرن العشرين، ويتجاوز في أهميته أي مشروع آخر قدمته الأحزاب السياسية. وأيضاً هناك كتابه الذي لا يلتفت أحد إليه الآن: «الفتنة الكبرى»، وهو أهم كتاب عربي في القرن العشرين لأنه قدّم رؤية واضحة موثقة بالتاريخ الإسلامي، وخاصة ما يسمى بـ«التاريخ الراشدي»، وبيّن ما هو إيجابي فيه، ومتى انتهى هذا التاريخ وعاد العرب إلى جاهليتهم الأولى كما كان يقول. طبعاً الميزة الثالثة لطه حسين أنه بقدر ما كان مثقفاً شجاعاً ولامعاً وغير مساوم ومشرق الفكر ومجدداً بقدر ما أصبح مخذولاً ومهزوماً في السبعينيات، وخاصة من أنصار الثقافة النفطية والدولار النفطي الثقافي الذي شوّه بما لا يحتمل صورة طه حسين، والذي أساء إلى كل الثقافة العربية، والذي لم يقدم بديلاً عن حسين إلا مجموعة من المرتزقة والمتكسبين والملفقين.

بالنسبة لي هناك وجهان لطه حسين، الأول هذا المثقف الصادق الجريء، والثاني هزيمته المدوية، وطبعاً بدائل طه حسين وهم مجموعة من أقزام المفكرين.

أما بخصوص نجيب محفوظ فأنا مبهور بمجموعة أمور، أولها مساحة البصيرة الفكرية عنده، فهو بدأ بمنظور يساوي بين السلطة والشرع في بداية أعماله عام ١٩٣٧، وبقي مصراً على هذا المفهوم إلى أن مات، ليس بمعنى التكلس وإنما بمعنى أنه قدّم منظوراً صحيحاً، إضافة إلى ذلك هو صورة للمثقف الحديث في إطار الاختصاص، وبوعيه التاريخي بأن الرواية تتجاوز الشعر بما لا يقاس، وبمنظوره للعالم على أساس أن تحرير الإنسان يحتاج إلى سلطة ديموقراطية، وبمفهوم المصادفة واللامتوقع.. أكثر من عبر عن مفهوم الحداثة في إطارها الروائي هو نجيب محفوظ، فإذا كان طه حسين قد عبر عنها بكتابات أدبية وتاريخية فمحفوظ رفعها إلى المستوى الأعلى: الرواية، إضافة إلى أنه أعاد تأسيس الرواية العربية عدة مرات. بدأ بالمرحلة التاريخية، ثم أعاد تأسيس روايته على أسس واقعية في الأربعينيات، ليعيد تأسيسها في زمن القمع عندما استعمل الأمثولة والحكايات الشعبية والنص الديني في «أولاد حارتنا»، ثم لاحقاً في «الحرافيش»، ومع البدايات الخائبة للسلطة الوطنية أعاد تأسيسها في الستينيات في إطار البطل المغترب ورواية الأفكار «اللص والكلاب» و«ميرامار».. بهذا المعنى لم يكن فقط رائد الرواية العربية الأكبر وإنما رائدها ومجددها، على الأقل لثلاثة أو أربعة أجيال، طبعاً هناك عنصر هام هو تلك النزاهة العالية في شخصيته، فقد كان يكره السلطة وطقوسها، وكان مصراً على أن يكسب حياته من قلمه إلى نهاية الستينيات.. هذا التكامل المعرفي والأخلاقي والإبداعي هو ما يشدني إلى طه حسين ونجيب محفوظ.. طبعاً السؤال هل تم تجاوزهما هو سؤال ليس له معنى على الإطلاق، إن أردت أن تتجاوز منجزاً ثقافياً يجب أن تقوم بنقده نقداً موضوعياً وعلمياً وتقدم بديلاً أكثر مواءمةً، أكثر علميةً، أكثر تاريخية من مشروع طه حسين، وهذا لم يحصل. كذلك لم يتجاوز أحد نجيب محفوظ. في أحسن الحالات المبدعون الروائيون العرب مثل جمال الغيطاني الذي أحمل له قدراً كبيراً من المحبة، هو اشتقاق مبدع لنجيب محفوظ، واستمرار للمحفوظية في شكلها المبدع ولكن ليس في إطار التجاوز.

●هل جاء اهتمامك بالرواية نتيجة انهيار طموحاتك الفكرية؟؟

بمعنى ما نعم. كان طموحي عندما كنت شاباً، في زمان غير هذا الزمن، أن أكون مثقفاً فاعلاً في حزب سياسي، وأن أكرّس معرفتي، صغيرة كانت أم كبيرة، من أجل تغيير المجتمع، ولكن بعد تجربة عملية اختلفت إلى، وليس اختلفت مع، مجموعة من الأحزاب، ووجدت أن هناك نوعاً من التزمت والانغلاق وضيق الأفق، والتنكر للثقافة والتطير منها، فابتعدت، إضافة إلى شيء مهم جداً وهو أن هزيمة ٦٧ هزمت معها جميع المشاريع الوطنية العربية، وما مأساة منظمة التحرير الفلسطينية في فضائلها ورذائلها إلا لكونها جاءت بعد ٦٧، حيث أرادت أن تكون حالة ثورية في ظل هزيمة عربية شاملة، ولكونها لم تستأنف ما كان مضيئاً في التجربة الكفاحية العربية وإنما تعلمت كل ما هو سلبي وسيء من الأنظمة المهزومة لتصبح في النهاية مشروعاً سياسياً مهزوماً، لهذا بدأت أذهب إلى المتخيل، إلى شيء بديل، شيء مواز، فالرواية هي من ناحية المتخيل، وهي أيضاً عمل أدبي فكري نقدي بامتياز، إضافة إلى أنني أجعل نقد الرواية مناسبة لأكتب ما أريد أن أقوله في جميع المجالات. بدأت في نقد الرواية عام ١٩٧٠، واستطعت أن أجد صيغة أجعل فيها الرواية مجالاً استولد منها ما أريد على المستوى السياسي والثقافي، وأيضاً اربط هذا الشيء بالبنية الفنية العامة، خاصة أنني أعتقد أنه لا توجد نظريات مسبقة، فكل عمل روائي جيد يفرض على الناقد أن يستولد من هذا العمل بالذات معاييره وشكل قراءته.

انزياحي إلى النقد الروائي هو تعبير عن هزيمة في التجربة السياسية، وعندما أهزم أكثر سأترك النقد الأدبي وأكتب رواية. وتراكم الهزيمة أمر محتمل كما أعتقد.

●كيف تنظر إلى المشهد الروائي العربي الجديد؟؟

مشهد إيجابي. التحولات الاجتماعية تؤدي إلى إسقاط أشكال أدبية واستيلاد أشكال جديدة. أعتقد أن ما هو إيجابي في إطار الحركة الروائية العربية هو هذا الحدس، أن هناك فترة فرضت أشكالاً معينة ثم انتهت وجاءت مرحلة مختلة كلياً تحتاج إلى شكل جديد. يضحكني أن أقرأ مجلة فيها فصل من رواية بطلها إيجابي، لأنها مرحلة وانتهت. أو أن تستمر رواية العائلة، فالتفسخ الاجتماعي لا يسمح بأن تجعل المفهوم العائلي محور الرواية كما فعل نجيب محفوظ في الأربعينيات. حالياً هناك التشظي والخراب والدمار وينبغي أن يعبّر عنها من خلال المنظور واللغة والبنية الروائية، وبالتالي سيكون هناك تراكم يعيد تأسيس الرواية العربية من جديد في الألفية الثالثة، ولو لم يحدث هذا التحول في الكتابة الروائية لما كانت لدينا كتابة، وكل ما هناك السخف وإعادة إنتاج الماضي.

●في كتابك «بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية» تناولت اختلال العلاقة بين السياسة والثقافة على الساحة الفلسطينية.. الآن كيف تنظر إلى هذا الاختلال؟؟

الآن لا يوجد لا ثقافة ولا سياسة. كان عندنا مفهوم الموالاة، وهو من أفقر وأبأس المعايير التي يمكن أن تعاير بها عملاً ثقافياً، للأسف كانت عندنا الموالاة أو التحزب، كما لو أن الموالاة موهبة، فالموالي هو الموهوب والمليء بالإمكانيات المتعددة، وغير الموالي فقير ثقافياً، وهذا منظور لا أخلاقي وانتهازي، فقد أنفقت أموال هائلة على أناس لا مواهب لديهم ولا أخلاق، واستبعد المشروع الثقافي. هناك نقطة أخرى: لا وجود لثقافة إلا في إطار سياسة ثقافية واضحة، ولكن عدم وجود سياسة ثقافية واضحة إلا في إطار منظور سياسي واضح، ومنظمة التحرير لم يكن لديها منظور واضح منذ البداية وحتى اليوم، ولأنها كانت سياسة يومية كانت تحتاج إلى نوع من الثقافة اليومية والأديب اليومي والإعلامي اليومي، أي أن كل ما هو صادق وموضوعي وإيجابي كان مستبعداً مسبقاً. الآن وصلنا إلى لا شيء. من الصعب أن نتحدث حالياً عن الإبداع الروائي الفلسطيني، ومع رحيل محمود درويش وما تبقى غيره ممن جاوزوا الستين أيضاً، من الصعب أن نتحدث عن صعود الشعر الفلسطيني أو النقد الفلسطيني، هناك انهدام في جميع المعاني، وحالياً المبدع هو الذي لا يرثي وإنما يقدّم صورة موضوعية عن هذا الواقع الحزين الذي نعيش. ما يسمى استنهاض له شروط، أن تستنهض في ظروف بائسة يعني أن تكون كاذباً. حين تُظهر الانحطاط في أكثر درجاته عمقاً وغلواً عندها فقط تستنهض الأرواح!

raedwahash@kassioun.org



الآن لا يوجد لا ثقافة ولا سياسة.



الجانب الأكثر تنوعاً وغزارة وإشراقاً في تاريخ الماركسية هو النقد الأدبي

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/7/29) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18



ريم كيلاني..
البرغول إلى جوار البيانو

جهاد أبو غياضة

زارت الفنانة الفلسطينية ريم كيلاني سورية مؤخراً حيث أحيت حفلة في مدينة جبلة الساحلية ضمن فعاليات «مهرجان جبلة الثقافي الخامس».. وكيلاني من التجارب الغنائية الفلسطينية الغنية، وصفتها الصحافة البريطانية بأنها «السفيرة غير الرسمية للثقافة الفلسطينية».

ولـدت ريـم كيلاني في مدينة «مانشيستر» البريطانية لأبوين فلسطينيين مغتربين، ونشأت في الكويت ثم عادت في مرحلة لاحقة إلى بريطانيا، وكان لهذه النشأة في بلدان متعددة أثرها على نتاجها الفني والموسيقي فيما بعد، إذ تصر على تعريف نفسها بأنها من الناحية الموسيقية (مواطنة تنتمي إلى العالم أجمع).

اكتشفت ريم موهبتها الغنائية للمرة الأولى وهي في الرابعة من عمرها حين غنت أمام الجمهور الذي تفاعل مع أدائها بتأثر بالغ، وتأثرت في تلك الفترة من حياتها بشكل كبير بأغاني السيدة فيروز، وبموسيقى الجاز الغربية، التي كان والدها أحد هواتها.

ولكن بداية علاقتها مع أغاني التراث الفلسطيني بدأت في السبعينيات، حين اصطحبتها أسرتها لحضور عرس في منطقة الجليل بفلسطين المحتلة، حيث أبدت ريم اهتماماً كبيراً بأغاني ذلك العرس، مما دفعها للبحث في كافة أشكال الغناء التراثي الفلسطيني، وهو ما بدأته بمشروع طموح لدى عودتها إلى بريطانيا في عام (١٩٨٩م) حيث أمضت عامين (١٩٩٠-١٩٩٢) في تصميم الأزياء الشعبية الفلسطينية للمتحف البريطاني، ثم شرعت في جمع الأغاني التراثية الفلسطينية وتسجيلها عبر حوارات مع اللاجئات الفلسطينيات في مخيمات لبنان، وفي مدينة أمها «الناصرة».

كما افتتحت الكيلاني العديد من الورش الفنية في المدارس البريطانية لتعليم الموسيقى الفلسطينية والعربية، إضافة إلى تقديمها لبرنامج موسيقي في هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) عن التراث الموسيقي للأقليات المهاجرة في المجتمع البريطاني، كالأفغانية والأرمينية واليمنية والكردية وغيرها.

وعلى مدى ١٥ عاماً قامت كيلاني بعدد من الجولات الغنائية في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط، كانت خلالها صوت التراث الفلسطيني إلى العالم.

في عام ٢٠٠٦ أصدرت ريم ألبومها العربي الأول، بعد الكثير من الأغاني التي أدتها بالانكليزية مثل (القصيدة الضائعة)، حمل اسم «الغزلان النافرة» والذي حوى خلاصة بحثها في التراث الغنائي الفلسطيني، ومحاولاتها لتطويره، وشمل الألبوم ١٠ أغنيات، منها أغان تراثية فلسطينية أغلبها من منطقة الجليل هي: قَطعن النصراويات، عذب الجمال قلبي (وضعت لها ريم كلمات جديدة)، الحمد لله (تبدها بشكل زغرودة نسائية، حبل الغوى التراثية المعروفة، وريم الغزلان، طلعة المحمل. والبقية قصائد لشعراء فلسطينيين وعرب من أمثال: «نشيد العودة» لسلمى الخضراء الجيوسي، «يافا» كلمات محمود سليم الحوت، «موال» للعظيم محمود درويش، و«خواطر وأصداء» كلمات الراحل راشد حسين، حيث قامت ريم بتلحينها وتوزيعها.

وأول ما يلفت نظر المستمع في هذا الألبوم، هو ذلك المزج المدهش والفريد بين كلمات الأغاني التراثية الفلسطينية المغرقة في محليتها، وبين موسيقى الجاز الغربية، وتلك هي الإضافة الحقيقية التي قدمتها ريم في هذا الألبوم، حيث إنها لا تعتمد على عدد كبير من الآلات الموسيقية، إذ ترافق ريم مجموعة من العازفين القادمين من جنسيات وخلفيات موسيقية متنوعة مثل البريطانيين زوي رحمن (بيانو)، وإدريس رحمن (كلارينت)، وسامي بيشاي (كمان)، وكل من باتريك الينجورث و الإيراني فاريبوز كياني (إيقاع)، بالإضافة إلى آلتين عربيتين هما اليرغول والناي، ويعزف عليهما كل من ديرك كامبيل وتيجران أليكسانيان.

عندما تسمع عبارة أغان تراثية مع موسيقى الجاز قد ينتابك للوهلة الأولى التوجس والخوف من التشويه أو تغريب الأفكار العبثي، ولكن عندما تتطلع على هذا العمل ستصاب بالذهول والحبور. فريم عندما تصدت لمشروعها هذا، إنما فعلت ذلك عن خبرة ودراية، فهي قد درست الموسيقا علمياً، وهي عازفة بيانو متمكنة، ودرست التراث الغنائي الشعبي الفلسطيني دراسة وافية، وتعاملت معه بشكل علمي مدروس. فالآلات الغربية استخدمت بشكل علمي وأدت الألحان الشعبية بشكل صحيح، وقامت ريم بتوزيعها موسيقياً بما يناسب هذه الآلات.

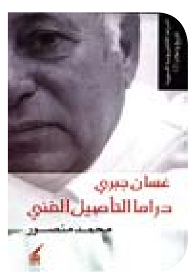
إن تجربة كيلاني هي نوع من جواب حضاري وفني على الوحشية الإسرائيلية، وقفزة أتت أكلها في سبيل مواجهة السرقة الصهيونية للتراث الفلسطيني وتشويهه. فالكثير من الأغاني التراثية قد سرقت ألحانها ليركب عليه كلمات عبرية وتقدم للعالم على انه تراث يهودي.

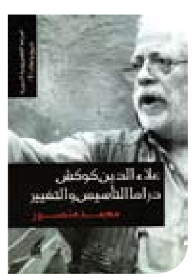
والأهم كما قال عنها الناقد البريطاني روجر فان شايك في جريدة «أوكسفورد تايمز»: «إن موسيقاها تؤكد على الحق في الوجود والحياة».

Jihad-ag@hotmail.com

محمد منصور موثقاً تاريخ الدراما السورية







«علاء الدين كوكش: دراما التغيير والتأسيس»، «غسان جبري- دراما التأصيل الفني»، «بسام الملا –عاشق البيئة الدمشقية».. كتب صدرت حديثاً عن دار كنعان ـ دمشق» للصحفي والناقد والمعد التلفزيوني محمد منصور، وقد جاءت ضمن سلسلة حملت اسم «الدراما التلفزيونية السورية – تاريخ وأعلام»، ولعل هذه السلسلة التي يعدنا صاحبها باستمرارها ستكون مرجعاً هاماً في مجال التأريخ والنقد الدرامي السوري.

الكتاب الأول الذي يتناول تجربة المخرج كوكش كمؤسس لهوية الدراما السورية منذ زمن الأبيض والأسود، يضم ٥ أبواب تعرض لتجربته الفنية والأدبية عموماً، لكن الحيز الأكبر لإنجازه الدرامي. هكذا سنخوض رحلة ممتعة مع هذه التجربة الرائدة في المسرح منذ أواخر الستينيات بإخراج كوكش لـ«حفلة سمر من أجل ٥ حزيران» نص سعد الله ونوس، ثم اتجاهه إلى كتابة النصوص المسرحية والقصة القصيرة، فضلاً عن التمثيل في السينما والتلفزيون، وبقراءة نقدية لهواجس هذا الرجل ومرتكزات فكره وعمله.

كتاب منصور الثاني «غسان جبري- دراما التأصيل الفني» يتناول المؤلف في ٤ أبواب. يوضح فيها المناهل الثقافية العديدة التي صاغت تجربته وشخصيته الفنية وجذوره المسرحية ابتداءً بمسرحيته «أغلى جوهرة بالعالم في عام ١٩٧٥»، ثم دخوله الدراما وإسهامه في تطوير فن التمثيلية القصيرة، وتركيزه على جانب التأصيل الدرامي للتاريخ وصولاً إلى دراساته وقراءاته النقدية الفنية.

أما الكتاب الثالث فقد جاء لتجربة حديثة بالمقارنة مع سابقتيها وهو «بسام الملا –عاشق البيئة الدمشقية» الذي قدم أول أعماله الدرامية عام ١٩٩٠، حيث يقدمه كامتداد أصيل لتلك التجارب الريادية، مستعرضاً مسيرته منذ بدأ كمنفذ للبرامج في التلفزيون السوري عام ١٩٧٧، وصولاً إلى اعتباره من مخرجي الصف الأول في سورية، ضمن قراءة لنماذج من مسلسلاته، وخصوصاً الأعمال الشامية التي قدمها «أيام شامية/ الخوالي/ ليالي الصالحية/ باب الحارة» دون أن ينسى تجربته في الدراما التاريخية مسلسل «العبابيد» الذي لم يلق كثيراً من النجاح.

من المعروف أن محمد منصور صاحب قلم لاذع، ومتابع دؤوب ودقيق لحركة الدراما السورية، وكتبه هذه التي يتوقع لها أن تثير كثيراً من الجدل تستحق الثناء لأنها تأتي في وقت تحتاج فيها الدراما السورية نوعاً من المراجعة النقدية.. وهذا أول الغيث.

على قيد الحياة



تجري الآن عملليات تصوير مسلسل «على قيد الحياة» الذي يناقش جدلية الموت والحياة من خلال شخصيات أثر الفقدان عليها بطرق مختلفة جعلها تتناول الحياة من مناظير متباينة تماما.

وشخصيات يؤثر فيها الموت «القادم» على نحو خاص.

هذه الجدلية تؤثر على الشخصيات على تنوعها كل على نحو مختلف، كما تؤثر في علاقات هذه الشخصيات ببعضها البعض. الحب يتداخل بشكل أساسي في هذه الجدلية. طرق مختلفة لفهم الحب وممارسته.

كما يتعرض المسلسل لـ: جرائم الشرف، الحمل والإجهاض خارج مؤسسة الزواج، الزواج العرفي، تنظيم الشباب في «حملات الجهاد» على الإنترنت وعلى الأرض، ومن ثم الانتقال إلى العراق.

العمل الذي كتبته جهان الجندي ويخرجه رامي حنا يضم عددا من النجوم ومنهم: قصي خولي، ندين خوري، كاريس بشار، لورا أبو اسعد، عبد الهادي الصباغ، جلال شموط، فاتن شاهين، مكسيم خليل...

الشاعرة هنادي زرقة في لوديف الفرنسية

شاركت الشاعرة السورية هنادي زرقة في مهرجان أصوات المتوسط في مدينة لوديف الفرنسية والذي أقيم بين ١٨ و٢٨ تموز.

وشارك في هذه الدورة من المهرجان التي تحمل الرقم ١٢ حوالي التسعين شاعرا، بينهم ٢٨ شاعراً عربيا، ورغم أن المهرجان يركز على شعراء حوض المتوسط إلا انه يتضمن مشاركات لشعراء من مختلف أنحاء العالم.

وشاركت الشاعرة هنادي زرقة في عدد من الأمسيات الشعرية التي اقيمت في أماكن مختلفة من المدينة الصغيرة التي تتمتع بطبيعة ساحرة برفقة شعراء عرب وعالميين، كما قدمت قراءات من شعر الشاعر الكبير محمود درويش في الليلة الاحتفالية الخاصة التي أقامتها إدارة المهرجان تحية للشاعر الراحل والتي شارك فيها الشاعران الفلسطينيان غسان زقطان ونصر جميل شعث.

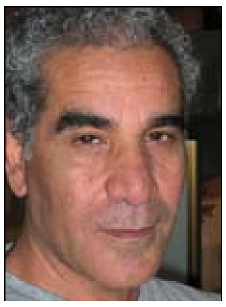
وأقيم على هامش المهرجان عدد من الحفلات الموسيقية منها حفل للفنان السوري عابد عازرية وحفل للفنانة اللبنانية رولا سفر.

ويتمتع مهرجان أصوات المتوسط في لوديف بشهرة عالمية، ويوفر مناخ البلدة وطبيعتها أجواء ملائمة لإقامة القراءات الشعرية في أماكن غير تقليدية كالهواء الطلق والأبنية الأثرية، ويقام المهرجان برعاية اليونسكو وبدعم من معهد العالم العربي ووزارة الثقافة الفرنسية.

وتقع بلدة لوديف في جنوب فرنسا وتبعد ٥٤ كم عن مدينة مونبيلييه على ساحل المتوسط، ويعود تاريخها إلى العصور القديمة قبل الرومان، وهي تتبع لمنطقة اللانغدوك ولايزيد عدد سكانها عن ٨ آلاف نسمة.

يذكر أن الشاعرة هنادي زرقة من مواليد اللاذقية في العام ١٩٧٤ حاصلة على إجازة في الهندسة الزراعية عام ١٩٩٨، صدر لها ثلاثة داووين شعرية هي: «على غفلة من يديك»، «إعادة الفوضى إلى مكانها» (حصل على جائزة محمد الماغوط التي تمنحها وزارة الثقافة السورية)، «زائد عن حاجتي» (صدر ضمن مسابقة الأمانة العامة لاحتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٨ للكتاب الشباب).

بين قوسين



◄ خليل صويلح

التنكيل بالقدس علناً

تتواكب العمليات الإسرائيلية بتهويد القدس مع إعلانها هذا العام «عاصمة الثقافة العربية»، وكأن إسرائيل تحث الخطى بسرعة لمحو هذه المدينة من الذاكرة العربية والعالمية، لتأكدها من خطورة هذا الاسم على خريطتها الملفّقة. هكذا أخذت الأحياء اليهودية تزحف تدريجياً لاقتلاع ما تبقى من التاريخ العربي لهذه المدينة المقدّسة. تخلّت اتفاقية أوسلو عن القدس الغربية بما يشبه الهدية التذكارية لإسرائيل، ثم انتهى الأمر بالمطالبة ببعض أحياء القدس الشرقية.

ولكن ماذا بخصوص احتفالية «القدس عاصمة الثقافة العربية»؟ بالكاد نسمع عن فعاليات خجولة هنا وهناك، هي في الواقع أقرب إلى الاحتفال بعيد الشجرة. نزرع أشجاراً ثم تجف، لنعيد شتلها في المناسبة القادمة.

تكمن المشكلة، في تواطؤ معظم الحكومات العربية بتجاهل هذه المناسبة الاستثنائية، وإدارة ظهرها لهذا المجاز الثقافي المهم. تبرعات شحيحة لم تترك بصمة على وجه المدينة أو تاريخها، وكأن الأمر يتعلّق بميزانية بلدية في إقليم نائ. منذ أيام تبرّع مسؤول عربي بمبلغ عشرين مليون دولار لجامعة أمريكية كان قد درس فيها، وكأن هذه الجامعة تنتظر يد العون، فيما تحتاج مدارس عربية بالجملة من يدعمها كي لا تغلق أبوابها.

القدس تنأى كلما كثُرت الشعارات عنها، وكلما أمعنت ذاكرة النسيان في هدمها.

كان إدوارد سعيد في «خارج المكان» قد استعاد طفولته بين أزقتها القديمة، وحينما عاد إليها قبل سنوات قليلة من غيابه، وقف عند سور بيته المقدسي، ولم يتمكن من الدخول إليه. هناك عائلة يهودية استولت على البيت، في أكبر عملية سطو معلنة.

نرجوكم استعيدوا القدس، ولو عن طريق طابع تذكاري يخلّد هذه المناسبة في ذاكرة العالم. طابع صغير يسافر إلى جهات الأرض كي نثبت رمزيا – على الأقل- أن هناك مدينة بهذا الاسم، القدس، وليس «أورشليم». وسط هشاشة هذه الاحتفالية، وتمزّق أوصالها لمصالح سياسية ضيّقة، ينبغي أن نشكر في هذه المناسبة اتحاد الناشرين السوريين. هذا الاتحاد الذي ثبّت شعار احتفالية القدس على كل مطبوعات دور النشر السورية خلال هذا العام.

لا نريد أن نتبادل ذكرياتنا كعرب عن القدس، فنحن نحفظ خريطتها جيداً، منذ أول نشيد مدرسي في حياتنا، نريد أن يعرف العالم ماذا فعلت وتفعل إسرائيل بهوية هذه المدينة. فيلم وثائقي يُعرض على شاشات المحطات الأجنبية يعادل مئات الخطابات العربية عن عروبة القدس. بطاقة بوستال بلغات العالم يقرّب ما تسعى إسرائيل إلى محوه من ذاكرة فلسطين، بما فيها ذاكرة الفلافل! استعيدوا الفلافل على الأقل!

Khalil.s@scs-net.org